جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تداعيات الأزمات الإقليمية على الأمن الجزائري
دراسة في المسببات الحركية والامتدادات
2011- 2020

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية

تخصص: تعاون دولي وبناء السلام

إعداد الطالب:
❖ زويوش حسام الدين

إشراف الدكتور:
❖ عثامنة رشيد

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
فريدة حموم	أستاذة التعليم العالي	جامعة جيجل	رئيسا
رشيد عثامنة	أستاذ محاضر – أ –	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
عادل بن عمر	أستاذ محاضر – أ –	جامعة سطيف –2–	ممتحنا
علاء الدين زردومي	أستاذ محاضر – أ –	جامعة باتنة –1–	ممتحنا
دخالة مسعود	أستاذ محاضر – أ –	جامعة قسنطينة –3–	ممتحنا
بلال لعيساني	أستاذ محاضر – أ –	جامعة جيجل	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022 - 2023

الشكر والتقدير

بداية الشكر لله عز وجل الذي مكننا وشد من عزمنا لإكمال هذا البحث، نشكره راكعين وساجدين، على وهبه إيانا الصبر والتحدي لنجعل من هذا المشروع البحثي علما ينتفع به.

واقتداء بسنة نبينا صلى الله عليه وسلم القائل" من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتقدم بأجمل عبارات الشكر والامتنان من قلوب فائضة بالمحبة والاحترام والتقدير، ونتقدم بأزكى تحياتنا وأجملها وأثناها نرسلها لك بكل ود وحب وإخلاص..... شاكرين لك كل ما قدمته وما نصحت لي به في إشرافك على هذا البحث، فلك مني كل الشكر والامتنان/- الدكتور الفاضل عثامنة رشيد

كما لا يسعنا المقام إلا أن نتقدم بالشكر لهيئة التدريس بقسم العلوم السياسية بجامعة محمد الصديق بن يحيى، و للجنة التكوين على كل المجهودات المبذولة وعلى رأسها الأستاذة الدكتورة حموم فريدة.

الباحث/- زويوش حسام الدين

الإهداء

أهدي عملي المتواضع إلى من أمر الله بطاعتهما ونذرا حياتهما للاستثمار في تربيتي وتعليمي وغرس قيمي ومبادئي وزرع شغفي بالعلم وسعيي لتحصيله والصبر على مشاقه ، إليك يا نبع حبي ويا أغلى الخلق ويا سر إليك يا من سهرت ورعيت ودعوت ووجهت سعادتي وعنوان نجاحي، يا من لم تبخل بشحن العزيمة وتقوية الإرادة وتذليل الصعاب وتوجيه علي الدعوات المتواصلة الله لتوفيقي وتسديد خطاي

إليك يا أمي الحبيبة

إلى من تضيق عليه أسطري وتتبعثر في حضرته كلماتي إلى سندي، من تعلمت منه الصبر وورثت منه الإرادة وحب العلم، إلى من لم ينفسه وأنار عقلي بتوجيهاته ونصائحه التي لم يبخل بها علي الغالي أبي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

إلى زوجتي الغالية

كما أهديها إلى أخي وأدعو له بمواصلة النجاح وإكمال الدرب لتحقيق الأمل إليكم يا شقائق النعمان وورود الجنان يا عناوين الوفاء يا أحب الموجودات

لكل من قد م لي مساعدة من قريب أو من بعيد مهما بلغ حجمها وأثرها على عملي هذا لكم مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان وموصول الدعاء الصادق. إلى كل الذين قاسموني شغف دراسة الدكتوراه فيالعلوم السياسية بجامعة محمد الصديق بن يحيى فكانوا نعم الإخوة زملاء العمل.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الأمن الجزائري والأزمات الإقليمية- مقاربة مفاهيمية نظرية-

المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن

المطلب الأول: التصور التقليدي للأمن

المطلب الثاني: التوسيع في المفهوم التقليدي للأمن

المطلب الثالث: تصور النظريات النقدية للأمن وبروز مفهوم الأمن الإنساني

المبحث الثاني: الأزمات الإقليمية – المحتوى والموضوعات –

المطلب الأول: تعريف الأزمات الإقليمية

المطلب الثاني: مراحل الأزمة الإقليمية

المطلب الثالث: أسباب الأزمات الإقليمية

المبحث الثالث: حدود الفضاء الأمني للجزائر

المطلب الأول: الفضاء المغاربي: دراسة في مقاربة الجوار الإقليمي

المطلب الثاني: الامتداد الإفريقي للأمن الجزائري- التهديد والاستجابة-

الفصل الثاني: الإشكالات الأمنية بالمنطقة المغاربية والساحل الإفريقي وتأثيرها على الأمن الجزائري

المبحث الأول: الأمن الجزائري ضمن الترتيبات الأمنية الجديدة في المنطقة المغاربية

المطلب الأول: المنطقة المغاربية: دراسة جيواستراتيجية

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية المغاربية للأمن الجزائري: دراسة للأزمة الليبية

المطلب الثالث: الإستجابة الجزائرية للتحولات الإقليمية المغاربية

المبحث الثاني: الوضع الأمني في الساحل الإفريقي وإشكالية تهديد الأمن الجزائري

المطلب الأول: الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: التحديات الأمنية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة الأزمة المالية

المطلب الثالث: التفاعل الجزائري الأزمة المالية

المبحث الثالث: الارتدادات الأمنية للأزمات الليبية والمالية على الجزائر

المطلب الأول: الانعكاسات الأمنية للأزمة الليبية على الجزائر

المطلب الثاني: انعكاسات الأزمة المالية على الأمن الجزائري

الفصل الثالث: السياسة الأمنية الجزائرية واستراتيجيات مواجهة انعكاسات الأزمات الإقليمية

المبحث الأول:السياسة الأمنية الجزائرية في إطار محيطها الإقليمي

المطلب الأول: مرتكزات السياسة الأمنية الجزائرية

المطلب الثاني: ميادين السياسة الأمنية الجزائرية

المبحث الثاني: جهود الجزائر إقليميا لحلحة أزمات دول الجوار

المطلب الأول: المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية

المطلب الثاني: المبادرة الجزائرية لحل الأزمة المالية

المبحث الثالث: استراتيجيات الجزائر في مواجهة انعكاسات الأزمات الإقليمية

المطلب الأول: استراتيجية الجزائر في مكافحة الإرهاب

المطلب الثاني: استراتيجية الجزائر في محاربة الجريمة المنظمة

المطلب الثالث: استراتيجية الجزائر في التصدي للهجرة غير الشرعية

الخاتمة

مقدمة

تمهيد:

غالبا ما يتم تصوير إفريقيا على أنها الجزء الأكثر اضطرابا وبشكل مزمن في العالم، فلقد شكل بناء السلام تحديات معقدة للمجتمعات والدول الإفريقية المتضررة من النزاع وعدم الاستقرار، وهو الشأن نفسه بالنسبة لدول جوارهم الإقليمي، وحتى المنظمات الإقليمية والدولية، وبالرغم من ذلك أبدت الدول الإفريقية استعدادا ملحوظا لتولي مهام إدارة الأزمات والإنخراط في تعاون متبادل بين الدول لإستعادة الاستقرار من خلال الدبلوماسية والمفاوضات، وحتى نشر قوات التدخل وقوات حفظ السلام، وتعد قدرة الدول الإفريقية على تبني العمل المشترك المقاربة الأحسن لحل النزاعات وتحقيق الاستقرار.

لقد تميز العقد الأخير مابين سنة 2011 إلى غاية 2020، بأن الاستجابات للنزاع وعدم الاستقرار تنتقل أساسا من المستوى الوطني الذي كانت فيه الجهات الفاعلة الأمنية الرسمية، الحكومات الوطنية التي تعمل داخل الأراضي الوطنية، إلى المستوى الإقليمي ثم العابر للأقاليم، وهذا ما انعكس على الطبيعة المتزايدة للتهديدات العابرة للحدود التي يتعرض لها الاستقرار في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي وأيضا مقياسا للمدى الذي وصلت إليه بلدان خارج المنطقة لتحويل انعدام الأمن في مناطق النزاع إلى خطر ماثل على مجتمعاتها، وإنذارها بقدرة سياقها لتدخلات خارجية غير مرغوب فيها.

وهناك خصائص وتأثيرات مشتركة تسود على نطاق عالمي تقريبا، كما أن الاستراتيجيات التي وضعت لإدارة هذه المشاكل، ومحاولة السيطرة على الآثار السلبية، يتم تقاسمها إلى حد كبير، وكثيرا ما يتم تبادلها من خلال الهياكل الوطنية والإقليمية للتعاون والشراكات مع مصادر الدعم الخارجية.

وكغيرها من الدول، تسعى الجزائر إلى حماية أمنها من كل التهديدات الإقليمية لاسيما الأمنية منها، في ظل استفحالها بعد التطورات التي ميزت محيطها الإقليمي، وحالة عدم الاستقرار التي أصبحت دول جوارها تشهدها، بعد تأزم الوضع في المنطقة المغاربية وفي الساحل الإفريقي، حيث شهدت المنطقتين نزاعات دفعت إلى بروز عدة تحديات أمنية كالإرهاب الدولي العابر للحدود، انتشار الجريمة المنظمة وتجارة السلاح، الهجرة غير الشرعية، ما انعكس سلبا على دول المنطقة التي استنفرت قدراتها العسكرية والأمنية لاسيما الجزائر كونها دولة ذات أهمية جيوسياسية وجيواستراتيجية وفوق إقليمية، هذا ما

جعلها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأحداث التي تشهدها دول جوارها، خاصة في ظل ما عرفته البيئة الأمنية الداخلية للجزائر من تفاعلات مؤثرة بفعل التهديدات الأمنية الجديدة، المرتبطة بمحيطها الخارجي، بحيث استثمرت الجماعات الإرهابية في الأحداث التي شهدتها المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي لإعادة بعث نشاطها في ظل انتشار فوضى السلاح في ليبيا ومالي، ما دفع بالجزائر إلى إعادة النظر في سياستها الأمنية التي يجب أن تتزامن مع التداعيات الأمنية التي تعرفها المنطقة، كما شكلت الجريمة المنظمة تهديدا للوحدات المرجعية للأمن الجزائري والتدخل الخارجي غير محسوب العواقب بقيادة حلف شمال الأطلسي، فأضحى وضع استراتيجيات أمنية ضرورة ملحة للتصدي لها، كما شكلت الهجرة غير الشرعية تهديدا لأمنها الداخلي نظرا لموقع الجزائر الجغرافي، الذي تم استغلاله من قبل منظمات التهريب كمنطقة عبور، إضافة إلى أنها أصبحت نقطة عبور واستقرار للعديد من المهاجرين الأفارقة.

أمام هذا البيئة الأمنية المعقد التي لعبت فيه الأزمات الإقليمية دورا كبيرا في بروز انكشافات أمنية ترابطت مع بعضها البعض في بنية علائقية معقدة ذات تأثير كبير على الأمن الجزائري، استوجبت اتخاذ جملة من التدابير الأمنية ضمن استراتيجية أمن قومي متعددة العوامل والأدوات العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية لحماية مجالها الإقليمي، والتي تساهم في رسم مشاهد سياستها الأمنية للتصدي لتداعيات الأزمات الإقليمية على أمنها في ظل ما تعرفه من امتدادات، فمستقبل الأمن الجزائري يرتبط بمدى تكيف وتحيين الاستراتيجيات الأمنية وفق منتجات البيئة الأمنية الجديدة، لكسب الرهانات المرحلية التي تعرفها الجزائر.

أهمية الدراسة:

يتناول موضوع هذه الدراسة الموسوم بـ" تداعيات الأزمات الإقليمية على الأمن الجزائري: دراسة في المسببات الحركية والامتدادت 2011 – 2020"، أحد أهم المواضيع الاستراتيجية والحيوية في الساحة الجزائرية في الآونة الأخيرة، من خلال فهم وتحليل مختلف التهديدات المتربصة بالأمن القومي الجزائري لأنها توضح كيف يتم النظر لموضوع الأمن الجزائري في ظل بيئة أمنية متسمة بالاضطراب المستمر والمزمن وكيفية العمل على حمايته وتعزيزه والحفاظ عليه.

وقد تم العمل في هذه الدراسة على شرح وتحليل العلاقة الترابطية بين الأزمات الإقليمية وتأثيرها على الأمن الجزائري، وإبراز الإشكالات المطروحة في طريقة ومدى تجاوب الجزائر مع تداعيات هذه الأزمات، في ظل مختلف الرهانات والتحديات الأمنية المصاحبة لها، خاصة وأن الجزائر تقع في قارة تتصف بأنها مصدر رئيسي لمختلف الأزمات.

من خلال ما سبق، لا ريب أن دراسة موضوع تداعيات الأزمات الإقليمية على الأمن الجزائري تكتسي أهمية كبيرة سواء على المستوى العلمي الأكاديمي، أو على المستوى العملي الواقعي، وهذا ما سيتم توضيحة عبر:

الأهمية العلمية: إن دراسة وتحليل السلوك الأمني للدولة يرتكز في المقام الأول على مدى تأثير البيئة الخارجية على أمنها، فالتداعيات الأمنية الإقليمية على الجزائر تشكل مادة خام للإنطلاق في دراسة وتحليل الأمن الجزائري في خضم بيئة أمنية تتميز بالاضطراب وعدم الاستقرار والتطور المستمر لمختلف الأحداث التي تصاحبها، مصدرة لمختلف التهديدات الأمنية التماثلية وغير التماثلية، والتي من خلالها يتم تبني سياسيات أمنية لمواجهتها.

كما تساهم هذه الدراسة التي نحن بصدد البحث في موضوعها، في اثراء رصيد المكتبة الجامعية حول موضوع التداعيات الأمنية للأزمات الإقليمية على الأمن الجزائري من خلال دراسة مختلف الأسباب الحركية لها وامتداداتها باعتبارها أزمات حديثة الظهور وممتدة للوقت الحالي، مصحوبة بأحداث ديناميكية متطورة، وتشكل الدراسة العلمية الموضوعة أمام الباحثين لبنة لانطلاقة في دراسة متغيرات ترتبط بها مستقبلا، كما تشكل هذه الدراسة محاولة لتتبع مختلف التطورات الحاصلة في البيئة الإقليمية الجزائرية وتأثيرها على السياسية الأمنية الجزائرية، مع فهم آداء صانع القرار الجزائري وإدراكه وتصوره للتحديات التي تواجه الأمن الجزائري، وأساليبه في مواجهته للتأثيرات الأمنية للأزمات الإقليمية، إضافة لمحاولة فهم السياسة الأمنية الجزائرية تجاه ما فرضته البيئة الإقليمية، عن طريق دراسة مختلف الأزمات من بداية ظهورها إلى غاية الوقت الحالي، عبر التطرق للتطورات الديناميكية المصاحبة لها والأطراف الفاعلة فيها وكيفية تنفيذ أجنداتها، والسبل الكفيلة لمحاولة احتوائها.

الأهمية العملية: تكمن الأهمية العملية لموضوع الدراسة في إبراز الطبيعة الجيوسياسية والأمنية في البيئة الإقليمية الجزائرية، وتحديد مدى تأثيرها على الأمن الجزائري من خلال التحولات التي شهدتها، كما سيتم توضيح حجم التحديات التي تواجه الأمن الجزائري عبر التطرق لمختلف الاحصائيات التي تبين المنحنى التصاعدي لحجم الانفاق الجزائري بعد ظهور الأزمات الإقليمية، خاصة ما تعلق بالإنفاق العسكري، كما تبرز أهمية هذه الدراسة في توضيح الاستجابة الجزائرية من خلال صانع قرارها للتهديدات الناتجة عن الأزمات الإقليمية، ومدى تأثيرها على الجزائر منذ اندلاعها، وكيفية التعاطي معها للحد من ارتداداتها على الأمن الوطني بوضع استرتيجيات تتوافق والظروف الطارئة المصاحبة للأحداث المتطورة في مناطق النزاع، إضافة الى تعامل الدبلوماسية الجزائرية مع الأزمات الإقليمية، ومحاولتها جمع أطراف النزاع للوصول إلى حلول ترضي كافة الأطراف، نابعة من المجتمعات محل النزاع دون تدخل خارجي، مع إيجاد آليات تضمن ذلك.

أسباب اختيار الموضوع:

يعد موضوع تداعيات الأزمات الإقليمية على الأمن الجزائري دراسة في المسببات والامتدادات 2011-2020، من بين مواضيع الساعة ضمن فضاء تخصص التعاون الدولي وبناء السلام، لاسيما وأن القارة الإفريقية تعد خزان النزاعات الداخلية، المصدرة لتهديداتها إقليميا، فهو يطرح جملة من الإشكالات التي تدفع بالباحث لمحاولة حلحلتها للوصول إلى إجابات شافية لها، وقد تعددت الأسباب حول اختيار الموضوع بحيث امتزجت مابين الذاتية والموضوعية.

الأسباب الذاتية: تعد رغبة الباحث في دراسة تداعيات وتأثير الأزمات الإقليمية في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي على الأمن الجزائري، انطلاقا من الأسباب المؤدية لظهورها، والامتدادات التي بلغتها وما ترتب عن ذلك من نتائج، وكيفة تفاعل صانع القرار الجزائري معها، ومختلف السياسات المتخذة بهذا الصدد، من بين أهم الأسباب الذاتية للبحث فيها، فضلا على أنها تضمن الوصول لمعلومات وحقائق تزيد من الرصيد العلمي والثقافي للباحث في مجال دراسته، وتفتح الطريق للتمعن في مختلف الأحداث والمآسي

التي تعاني منها شعوب مناطق النزاعات، فضلا على أن الباحث يقطن في البلد الذي يواجه تهديدات المستوردة من الأزمات الإقليمية، وتهمه مختلف الأحداث التي تؤثر في أمنه القومي.

الأسباب الموضوعية: يندرج موضوع الدراسة ضمن المواضيع الحديثة المرتبطة ارتباطا وثيقا بالواقع فالفضاء الإقليمي المحيط بالجزائر يتسم بالاضطراب، ويحتاج إلى دراسة معمقة لفهم أسباب ظهوره والأبعاد المترتبة عنه، خاصة في ظل التحولات التي عرفتها المنطقة المغاربية والساحل خلال العقد الأخير، بحيث امتدت وانتقلت فيها التهديدات من الداخل لدول الجوار، دفع بهذه الأخيرة إلى صياغة سياسات تتأقلم والواقع المطروح، بالتالي وجب القيام بدراسة للإلمام بجوانب الموضوع، وإثراء صانع القرار والباحثين بمختلف المعلومات والنتائج المتوصل إليها من خلالها، ومنه بناء أسس فكر استراتيجي جزائري يواكب التطورات الراهنة، ويمتاز بمرونة التكيف معها.

كما أن موضوع الدراسة يقدم إضافة كبيرة في الدراسات المتعلقة بالتعاون الدولي لحل النزاعات الداخلية ومحاولة تطويقها وإيجاد حلول لها، وبناء سلام دائم يضمن استقرار المناطق الاقليمية، خاصة في ظل الافتقار الشديد للدراسات التي تهتم بامتداد الأزمات وارتباطها فيما بينها، والاهتمام بدراسة الأزمات كل على حدى، فمن خلال هذا الموضوع سيتم التطرق للصلة مابين الأزمة الليبية في المنطقة المغاربية والأزمة المالية في منطقة الساحل الافريقي.

إشكالية الدراسة:

لقد شهدت المنطقة المغاربية في العقد الأخير جملة من الاضطرابات التي افرزتها الانتفاضات العربية، والتي بدورها نقلت عدواها إلى منطقة الساحل الإفريقي، مما خلق مجموعة من الأزمات داخل بعض دول هذه المناطق مثل ليبيا ومالي امتد صداها لدول جوارها، وكغيرها من دول هذه المناطق الإقليمية المغاربية والساحل الإفريقي، عرفت البيئة الإقليمية المحيطة بالجزائر مجموعة من التحولات مست جميع قطاعات الأمن سواء السياسية، الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والبيئية، مرفقة بجملة من التطورات التي نتجت عن هذه الأزمات التي عصفت بنظامها الأمني والاستقرار الذي كانت تشهده فقد أفرزت هذه الأزمات الإقليمية وضعا شديد التعقيد والتداخل فيما بينها، ولد تحديات تميزت بإنتاجها لجملة

تهديدات ماثلة وأخرى كامنة خطيرة وذات تأثير على الأمن الجزائري، ما دفع بالجزائر إلى وضع إستراتيجية أمن قومي لمواجهة هذه التحديات.

وللبحث في مختلف التداعيات المنبثقة عن الأزمات الإقليمية المغاربية والساحل الإفريقي على الأمن الجزائري يمكن أن نطرح التساؤل الرئيسي:

ما مدى تأثر الأمن الجزائري بالتداعيات المنبثقة عن الأزمات الإقليمية المنتقلة من الفضاء المغاربي والساحل الإفريقي؟

للوصول إلى تفكيك شامل للإشكالية المطروحة، والإجابة عليها لابد من أسئلة فرعية مكملة يتم طرحها للمساعدة في تفسير وتحليل موضوعها والتي تكون على النحو التالي:

- كيف يمكن تحديد الفضاء الأمني الإقليمي للجزائر في ادراك التهديد والاستجابة له؟
- ما هي أهم الاشكالات الأمنية الإقليمية التي أثرت على الأمن الجزائري؟
- ما مدى قدرة التأثيرات التي تنتجها الأزمات الإقليمية على استراتيجية الأمن القومي الجزائري منذ انفجار الحرب الأهلية في ليبيا والأزمة السياسية في مالي؟
- كيف ساهمت السياسة الأمنية الجزائرية في التكيف مع تهديدات أزمات دول الجوار؟
- كيف فعلت الجزائر امكانياتها الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية في المواجهة على إقليم مضطرب؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية البحثية للموضوع محل الدراسة، يتم الانطلاق من الفرضيات الأساسية التالية:

- يؤدي تحديد الفضاء الإقليمي المغاربي والساحلي لإدراك فعالية مختلف التهديدات الصادرة عنه.

- كلما زادت حدة التهديدات الأمنية ماثلة كانت أو كامنة في الفضاء الإقليمي المجاور، كلما أدى ذلك لزيادة تأثيرها على الأمن الجزائري.
- الطبيعة العلائقية الانتشارية لأزمات الإقليم تتطلب استراتيجية أمنية تعاونية بين مختلف الوحدات.

أهداف الدراسة:

يمكن إدراج مجموعة من الأهداف العلمية الموضوعية لدراسة تداعيات الأزمات الإقليمية على الأمن الجزائري: دراسة في المسببات الحركية والامتدادات 2011-2020، على النحو التالي:

- التطلع للوصول إلى لبنة أكاديمية معرفية في مجال دراسة مختلف التأثيرات الخارجية على الأمن الجزائري في ظل استفحال الأزمات بدول جوارها، وردة الفعل الجزائرية تجاهها باستحداث سياسات أمنية تتكيف وامتداد هذه التهديدات للمحيط الجغرافي الجزائري.
- تحليل الأسباب المؤدية إلى اندلاع الأزمات الإقليمية في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي وتوضيح تداعياتها على الأمن الجزائري، وكيفية تعاطي الجزائر معها.
- تحديد أهم معالم السياسة الأمنية الجزائرية ومدى قدرتها على التفاعل مع أزمات دول جوارها في ظل الارهاصات الجديدة الناتجة عنها، المترتبة عن التطورات الميدانية في دول الأزمات والرهانات المكتسبة منها.
- الاستعداد لمواجهة مختلف المخاطر الناجمة عن البيئة الأمنية الإقليمية للجزائر الموسومة بالاضطراب وعدم الاستقرار.

مناهج وأدوات الدراسة:

إن الاستعانة بمناهج البحث العلمي، تجعل الباحث قادرا على وضع تصورات وشروح للمشكلة المطروحة ضمن موضوع دراسته العلمية، واختيار الموضوع المراد دراسته يعد المحدد

الرئيسي لنوعية المناهج التي تخدم أهداف الدراسة، وبحسب الموضوع فقد تم تركيب منهجية متماشية معه، تمكن من التحليل والتفسير لمختلف أجزائه والتي تشمل جوانب نظرية يحتاج الباحث إليها من أجل أداء جيد في التحليل والتفسير، وهي متعددة، مستقاة من حقل العلاقات الدولية ذو المدارس العديدة والمقاربات والمناهج المختلفة.

- **المنهج التاريخي:** من أهم مميزات هذا المنهج قدرته على دراسة الظاهرة في الفترات الماضية وكذلك في الواقع، ثم إعطاء مؤشرات وتنبؤات لما ستكون عليه الأوضاع في المستقبل وقد استعان الباحث بهذا المنهج في مواطن متعددة في دراسته، بحيث قام بتتبع الجذور الأولى لانطلاقة الأزمات الإقليمية والأسباب التي دفعت لانفجارها وتأزم أوضاع تلك الدول، كما تم الاستعانة به لتحديد جذور وأبعاد الامتداد الأمني الجزائري مغاربيا وإفريقيا، وتم البحث من خلال هذا المنهج في الأسس التاريخية للسياسة الأمنية الجزائرية، والمبادئ التي تم الاعتماد عليها في بنائها والمرتبطة أساسا بمختلف الأحداث التاريخية التي شهدتها وعاصرتها الجزائر، كذلك استخدام الوثائق التاريخية وفحصها وتحليلها ومطابقتها على السياق التاريخي وظروف البيئة الأمنية التي أفرزت اتفاقيات تعاون أمني واقتصادي ودبلوماسي بين الجزائر ووحدات الإقليمين المغاربي والساحلي، أو بشكل عام بين دول الإقليم.

- **المنهج الوصفي التحليلي:** يهتم هذا المنهج بكشف خبايا الظواهر الوصفية بدقة، ويدرس العلاقات بين المتغيرات موضوع الدراسة، ويعتمد على التحليل والموضوعية في جمع المعلومات والبيانيات التي يمكن أن يستند إليها الباحثين في مختلف مواضيع دراساتهم، وقد تم الاعتماد عليه من قبل الباحث في تحديد مشكلة موضوع الدراسة التي نحن بصدد القيام بها، عبر جمع أكبر قدر من البيانات والمعلومات التي تتعلق بها، والتي يمكن أن ينتهجها الباحث في تقديمه لموضوعه وفي ضوء ذلك تم وضع الفرضيات التي تمثل تخمينات لحلول المشكلة، وبعد ذلك تقديم مختلف الشروحات العلمية الموضوعية، وإجراء التحليلات الإحصائية، واستخلاص النتائج والقرائن في نهاية البحث لإثبات مدى صحة فرضياته، والوصول إلى النتائج العلية التي تمكن الدارسين من الاستفادة منها من خلال الاطلاع على الموضوع الذي تم دراسته، واستغلالها في مختلف أبحاثهم.

إضافة إلى الاعتماد على مجموعة من المقاربات النظرية، التي ساعدت في تفسير الأسباب والامتدادات للأزمات الإقليمية وتداعياتها على الجزائر، وقد تم توظيفها على النحو التالي:

المنظور الواقعي: تنطلق الواقعية من أن الأمن هو" أمن الدولة" و"بقاء الدولة"، فالتهديد الذي تسعى الدولة لاحتوائه ذو طبيعة مادية وهو تهديد موضوعي يتم مواجهته بتطوير قدرات الدولة العسكرية، كما تفترض أن وجود تهديدات تمس ببقاء الدولة مادي، ومفهوم الأمن هو مجرد مسألة دفاعية حمائية ونجد بذلك من ديمومة الدولة والاستقرار في قلب النظرية الواقعيةّ، لكون الدولة تتواجد في عالم فوضوي.

وباعتبار الدولة فاعل عقلاني فإنه يقوم بتمحيص ساسته الأمنية وفق ما تقتضيه بيئته الإقليمية وبما أن البيئة الأمنية للجزائر تشهد اضطرابا وحالة من الفوضى، فحماية الحدود حسب الواقعيين يفسر بقرار الدولة بحماية سيادتها من التهديدات الخارجة عن أمنها الوطني، وهكذا تؤدي الحدود المدرعة دور الردع، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من المهام السيادية للدولة، ويمكن أن تشكل تهديدا على أمنها يستلزم على الجزائر تعزيز قدراتها العسكرية من أجل حماية حدودها من الاختراق، والذي يعتبر من أهم الأولويات للسياسة العليا للدولة الجزائرية، كما يظهر توظيف هذه المقاربة في مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة تعزيز القدرات العسكرية، والاهتمام المتزايد بالحدود الجغرافية.

مقاربة الأمن الإقليمي: ينطوي مفهوم الأمن الإقليمي على مضمون مركب جغرافي وسياسي في آن واحد مضمون جغرافي بحكم اهتمامه بقضايا الأمن المتعلقة بإقليم جغرافي محدد الخصائص والعناصر ومضمون سياسي بحكم اهتمامه بقضايا الأمن المتعلقة بهذا الإقليم من زاوية الدول، أي الوحدات السياسية الاجتماعية القائمة على هذا الإقليم، ويتعلق الأمن الإقليمي في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي بدور الدولة الإقليمية المركزية المتمثلة في الجزائر، في مجال دفع عوامل الجذب مابين أطراف النزاع، والحد من عوامل التفاعل والتباعد فيما بين المتنازعين، وتأكيد الهوية المشتركة للدول في نظام إقليمي في الوصول إلى حلول سلمية للنزاعات ترضي جميع الأطراف، والتوصل إلى إجماع على الأهداف العليا لاسيما ما يتعلق منها بتحديد المصادر الرئيسية لتهديد الأمن الإقليمي، الأعداء والأصدقاء.

مقاربة تحليل الأزمات: تعد الأزمة نقطة تحول أي شيء والتغيير يكون فيها قطعيا إما للأحسن أو الأسوأ وأنها مرحلة الذروة في توتر العلاقات في بيئة إستراتيجية وطنية أو إقليمية أو دولية، وتعمد هذه المقاربة لتحليل مختلف المراحل التي تمر بها الأزمات والآليات الكفيلة لاحتوائها، وقد تم الاعتماد عليها من قبل الباحث في تفسير انتقال تأثير الأزمات الداخلية وتخطيها حدود ومستوى الدولة إلى المستوى الإقليمي وحتى الدولي، وعليه فإن اندلاع أزمة في دولة ما يكون له انعكاسات وأثار في الدول المجاورة لها، كزيادة عدد اللاجئين في دول الجوار، وذلك في محاولة من قبل هؤلاء إلى الفرار من حالة اللاأمن في دولهم باللجوء إلى الدول المجاورة وهذا ما يخلق العديد من المشاكل لهذه لدول الجوار، تصدير فكرة الانفصال ما يشكل خطرا على الأمن المجتمعي، ففي حالة اشتراك دولتين أو أكثر بتواجد جماعة من نفس العرقية في كل منهما، وكانت هذه الجماعة العرقية مضطهدة في دولة من الدول ففي هذه الحالة يمكن للجماعة العرقية في دول الجوار والتي هي من نفس عرقية الجماعة المضطهدة بأن تدافع عنها أو تساعدها ويمكن أن تصل إلى درجة التدخل العسكري باسم حماية تلك الجماعة، كما يمكن لدولة ما على عداء مع دولة أخرى أو نزاع معها أو منافسة حول ثروة أو موارد أخرى أو لأسباب اقتصادية، بأن تدعم الأقليات المتواجدة لدى الدولة العدو وتحثها على الانفصال والثورة، وذلك بغية خلق توترات لدى هذه الدولة.

مقاربة تسوية النزاعات: تقوم هذه المقاربة على استعمال مجموعة من الوسائل من أجل تسوية النزاعات كالوساطة والتحكيم والتوفيق والمساعي الحميد وغيرها، وقد تم الاستفادة من هذه المقاربة في الدراسة عبر تحليل مختلف مبادرات التسوية التي قادتها الجزائر في سبيل الوصول على حل للأزمات الإقليمية المغاربية والساحلية لكل من دولة ليبيا ومالي.

المقاربة الاقتصادية: يعد الاقتصاد أحد مرتكزات الأمن الوطني، حيث تمنح القوة الاقتصادية ثقلا سياسيا للدولة على المستوى المحلي والإقليمي، وحتى الدولي، وقد عرف "جوزيف ناي" الأمن على أنه غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية، في حين ركز روبارت مكنمار على التنمية كمحور أساسي للأمن، وقد تم الاعتماد على هذه المقاربة في الدراسة التي نحن بصدد القيام بها في التهديدات المترتبة عن تدهور الأوضاع الاقتصادية في منطقة الساحل والمنطقة المغاربية في تأجيج الأزمات ما أثر

سلبا على دول المنطقة كالجزائر باستغلال الموارد المالية في زيادة التسلح لدرء التهديدات على حساب التنمية الداخلية، إضافة لإدراج العوامل الاقتصادية في جولات الحوار واعتبارها جزءا من حل الأزمة.

حدود الدراسة:

كما يبدو من خلال عنوان الأطرحة:" تداعيات الأزمات الإقليمية على الأمن الجزائري: دراسة في المسببات الحركية والامتدادات 2011– 2020"، فإن حدود الدراسة تقع بين إطارين عامين يمثلان سلما زمكانيا ضابطا للمساحة البحثية على النحو التالي:

– **الحدود المكانية:** لكل دراسة حدود مكانية، أما فيما يخص الموضوع محل الدراسة فيتحدد من العنوان والذي يشمل الجزائر، المناطق الإقليمية للأزمات ممثلة في المنطقة المغاربية الأزمة بدولة ليبيا، ومنطقة الساحل الإفريقي الأزمة بدولة مالي، نظرا للأهمية الجيواستراتيجية لهذه المناطق الإقليمية بالنسبة للجزائر كونها تمثل عمق أمنها القومي وتتأثر بمختلف الأحداث التي تشهدها، إضافة الى أن ليبيا ومالي تنفرد بحدود شاسعة مع الجزائر يمكن أن تعرض الجزائر للانكشاف الأمني في حالة عدم اهتمامها بالتطورات الحاصلة في المنطقة الإقليمية المغاربية والساحلية على حد سواء.

– **الحدود الزمانية:** تقع الدراسة ضمن الفترة الزمنية الممتدة من بداية سنة 2011، بداية ظهور الأزمات كالأزمة الليبية على مستوى المنطقة المغاربية الناتجة عن ما يعرف بأحداث الربيع العربي الممتدة إلى دولة مالي بمنطقة الساحل الإفريقي، إلى غاية سنة 2020 وهو سنة تحرير هذه الدراسة.

أدبيات الدراسة:

تم رصد مجموعة من الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها للانطلاق في دراسة الموضوع على الرغم من نقص الدراسات الأكاديمية التي تطرق للموضوع بالربط بين الأزمات الإقليمية المحيطة بالجزائر، فجل الدراسات اهتمت بدراسة الأزمات داخل الدول محل النزاع، بشكل منفصل، ومن بين هذه الدراسات نذكر مايلي:

- دراسة جاءت في شكل كتاب تحت عنوان:" الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا" لكاتبه كريم مصلوح، الذي تم نشره سنة 2014، وقد تناول الأبعاد المحلية والإقليمية للأمن في الساحل والصحراء إضافة إلى التفاعلات الخارجية الأساسية في إقليم الساحل والصحراء، ويهدف الكاتب من خلال هذه الدراسة إلى حيازة الرؤية الشاملة عن الوضع الأمني في الساحل والصحراء، والحد من الغموض الذي يكتنف تفسير المستجدات الأمنية في الساحل، كما تم خلال هذه الدراسة التنبيه إلى أهمية إقليم الساحل والصحراء في العلاقات بين شمال افريقيا ومجالها الجنوبي، يناقش هذا الكتاب إشكالية تقويم حقيقة الأبعاد الأمنية في الساحل والصحراء، ثلاث فرضيات رئيسية:

الأولى: يرتبط تفسير وضعية الأمن الإقليمي للمنطقة الساحلية والصحراوية بفهم جذور تصاعد ظواهر النشاط الجهادي والتطرف وأشكال الجريمة الأخرى.
الثانية: يرتبط الأمن في المنطقة بمحددات حيوسياسية عامة ذات صلة بتنافس خارجي على المجالات الجغرافية، وبعضه موروث عن الفترة الاستعمارية.
الثالثة: يخضع الأمن في المنطقة الساحل والصحراء لتقويم أمني يعكس الهوية التاريخية والحضارية للمنطقة عبر المقياس الجيو ثقافي الاسلامي.

انطلاقا من الدراسة التي قام بها الباحث، وصل الى مجموعة من الاستنتاجات التي أظهر من خلالها أن المشكلات الأمنية الفرعية لايمكن أن تسمح بفهم التطور السريع للمنطقة وهويتها التاريخية والجغرافية، ويظهر أن البحث عن الجوهر والنواة الذهنية للتفسير الأمني في معناه العام يفترض البحث في السمات العامة أو الفرعية للمنطقة اعتمادا على معايير تسمح للخبير وصاحب القرار والمتابع إدراك ما تضمره المنطقة وتنطوي عليه، وكذا ما يحتمل أن تؤديه من أدوار داخلية وخارجية في العقود القادمة.

- دراسة جاءت في شكل كتاب يضم مداخلات لوقائع مؤتمر دولي تحت عنوان:" أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا" لمنسقه مصطفى أحميد الأمين، الذي تم نشره سنة 2020 تناول الكتاب مجموعة من المحاور، أجملت الأبعاد الاستراتيجية والاقتصادية الليبية في حسابات اللاعبين الإقليميين والدوليين، البعد التاريخي للصراع والتجاذب في ليبيا، متغير الصراع الإقليمي والدولي في ليبيا

من منظور قانوني، البعد السياسي كمتغير مهم في التجاذب الإقليمي الدولي، البعد الأمني في ضوء الصراع الإقليمي والدولي، المتغير الاجتماعي في معادلة الصراع والتصالح الوطني.

وصل المؤتمر لمجموعة من النتائج، اعتبر أن الثورة الليبية ليست وليدة موقف، أو حادث قريب العهد بها، بل كانت نتيجة تراكمات على مدار حكم القذافي، والتي أدت الى احتقانات وسخط لدى الشعب الليبي، كما تعد الأزمة الليبية من الأزمات المعقدة التي شهدت تطورا سريعا منذ اندلاعها في فيفري 2011، تأثرت بثورات الربيع في كل من مصر وتونس، وسرعان ما تلقفتها القوى الخارجية، اتخذتها ذريعة للتدخل في الشأن الليبي لتحقيق أجنداتها الخاصة، استنادا للشرعية الأممية المستصدرة من مجلس الأمن باستعمال حلف الناتو باعتبارها أعضاء فيه.

- دراسة تحت عنوان "**Crisis and Intervention: Combating Terrorism in the Sahel**" للباحثة **Susanna Wing**، سنة 2019، بحيث تناولت فيه الباحثة تطورات الأزمة المالية من خلال الصيرورة التاريخية لها، والنشاطات المتعددة لمكافحة الإرهاب في الساحل، وتأثير هذه الظاهرة على دول الإقليم، وكيفية تسيير الأزمة.

- دراسة تحت عنوان" **Arab Spring, Revolutions, and the Democratic Values** " للباحثين **Leonid Grinin** و**Andrey Korotayev**، سنة 2018، تناولا فيه ثورات الربيع العربي ودورها في ترسيخ قيم الديمقراطية، من خلال التطرق للمخاطر التي تواجه طريق الديموقراطية كصعود التيار الاسلامي الذي يعتقد الباحثين أنه سبب في زوال نتائج الثورات، التي تنادي بتطبيق مبادئ الديمقراطية متسائلين عن أحسن طريق لتسلكه الديمقراطية، مع التطرق للثورة والثورة المضادة في مصر، ليتطرقا للأزمة الليبية وأثرها على دول المنطقة.

تفصيل وتبرير خطة الدراسة:

كانت هناك محاولة لوضع خطة تتناسب مع موضوع الدراسة التي نحن بصدد البحث فيها حيث تم الإحاطة والإلمام بجوانب الإشكالية المراد حلحلتها ضمن موضوعنا، وقد تم تجزئة الدراسة إلى ثلاث

أجزاء، الأول فيها نظريا أما الفصل الثاني والثالث فقد أصبغنا عليهما الجانب التطبيقي وقد تم التركيز في **الفصل الأول** على تحديد المفاهيم والمقاربات النظرية للدراسة، من خلال التطرق لتطور مفهوم الأمن التصور التقليدي، التوسيع في مفهومه مع التركيز على مركب الأمن الإقليمي لمدرسة كوبنهاغن التي قدمت مجموعة من التصورات حول الأمن الإقليمي، والتهديدات التي يمكن أين تعترضه، وسبل الحفاظ عليه، ليتم الانتقال إلى مختلف التصورات والأفكار النقدية للأمن في ظل بروز الأمن الإنساني كما تم تحديد ماهية الأزمات الإقليمية، من وجهة نظر مختلف المنظرين للأزمات، مراحل تطور الأزمة من الميلاد إلى غاية الفناء والزوال، أسباب وقوعها، لنتطرق الى حدود الفضاء الأمني الجزائري، المغاربي باستعمال مقاربة دول الجوار الإقليمي، الامتداد الافريقي للأمن الجزائري، درجة التأثير والتأثر، التهديد والاستجابة، أما **الفصل الثاني** فقد تم تناول فيه الباحث الاشكالات الأمنية في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي وتأثريها على الأمن الجزائري، عبر الخوض في الأمن الجزائري ضمن الترتيبات الأمنية الجديدة التي صاحبته في المنطقة المغاربية بدراستها جيواستراتيجيا، مختلف المخاطر الأمنية المغاربية على الأمن الجزائري، مع التركيز على الأزمة الليبية، دراسة الوضع الأمني في الساحل الإفريقي وأثره على الأمن الجزائري، بواسطة التعريف بمنطقة الساحل الإفريقي، التحديات الأمنية للجزائر في منطقة الساحل الافريقي خاصة الأزمة المالية، الموقف الجزائري من هذه الأزمة، لنصل الى الارتدادات الأمنية للأزمات الليبية والمالية على الجزائر، بمختلف انعكاساتها على الجزائر، **الفصل الثالث** تم خلاله التركيز على تحديد السياسة الأمنية الجزائرية ومختلف الاستراتيجيات التي تم اعتمادها من قبل صانع القرار الجزائري والتي تساعد الجزائر في التصدي لانعكاسات الأزمات الاقليمية، من خلال التطرق للسياسة الأمنية الجزائرية في إطار محيطها الإقليمي المغاربي والساحلي، مرتكزاتها وميادينها، وذلك بهدف ابراز التغييرات التي مستها للتأقلم مع الوضع الإقليمي الراهن لنتدرج في الموضوع للبحث في جهود الجزائر إقليما بحلحلة أزمات دول الجوار بانتهاج أساليب وأدوات تكفل الوصول إلى حلول تضمن حقوق جميع أطراف النزاع خاصة وأن الجزائر تقف في المنتصف ولا تدعم طرفا على حساب الآخر ما جعلها محل ثقتهم، أخيرا مختلف استراتيجيات الجزائر في مواجهة انعكاسات الأزمات الاقليمية كالإرهاب الجريمة المنظمة التصدي للهجرة غير الشرعية.

الفصل الأول:

الأمن الجزائري والأزمات الإقليمية

– مقاربة مفاهيمية نظرية –

يعد الأمن من الضرورات الرئيسية لوجود المجتمع واستمراره، ولا أدل على ذلك من قوله تعالى في كتابه الكريم (الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف)[1]، فحاجة الإنسان إلى الأمن تعادل حاجته للطعام والشراب والمسكن وهو أهم ما يلزم لبناء حياته، وقد حث الله سبحانه وتعالى على الأمن باعتباره نعمة على عباده، والأمن يتناقض مع الاضطراب والقلق، بل إن الأمن شرط لتحقيق الاستقرار والحياة الهادئة، وهو مظهر لسيادة القانون والنظام.

ولم يكن مفهوم الأمن مقتصرا على ملذات الحياة بل تجاوزها إلى الحاجات النفسية، وقد تضمن القرآن الكريم لما سبق في قوله تعالى (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون)[2]، و في قوله تعالى (وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا)[3].

وتخضع ظاهرة الأمن، كغيرها من الظواهر لقانون التطور والتغير تبعا للمستجدات التي طرأت على الساحة العالمية والجهوية وحتى الداخلية، فرغم كل ما كتب حول الأمن إلا أن المفهوم لا يزال يثير اهتمام كل المنشغلين بمسائل الأمن.

وبالرغم من أن هذه المسائل قد حققت الإجماع على ضرورة العمل لوضع مقاربات واضحة حول سبل تمكين الدولة من تحقيق الأمن والاستقرار والرفاه الاقتصادي للأفراد في عالم يتميز بالتحول المستمر فالأمر مختلف بشأن المرجعية التي تتخذها الدولة لرسم السياسات الأمنية، ولهذا كان هناك إجماع حول أهمية الأمن وضرورة الاهتمام بهذا المفهوم على الرغم من التطور المفاهيمي للمصطلح والذي سوف يتم التطرق إليه في الفصل الأول من هذه الدراسة.

تجتاز الدولة الجزائرية في الوضع الحالي المتسم بالاضطرابات الإقليمية، فترة من فترات التغيير العميق في أمنها القومي، وذلك نتيجة للعوامل الخارجية والمستجدات الإقليمية المختلفة، مابين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحتى البيئية، فدخلت في إطار سياق جديد انتقل من مرحلة الاستقرار الإقليمي

[1] سورة قريش، الآية 04.

[2] سورة الأنعام، الآية 82.

[3] سورة النور، الآية 55.

إلى مرحلة اللااستقرار، المصاحبة لجملة من الأزمات لاسيما المنطقة المغاربية، ومنطقة الساحل الإفريقي وهذا ما دفع لضرورة تبني رؤية جديدة في مفهوم الأمن، تمتد هذه الرؤية وتتكامل مع المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي، وهذا ما يكفل المحافظة على الاستقرار والصمود أمام التحديات المطروحة حاليا على الساحة، والمستقبلية منها، لاسيما في ظل امتداد الأمن الجزائري للمناطق الإقليمية المجاورة له.

المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن

تخضع الظاهرة الأمنية كغيرها من الظواهر لقانون التطور والتغير، والتأثير المتبادل مع غيرها من الظواهر، تبعا للمستجدات التي تطرأ على الساحة العالمية والجهوية والداخلية.

فرغم كل ما كتب حول المسألة الأمنية، إلا أن مفهوم الأمن ما يزال يثير اهتمام كل المنشغلين بالمسائل الأمنية والإستراتيجية، فالإجماع إذا كامن حول أهمية المسألة الأمنية وضرورة الاهتمام بها إلا أن الخلاف ما يزال قائما حول وحدة التحليل التي تنطلق منها المقاربات الأمنية فهل سيكون الاعتماد على الدولة أم على الأفراد المكونين لها[1].

المطلب الأول: التصور التقليدي للأمن:

تتمحور غالبية التعاريف المعطاة لمفهوم الأمن حول بعض المصطلحات: الفوضى الدولية البقاء، الوحدة الترابية والقوة العسكرية، والعديد منها لها نفس الأساس النظري.

أولا: الواقعية التقليدية

01 - **موضوع الأمن:** إن الواقعية التقليدية هي أقدم نظرية في العلاقات الدولية وأكثرها استخداما إذ يؤكد الواقعيون على القيود التي تفرضها الأنانية الإنسانية على السياسية، وغياب حكومة عالمية تؤدي إلى خلق الفوضى وهو ما يتطلب أولوية القوة والأمن في كل الحياة السياسية.

[1] فريدة حموم، "الأمن الإنساني: مدخل جديد في الدراسات الأمنية". (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2004، ص 7).

وتعتبر الدولة في الواقعية التقليدية وحدة التحليل النمطية، لتحليل العلاقات الدولية ولبناء المقاربات الأمنية التي تتميز بسعيها لفهم سلوك الدولة بوصفها رمزا للمجتمعات السياسية أو الوحدات السياسية، ويؤكد الواقعيون الكلاسيكيون دوما على دور رجال الدولة وتحليل خصائص قوة الدولة، وذلك سعيا منهم على البحث في أسباب بقاء الدولة من خلال المحافظة على أمنها واستقرارها[1].

وتعرف الأمن على أنه لا يكفله الحماية من الاعتداء البدني وحده، فبقدر ما تكون هذه الحماية ضرورية فإنها في حد ذاتها لا يمكن ضمانها إلا بالأدوات العسكرية، ولذلك هناك حاجة في كل مكان إلى التفكير في نفس الوقت في مختلف مستويات وأنماط التهديد، وهذا يعني ضمان جهة فاعلة ذات نظام متكامل للحفاظ على سلامة وأمن الأفراد[2].

وتعتبر الواقعية أن السياسة الدولية هي عبارة عن علاقات بين الدول ذات المصالح المتعارضة مما يدفع إلى اندلاع الحروب، ولا يمكن للأمن أن يرتكز على القانون الدولي ولا على المنظمات الدولية ويكمن الحل الوحيد في توازن القوى في ظل مجتمع فوضوي.

فالتهديد الذي يسعى المفهوم التقليدي لاحتوائه ذو طبيعة مادية وهو تهديد موضوعي يتم مواجهته بتطوير قدرات الدولة العسكرية، لأن الأمن هو" أمن الدولة" و"بقاء الدولة"، كما أن افتراض وجود تهديدات تمس ببقاء الدولة المادي وحصرها في العسكرية منها، قد قلص مفهوم الأمن إلى مجرد مسألة دفاعية حمائية، ونجد بذلك من ديمومة الدولة والاستقرار في قلب النظرية الواقعيةّ، لكون الدولة تتواجد في عالم فوضوي.

وعرفت التهديدات بأنها أفعال أو القدرة على الإتيان بالأفعال المادية، مما يدفع بالإمكانيات العسكرية لأن تكون في قلب العلاقات الدولية، فتظهر بذلك القدرة العسكرية مقياسا لقوة الدولة، ولقدرتها في الدفاع عن أمنها إزاء تهديد غيرها لها، مما يخلق المأزق الأمني، ويمكن للدولة اللجوء إلى كل الوسائل

[1] جاك دونللو آخرون، **نظريات العلاقات الدولية**. ترجمة صفار محمد، مصر: المركز القومي للترجمة، 2014. ص 54.
[2] Dominique David, **sécurité, l'après-New York.** Paris: presses des sciences politiques, 2002., p 128.

قصد تحقيق أهدافها العليا، أي ضمان البقاء والأمن باستخدام مواطنيها ضد أي تهديد ضدها ما دام المهم هو بقاء الدولة[1].

02 -الجذور الفلسفية للواقعية التقليدية:

كل هذه الأفكار والأسس نتاج تفكير العديد من الفلاسفة والمفكرين السياسيين أمثال هانس مورجانثو في القرن العشرين، أو عبر تاريخ الفكر السياسي الغربي من خلال تمثيلها عبر مجموعة من الواقعيين أمثال نيقولا مكيافيلي وتوماس هوبز، والذين من خلال التطرق إليهم يمكننا استنتاج الأسس التي يرتكز عليها مفهوم الأمن التقليدي.

توسوديس: إذ أسس للواقعية والعلاقات القوة التي تقوم عليها من خلال دراسته للحرب التي دارت رحاها بين أثينا وإسبرطة، والتي عرفت بـ: "الحروب البيلونيزية"، وقد قال في هذا الصدد أن إرساء معايير العدالة يعتمد على نوع القوة التي تسندها، وفي الواقع، فإن القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله، أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل مالا يستطيع رفضه.

سان تسو: الاستراتيجي الصيني، بدوره أسدى النصح للحاكم وكيفية صيانة بقائه، واستعمال القوة لتعزيز مصالحه خلال زمن الحرب.

ميكيافيلي: أكد في كتاباته على مبدأ القوة و صيانة الدول لوجودها، وهذا في معرض استشاراته للأمير، وقد نصح ميكيافيلي الحاكم بجعل القوة والحالة الأمنية فوق كل اعتبار، وقد استخدم مصطلح الميكيافيلية كدلالة للاستخدام المفرط للقوة بهدف التحكم في الأمور[2]، ويعتبر ميكيافيلي أن نجاح السياسة يقاس بمدى استخدامها للقوة، فالسياسة ما هي إلا معركة، بل معركة مستمرة تتمثل في الصراع على القوة وقد وضع أسلوبين للحرب، الأسلوب الأول عن طرق القانون والذي يصلح للتعامل بين البشر، والأسلوب

---

[1] فريدة حموم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 9- 10.

[2] ياماومر تاكايوكي، "**مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولة**". ترجمة: عادل زقاع، 26مارس 2010.
http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_26.html .

الثاني عن طريق القوة وهو أسلوب التعامل بين الحيوانات، وعادة ما يلجأ الانسان للتعامل مع الأسلوب الثاني على اعتبار أن الأول غير كاف، وعلى الحكام أن يعرفوا كيفية استخدام الأسلوبين معا[1].

ويرى ميكيافيلي وجود نوعين من الحروب: الهجومية والدفاعية، فحرب البقاء هي الهجومية عندما تكون الحل الوحيد للبقاء، وهي التي تحافظ على البقاء وليس السلم، أما الحرب الدفاعية فتفترض التسلح الكبير لرد هجومات الحرب الهجومية من قبل الغير، فكلا الحربين ضروريتان لأنه إن أرادت أي دولة العيش بسلام فقد حكمت على نفسها بالزوال، فالقوة هي الضمان الوحيد لبقاء الدولة واستمرارها والتنازل عنها يعني النهاية لها[2].

توماس هوبز: يتصور في كتابه"اللفياتان" السياسة في حالة الطبيعة السابقة على المجتمع، ونتج عن ذلك نظرية تمنح وزنا متساويا تقريبا للطبيعة البشرية والفوضى الدولية، ففي حالة الطبيعة الأولى وضع هوبز ثلاثة افتراضات تتمثل في الرجال متساوون، يتفاعلون في وضع الفوضى وتحركهم دوافع المنافسة والريبة والمجد ويقود الارتباط بين هذه الظروف إلى حرب الجميع ضد الجميع، هذه الرؤية أثرت في التصور الواقعي للعلاقات الدولية حيث أن الفوضوية تزيد من احتمالية استمرار الصراع على المستوى الدولي نظرا لغياب حكومة عالمية تفرض قواعد التعاون، ولا سلطة مشتركة يحترمونها، لذا فالدولة دائما في وضع شبيه بحالة الحرب يتصارعون من أجل القوة، وبالتالي الافتراض الهوبزي ينطبق على القوى العالمية، أي قدرة الدول على فرض عقاب مدمر أو التهديد به فيما بينها وهو ما يعبر عنه في الممارسات المعاصرة لسيادة الدول[3].

هانس مورغانتو: يذهب إلى التأكيد على مبادئ تحكم العلاقات الدولية تتمثل في مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة والتي تعتبر نتاج نهائي لعدد كبير من المتغيرات المادية

---

[1] علي العقابي عودة، **العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ و النظريات**. بغداد: دار الرواد للنشر، 2010، ص 145.

[2] فريدة حموم، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

[3] جاك دونللي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 56-58.

وغير المادية والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر والمكونات، المحدد لحجم قوة الدولة وبالتالي تتحدد امكانياتها في التأثير السياسي في مواجهة غيرها من الدول[1].

– البقاء هو حفاظ الدولة على وحدتها وتعايشها، فجوهر السياسة هي المصلحة.

– لا مجال لتطبيق المبادئ الأخلاقية فالمهم هو تحقيق المصلحة دون إلحاق ضرر بالدولة.

– الميكانيزم الوحيد لبقاء الدولة والذي يحكم العلاقات الدولية هو ميزان القوى، فمورغانتو يرفض إدانة سياسيات القوة والحروب، ولا يعترف بأهمية المنظمات الدولية في الحقل الدولي ويؤمن بأن الصراع هو صراع دائم لأجل القوة وبفضل القوة.

ريمون آرون: يعد مع مورغانتو أبرز المدافعين عن الطرح الواقعي في العلاقات الدولية وهو يتقاسم معه نظرية للمجتمع وللعلاقات الدولية، ويتناول مسألة السياسة الدولية من زاوية السلوك الدبلوماسي الاستراتيجي للدول ذات السيادة في إطار مشترك بينها، وبالنسبة لآرون فإنه يقوم على أسس وضع هوبزي، أي ادعاء الدول بالحق في إقامة العدل بنفسها، وبالتالي الاحتفاظ بالحق النهائي في استخدام القوة، فالعلاقات بين الدول تجري بالنسبة للواقعيين في نهاية الحرب، وتشمل في جوهرها البديل للحرب والسلام، وهكذا فإن السمة الأصلية التي تميز العلاقات بين الدول عن جميع العلاقات الاجتماعية الأخرى هي أن أي وحدة سياسية في هذه الحالة من الدول لا تخضع لسلطة عليا ولها صلاحية إعلان الحرب[2].

إن دور الدولة في هذه الوضعية يتمثل في حماية نفسها من الدولة الأخرى، وذلك مرادف للأمن القومي الذي يتمحور حول امتلاك القوة الكفيلة بحماية مصالح دولة معينة من أعدائها، وهذا ما جعل من الواقعية صراع القوة في العلاقات الدولية، إذ أن النزاعات الدولية، من وجهة النظر هذه رافقت التاريخ البشري، فعندما تحاول الدولة الصراع من أجل القوة لحماية نفسها ومصالحها المحددة بزيادة مستويات القوة

[1] علي عودة العقابي، **مرجع سبق ذكره**، ص 154.

[2] Davice Battisstella, " la théorie des relations internationales face à la protection des populations vulnérables". (mémoire présenté comme exigence partielle de la maîtrise en science politique, université du québec à montréal, 2017,pp 12-13) .

لديها، فهي بحاجة في ذلك لقرارات عقلانية حول الأمن، والهدف من ذلك هو سعيها الدائم لتعزيز مصالحها، فالدولة كفاعل في العلاقات الدولية يجب أن تكون عقلانية[1].

03 – مرتكزات الواقعية التقليدية:

ترتكز الواقعية التقليدية في تحديدها لوحدة التحليل وموضوع الأمن على مجموعة مفاهيم أهمها:

– **سياسات الصراع على القوة:** شكل مفهوم القوة موضوعا مهما في الدراسات الواقعية للسياسات الدولية سواء كانت كوسيلة أو كغاية، في الدافع لسلوك الدول أو نتاج لهما معا كما يعتقد هانس مورغانثو والذي يعتبر أن السياسة الدولية ككل هي صراع مستمر من أجل القوة، مهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية فالقوة هي الهدف العاجل دوما[2].

إن القوة التي تعنيها التحليلات الواقعية ليست القوة العسكرية التقليدية، بل القوة القومية بمفهومها الشامل من عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية، فهي النتاج النهائي لعدد كبير من المتغيرات والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر هو الذي يحدد في النهاية قوة الدولة، وتتضح هذه القوة من خلال الحيوية الإقتصادية، أو النفوذ السياسي، أو القوة العسكرية، وبما أن القوة قيمة نسبية فإن الدول يجري تقييمها على وضع قوتها الذاتية مقارنة مع الوضع في الدول الأخرى[3].

ومن هنا ارتكز مورجانثو في نظريته لتفسير عالم السياسة الدولي بالقوة كمفهوم أساسي لعلم العلاقات الدولية أو كمفهوم أساس لتقديم نظرية عامة تفسر علاقات القوى المتعددة، فالقوة عنده هي الأساس الذي ترتكز عليه سياسات الدول في المجال الدولي وإياها تهدف، بل إن عالم السياسة الدولي وعالم السياسة الوطني ليسا إلا مظهرين مختلفين لظاهرة واحدة، وقد انتهى إلى القول بأن الملاحظة تقطع

---

[1] محمد نصر مهنا، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير**. الإسكندرية: المكتبة الجامعية الأزاريطة، 2000، ص 48.

[2] رضا شوادرة، "إشكالية هندسة أمن مشترك في منطقة الساحل الإفريقي". (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2011، ص 11).

[3] أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**. العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007، ص 229.

صلب عالم السياسة الذي هو القوة، وأنها تحدد سلوك الدول، كما وصل إلى القول بوجود نماذج ثلاثة من السياسات الدولية توضح السلوك الدولي وهي سياسة المحافظة على الوضع القائم، السياسة التوسعية تستخدمها الدولة لإحداث تغيير في توزيع القوة في النسق الدولي القائم، سياسة الحصول على المكانة الدولية وهي سياسة تقوم بها الدولة باستعراض ما تملكه لإشعار الدول الأخرى بمدى قوتها ومن هنا فإن القوة عند مورجانثو المقدرة على التأثير النسبي الذي تمارسه الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى[1].

يظهر جليا أن القوة العسكرية هي مقياس قوة الدولة، ونفهم منها القدرات الديموغرافية والتكنولوجية والدبلوماسية الممثلة لكل الأبعاد الأساسية لقدرة الدولة على الدفاع ضد التهديدات.

وبذلك تربط القوة بامتلاك الدولة للمصادر الطبيعية (المجال، الشعب، والمعادن) والتي لا يمكن فصلها عن التنظيم السياسي (المؤسسات، طبيعة الحكم والوعي الوطني)، إن القوة الفعلية للدولة لا تعني مجرد عملية جمع لهذه العناصر بل في القدرة على توظيفها، لأن العديد من دول العالم الثالث تمتلك قوة ديموغرافية كبيرة وثروات معدنية هائلة إلا أنها من أفقر دول العالم[2].

هذا وإلى جانب مفهوم القوة استخدم مورجانثو في بنائه لنظريته مفهومين آخرين هما الصراع والمصلحة الوطنية، وقد اعتبر الصراع دافع غريزي يحرك الانسان دوما من أجل القوة وبالتالي فهو ظاهرة بشرية خالدة، إن عالم السياسة بشقيه الوطني والدولي هو عالم صراع من أجل القوة، أما المصلحة الوطنية تمثل صلب عالم السياسة قاطبة، فقد انتهى إلى أن العلاقات الدولية ليست في حقيقتها إلا علاقات قوة حيث لا تخضع إلا لقانون واحد هو قانون المصالح الوطنية، وبالتالي فالمصلحة والقوة مترادفان والمصلحة الوطنية على ذلك النحو عند مورجانثو تتمثل في فكرة الأمن الوطني والذي يرتكز بدوره إلى فكرة القوة وفكرة الأمن تشمل كل ما يؤكد استمرار الدولة من ضمان سيادتها واستقلالها[3].

---

[1] عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، **النظرية السياسية المعاصرة دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم و تحليل عالم السياسة.** مصر: دار الجامعية، 2007، ص ص 261-262.

[2] فريدة حموم، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

[3] عادل فتحي ثابت عبد الحافظ ، **نفس المرجع السابق**، ص264.

– **رؤية النموذج الواقعي للسياسة الدولية (الفوضى):** يتواجد مصطلح الفوضى ضمن تفسيرهم لمفهوم الأمن في الملامح الرئيسية للفكر التقليدي الواقعي على أساسه يتم تبرير كل سلوكات الدولة، حيث يرى الواقعيون أن الدول تسعى إلى تحقيق مصالحها في ظل بيئة فوضوية، وأن تمايز المصالح الوطنية يعود إلى وجود فوضى وغياب سلطة دولية تضمن بأن الأمة لن تتعرض للغزو والاجتياح والنهب، فالأمن هو من الصالح العام والدولة مسؤولة عن توفيره لذا يفترض الواقعيون أن الدول يجب أن تكون منتبهة لاحتمال وقوع الحرب، وحساسة للعواقب الكارثية المحتملة للهزيمة، وبالتالي تسعى الدول لزيادة قوتها بغية تحقيق الأمن والهيمنة[1]، مما يجعلها تتبع سلوكا يعيد إنتاج فوضى النظام الدولي، واهتمام الدول ليس بالعمل على إحداث الاستقرار في النظام الدولي، وإنما المحافظة على نفسها في ظل هذه الفوضى التي قد تهتم بها فقط إن كان ذلك يخدم مصلحتها واستقرارها.

– **الحدود وسيادة الدولة عند الواقعيين:** وفقا للمنظور الواقعي فإن حماية الحدود يفسر بقرار الدولة بحماية سيادتها من التهديدات الخارجة عن أمنها الوطني، وهكذا تؤدي الحدود المدرعة دور الردع، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من المهام السيادية للدولة، ويؤكد الواقعيون الكلاسيكيون مثل هانز مورغنثاو على الحذر والالتزام الأخلاقي بدفع الحرب إلى حدودها القصوى، كما أن التدريع الحدودي يشكل تنازلات ممتازة لتجنب الحرب وتحقيق هدف زيادة الأمن الوطني إلى أقصى حد في ظل بيئة فوضوية، وبذلك تعزز الدول تدابيرها الوقائية بحماية حدودها، وبما أن الدول تتصرف عموما وفقا لنموذج الاستجابة للعمل فيما يتعلق بالأمن، فإن إنشاء حدود مدرعة من شأنه أن يستجيب لتصاعد تطور التهديد، بينما يكون بديلا عن مخالفة سيادة دولة أخرى من خلال الحرب[2].

ولدى معظم الواقعيين جواب مباشر عن مشكلة النظام العام وهو السلطة المركزية الفعالة فالحكومات التي تدافع عن الحدود، وتفرض تطبيق القوانين، وتحمي المواطنين، تجعل السياسة الداخلية

[1] Kirhner Jonathan, "The tragedy of offensive realism: Classical realism and the rise of China". **European Journal of International Relations,** volume 18, issue 1, March 2012, P P 53-75.

[2] Philippe Beaulieu-Brossard et Charles-Philippe David**,** "Le blindage des frontières selon les théories des Relations Internationales: contribution et dialogue"**. Journal of political geography and geopolitics,** February2013, P20.

أكثر سلمية ومختلفة نوعيا عن السياسة الخارجية، وتبقى الساحة الدولية نظاما من الفوضى وساحة من العنف تبحث فيها الدول عن فرص لاستغلال بعضها البعض، ويعتمد بقاء الدولة على قدراتها المادية وتحالفاتها مع الدول الأخرى، ويميز الواقعيون الكلاسيكيون بين السياسة الداخلية والخارجية، فالمحيط الداخلي يتميز عن المحيط الخارجي بوجود نظام مدني يقوم بفرض النظام مما يخلق حالة من التوافق والتماسك المجتمعي، فعندما تكون روابط المجتمع المحلي قوية فإن القانون يضبط الجهات الفاعلة في المجتمعات القوية المعايير والمؤسسات وهدأت الصراع على السلطة، لكن في المجتمعات الضعيفة انهارت تلك المعايير والمؤسسات، في حين أن المحيط الدولي لا يزال في حالة فوضى أي على الطبيعة لذا تتنافس الدول فيما بينها لزيادة قوتها للحفاظ على وجودها وحماية كيانها من الزوال والتلاشي، و يعد "الاستقرار" و"بقاء الدولة" من أهم الركائز للمفهوم التقليدي للأمن، مع إقامة التمييز بين السياستين الداخلية والخارجية.

يتميز المحيط الداخلي عن الخارجي بوجود نظام مدني يعمل على فرض النظام ولو بالقوة في حين المحيط الدولي لا يزال في حالة الطبيعية أي في حالة فوضى، لذا نجد الدول تسعى جاهدة لزيادة قوتها بنفسها ولنفسها للحفاظ على كيانها وحمايته من الاندثار والتلاشي، ولا يمكن لما هو داخلي أن يؤثر ثباتا في محيط السياسة الخارجية، هذه المسلمات تجعل الأمور باقية على حالها مما يدفع بالدولة للاستعداد الدائم للحرب، تعد بذلك الحرب حقا من حقوق الدولة لفوضوية العلاقات الدولية تمكنها من الدفاع عن سيادتها ومصالحها وبقائها في ظل عالم فوضوي محكوم بميزان القوى وبالمأزق الأمني[1].

– **المأزق الأمني:** يعتبر المحور الأساسي الواقعي، بحيث يجعل الحرب حتمية وعقلانية، وأوضح هيرتز ستة جوانب للمأزق الأمني، بحيث اعتبر المصدر النهائي له هو الفوضى وعدم وجود وحدة أعلى، كما أن السبب المباشر للمأزق الأمني هو عدم يقين الدول ومخافتها بشأن نوايا بعضها البعض لإلحاق الضرر في ظل الفوضى، بالإضافة إلى أن محاولة الدول الهروب من المأزق الأمني من خلال تجميع المزيد

[1] فريدة حموم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 13 –14.

والمزيد من السلطة قد لا تزيد من أمنها على الإطلاق، وتصبح مدمرة للذات بل ومأساوية، فالمأزق الأمني يمكن أن يسبب الحروب، لكنه ليس سبب كل الحروب، وأن ديناميكيته هي حلقة مفرغة ذاتية التعزيز[1].

إن الأمن حسب المنظور التقليدي محصور في الأمن القومي المرتبط بالقوة العسكرية بسبب المأزق الأمني، مما ينجر عنه حروب دائمة بين الدول، وتكرار كارثتي الحربين العالميتين مما دفع بها إلى إقامة ما يسمى بنظام الأمن الجماعي، الذي يعد كذلك إحدى سبل ضمان الأمن بالمفهوم التقليدي.

ثانيا- الأمن الجماعي

هو مفهوم تشترك فيه العديد من المقاربات التقليدية ومن بينها المنظور الليبرالي، وله مجموعة من التعاريف أهمها:

يعرف الأمن الجماعي على أنه:" نظام يؤخذ به بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، يوحي من ميثاقها، بهدف الحرص على الأمن والسلم وفض النزاعات بالطرق السلمية، وعلى اعتبار أن أمن وسلامة الدولة وإقليمها من الأمور التي تضمنها كل الدول"[2].

كما يعرف على أنه:" العمل الجماعي المشترك بين أعضاء التنظيم الدولي من أجل المحافظة على السلام الدولي"[3].

وأن أبسط تعريف للأمن الجماعي هو أنه:" نظام يؤكد أن الغايات المحرمة لا يمكن تحقيقها بأية وسيلة في الوقت الذي نجد فيه الغايات الشرعية يمكن تحقيها بالوسائل الصائبة".

ويتضح من هذه التعاريف، أن مضمون الأمن الجماعي يرتكز في الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي أو الإخلال بأوضاعه أو العلاقات فيه وتبديلها في الاتجاه الذي يلاءم مصالح دولة ما وذلك باتخاذ

---

[1] Shiping Tang, **The Security Dilemma: A Conceptual Analysis.** United Kingdom: Security Studies, 2009, pp 588-590.

[2] عبد الوهاب الكيالي وآخرون **موسوعة السياسة**. الجزء 01، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د س ن، ص 330.

[3] ثامر كامل محمد الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005، ص 192.

إجراءات جماعية دولية ضاغطة لمحاولات التغيير هذه، تطبيقا لمقولة "الفرد من أجل الجميع والجميع من أجل الفرد"، ليكون المستفيد من هذا المبدأ الجميع[1].

إن الآلية الأمنية الأساسية لعالم متعدد الأطراف هي نظام الأمن الجماعي، وهو النظام الذي توافق فيه الدول المشاركة على التخلي عن استخدام القوة في تسوية النزاعات وتوافق على العمل الجماعي ضد أي دولة تختار الشروع في استخدام القوة، ومثل هذا العمل الجماعي يجب أن يفرض بواسطة آلية متعددة الأطراف، بعبارة أخرى منظمة دولية مسؤولة عن تحديد انتهاكات الأمن الدولي[2].

ففوضوية العلاقات الدولية والتسابق نحو التسلح كانا دائما مهددين للأمن والسلم العالميين مما دفع بالمجموعة الدولية إلى إقامة عصبة الأمم، ومن بعدها منظمة الأمم المتحدة، إثر نهاية الحرب العالمية الثانية.

وكما تشير إليها التسمية فالمنظمة مهمة عالمية تتمثل في البحث عن جمع كل دول العالم في منظمة واحدة، قصد المحافظة على السلم والأمن الدوليين بين الدول في مختلف الميادين: الاقتصادية الاجتماعية، السياسية والإنسانية.

كما تؤكد على أن هدف المنظمة يتمثل في المحافظة على السلم والأمن الدوليين، عن طريق التنبؤ بالتهديدات ضد السلم والتسوية السلمية للنزاعات بين الدول ورد العدوان بصورة جماعية.

ولفترة طويلة، كان ينظر إلى السلم على أنه غياب الحرب، والأمن الدولي على أنه مرادف لغياب التهديد ذي الطبيعة العسكرية حسب المنظور الواقعي التقليدي، فيكفي القول بغياب المواجهات العسكرية للقول بوجود السلم، والأمم المتحدة اعتمدت هذا المفهوم للسلم والأمن الدوليين، حيث يقوم نظام الأمن الجماعي الوارد في الميثاق على فكرة أن التهديد للسلم لا يمكن أن يكون إلا تهديد حرب أو عدوان

[1] محمد منذر، **مبادئ العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة**. لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002، ص ص 96- 70.

[2] Samuel Barkin, **International Organization: Theories and Institutions**. New York: Palgrave Macmillan, 2006, p65.

مسلح[1]، فنظام الأمن الجماعي يهدف تركيز القوة في يد المنظمة الأممية على حساب الدولة، تفاديا لانتشار الحروب فيما بينها، والاستثناء الوحيد للجوء الدولة لاستعمال القوة، هو في حالة الدفاع المشروع عن النفس أو مواجهة عدوان عسكري استبق ضدها، كما شكلت الأحلاف الجهوية، كحلف الشمال الأطلسي قصد المحافظة على السلم والأمن الجهويين، بفضلها أصبحت الدولة قادرة على رد العدوان إن تم ضدها، ليس بصورة منفردة بل بصورة جماعية، وقد تم تأسيس هذه الأحلاف وفقا للمادة 51 من الميثاق الأممي وليس وفق الفصل المتضمن نشاطات المنظمات الجهوية، لما تخوله هذه المادة من صلاحية الدفاع المشروع عن النفس الفردي أو الجماعي.

ويشير الأمن الجماعي إلى السياسات المسموحة والمتبعة من طرف المجموعة الدولية بهدف التماشي وتهديدات السلم والأمن، وهو الاعتقاد بأن كسر أمن أي دولة كانت يهدد أمن الغير، وهو تصور مأخوذ من فكرة كون المجتمع الدولي لابد أن يضبط على أساس القانون الدولي.

يؤسس العمل إذا وفقا للأمن الجماعي حسب المنظور الكلاسيكي، على فكرة دعم الوضع الراهن ضد أي تحدي عنيف أو غير مقبول، على أن يتخذ العديد من الأشكال المختلفة كالحصار الاقتصادي الذي يعتبر مقدمة لعمل عسكري جماعي في حالة انتهاك القواعد والسلوك الدولي[2].

ويشتمل مفهوم الأمن الجماعي على شقين[3]:

الشق الأول: وقائي ويتمثل في الإجراءات الوقائية التي تستند إليها المجموعة الدولية، والتي تحول دون وقوع العدوان أو التهديد للأمن الدولي.

الشق الثاني: فهو علاجي ويتمثل في الإجراءات اللاحقة التي تتخذها المجموعة الدولية بعد وقوع العدوان ويتم اللجوء إلى هذه الاجراءات في حالة فشل الإجراءات الوقائية.

---

[1] Alioune Sall, **lutte contre la prolifération des armes légeres en afrique de l'ouest : manuel de formation des force armées et de sécurité**, publication des nations unies, 2003, p 19.

[2] Geoffrey Lee Williams and Barkley Jared Jones, **NATO and the Transatlantic Alliance in the 21st Century.** London: Palgrave Macmillan 2001, pp87-88.

[3] ثامر كامل محمد الخزرجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 293.

مبادئ الأمن الجماعي: ينطلق نظام الأمن الجماعي خلافا للمنظور الواقعي في طرحه لتصوراته من جملة من المبادئ والأسس، والتي يستند إليها في مختلف تحليلاته للعلاقات الدولية، ويمكن إجمالها في ثلاثة مبادئ أساسية هي:

1 – يجب أن تتخلى الدولة عن استعمال القوة العسكرية لتغيير الوضع الراهن والموافقة على تسوية منازعاتها سلميا، فالتغيرات في العلاقات الدولية ممكنة لكن تحقيقها يكون عن طريق المفاوضات لا عن طريق القوة.

2 – يجب على الدول أن توسع مفهومها للمصلحة الوطنية، بحيث يشمل مصالح الجماعة الدولية ككل وهذا يعني أنه حين يظهر طرف يثير المشاكل في النظام الدولي، فإن جميع الدول المسؤولة تقوم تلقائيا وجماعيا بالتصدي للطرف المعتدي بقوة عسكرية ساحقة.

3 – والأهم من كل ذلك، يجب على الدول التغلب على الخوف الذي يسود السياسة العالمية والتعود على ثقة بعضها ببعض[1].

ونستنتج مما تقدم أن فوضوية العلاقات الدولية المؤدية للسباق نحو التسلح وتزايد الحروب بين الدول، هو من دفع بهذه الدول للتكتل في ظل نظام جماعي متكامل لرد العدوان حفاظا على الاستقرار والأمن الدوليين.

ويتطابق بذلك هذا المفهوم مع التصور التقليدي للأمن، من خلال تحليلاته التي يجعل ضمنها الدولة الوحدة الواجب حمايتها من التهديد العسكري على الحدود وسيادة الدول، وتكمن بذلك وسيلة التأمين في القوة العسكرية[2].

وبهذا يعد أهم نقد وجّه للتقليديين حول نظرتهم للأمن هو عدم قدرتهم أو تمكنهم من تفسير الظروف الدولية الجديدة[3]، حيث ظهرت إلى الساحة العالمية مجموعة من التهديدات التي تمس بأمن

---

[1] جون بيلس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالميةّ**. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 413.

[2] فريدة حموم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 15– 16.

[3] Patrick james, "neorealism as a research entreprise: ti word elaborated structural realism". **International political science** ,vo114, apr, 93, p p 123/148.

الدولة وبأمن أفرادها وتهدد استقرارها، دون أن يدرجها التقليديون ضمن قائمة التهديدات، المحصورة فقط في المادية منها أي في العسكرية.

المطلب الثاني: التوسيع في المفهوم التقليدي للأمن:

نبعت محاولات التوسيع في المفهوم التقليدي للأمن من قلب المنظور الواقعي ذاته، كمحاولة لبعض منظريها تدارك النقد الموجه للتصورات المقدمة من قبل الواقعية بعدم احتواء أفكارها على تحليلات للتهديدات الجديدة للأمن، والمتمثلة أساسا في الانتشار الواسع لظاهرة النزاعات داخل الدول وتفشي الفقر والأوبئة الناتجة عنها، وتزايد الضربات الإرهابية للأهداف الاستراتيجية داخل الدول والأخطار البيئية التي بدأت فعلا تزعزع أمن واستقرار الدول وكذا النظام الدولي[1].

أولا: الواقعية الجديدة

قبل الحديث عن الإضافات التي قدمتها الواقعية الجديدة للأمن لا بد من تمييزها عن باقي الأطروحات التقليدية وذلك من خلال مجموعة من النقاط وهي:

أ **- ابستمولوجيا:** انطلقت الواقعية الجديدة من محاولة استيعاب النقد الشديد الموجه للواقعية التقليدية خصوصا في تركيزها المفرط على مفهومي القوة والمصلحة الوطنية، وحتى وإن اعتمد كلا الاتجاهين على نفس الأطر الابستمولوجية تقريبا إلا أننا نشهد اختلافا بسيطا تمثل بحسب الواقعيين الجدد في الانغلاق المعرفي لواقعية مورغانثو الأمر الذي لا ينسجم والصفة الشمولية لدراسة السياسة الدولية ولذلك تأسس البناء الابستمولوجي للواقعية الجديدة على ثلاث مرتكزات:

01- إن استيعاب النظام الدولي هو فهم آلي لترابتيية الوحدات المشكلة، ولذلك اختص موضوع البحث الابستمولوجي الواقعي الجديد في البحث فيما إذا كانت هذه التراتيبية هي انعكاس لصراعات القوة أن نتاج للجاجيات الأمنية المستمرة، وهي الفرضية التي يرجحها الواقعيون الجدد على عكس التقليديين.

[1] فريدة حموم، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

02- ضرورة النظر إلى النظام الدولي كبنية مستقلة عن البنى المركبة له، كما أن صورة السياسة العالمية تفرض النظر إلى النظام كوحدة مختلفة تماما عن وحدة الدولة سواء من حيث القواعد العامة التي تضعها أو عبر ضوابط سلوك كل وحدة والقيم التي تنتجها.

03- الفوضى هي التي تنتج بيئة صراعية وليس الصراع هو من ينتج الفوضى كما أقرت بذلك الأطروحات التقليدية[1].

ب - أنطولوجيا: على مستوى طبيعة الفواعل وحركتيها في النظام الدولي لم تختلف الرؤية الأنطولوجية للواقعية الجديدة كثيرا عن الأطروحات التقليدية التي سبقتها، حيث انطلقت من جملة المسلمات التي تحتكم إليها في تحليلاتها بحيث اعتبرت:

1 - الدولة هي وحدة التحليل الأساسية في العلاقات الدولية التي هي عبارة عن محصلة تفاعل مستمر بين الدول.

2 - هناك تشكل لفواعل جديدة في النظام الدولي من شركات متعددة الجنسيات منظمات دولية حكومية وغير حكومية، وهو ما يفرض إطارا نظريا يستوعب على الأقل التواجد البيولوجي لهذه الفواعل بغض النظر عن مدى تأثيرها وفاعليتها في توجيه التفاعلات الدولية.

3 - رغم هذا التحول في طبيعة الفواعل إلا أن جوهر التحليل في السياسة الدولية لم يتغير كثيرا أو كما يقول والتز"على مر التاريخ تغيرت الدول في أشكال كثيرة لكن طبيعة الحياة الدولية ظلت هي دوما نفسها صراع وتعاون"[2].

ج- منهجيا: تجسد البعد المنهجي للواقعية الجديدة في الخيارات التالية:

1 - الاعتماد على المنهجية النظمية أو ما يعرف بالتحليل البنيوي النظامي لأن الاهتمام بمستوى الدولة ليس كافيا لفهم السياسة الدولية، فمخرجات النظام الدولي أكبر من أن تستوعبها الدول بشكل

[1] خالد معمري، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر". (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008، ص88).

[2] Jean francois tribault, **"représenter et connaitre les relation internationales".** www.er.uqam.ca/mobel/cepes/note.html.

انفصالي كما أن هذه المنهجية مقيدة في تحديد الأدوار المتباينة للوحدات السياسية، من جهة ودرجة الارتباط التفاعل بينها من جهة ثانية، وكنتيجة لما تقدم يقر البعض بالتأثير الواضح لكل من نظريتي النظم والوظيفية على أصحاب الاتجاه الواقعي الجديد في التصورات التي تم اعتمادها من قبل أصحاب هذا الاتجاه[1].

2 – الاعتماد على مقاربة التكامل المنهجي التي تشمل المنهجيين الاستنباطي الذي طبق من طرف كينيت والتز على النظام الدولي لتفسير سلوكيات الدول، من خلال علاقاتها مع بعضها البعض وذلك في مؤلفه "نظرية السياسة الدولية"، والمنهج الاستقرائي الذي طبق من قبل روبرت جيلين في دراسته وتحليله لمواقف الدول منفردة، ليصل بعد ذلك إلى تحديد المميزات والتحولات على مستوى النظام الدولي وذلك في كتابه "الحرب والتغيير في السياسة العالمية"[2].

– **تصور مفهوم الأمن عند الواقعية الجديدة:** حاول منظرو الواقعية الجديدة منذ البداية التأسيس لمفهوم جديد للقوة من خلال الفصل النسبي بين مفهومي القوة والقدرة، حيث تشير القدرة إلى القوة في مجموع عواملها الطبيعية والجغرافية والاقتصادية، السياسية والأيديولوجية وليس فقط في جانبها العسكري، لذلك نجد أن القوة في مفهومها الواسع عند كينث وولتز ترتبط بفكرة قدرة الدولة على خلق وضع النفوذ والسيطرة في مجال ليس تصارعيا بالضرورة[3].

ومن هنا، وانطلاقا من البناء النظري للواقعية الجديدة والافتراضات الأساسية التي قدمتها بخصوص السياسة الدولية – والتي ترى أن سمة النظام الدولي تنعكس على توجيه سلوكات الدول أو بعبارة أخرى الفوضى هي التي تنتج بيئة صراعية وليس الصراع هو من ينتج الفوضى كما أقرت الواقعية الكلاسيكية–، وبذلك يمكن القول بأن منظورها الأمني بني أساسا على الحالة الفوضوية للنظام

[1] Lightm argot and groom, , **international rebation : ahand boot of gurrent theory.** London: Frances printer publichers,1985, p p 81-83.

[2] عبد الناصر جندلي، "انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية". (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسة، جامعة الجزائر ،2005، ص129).

[3] خالد معمري، **مرجع سبق ذكره**، ص 89.

الدولي والمرادفة لحالة الحرب وهي المسلمة المركزية للواقعية الجديدة، خاصة إذا وضعنا في عين الاعتبار بأن العنف يظل بعدا متأصلا في السياسات العالمية، وقد كان لنهاية الحرب الباردة التي مثلت استقرار نسبيا في النظام الدولي نتيجة لتوازن الاستقطاب الثنائي الذي كان حاصلا بين القطبين الأمريكي والسوفياتي، وقد فرضت تحديات جديدة أما الوحدات السياسية المستقلة بالشكل الذي يرى الواقعيون الجدد أنه قد ينعكس على سلوكيات الدول، ولذلك انطلق البحث لهذه النظرية من التساؤل الجوهري للطابع المستقبلي للسياسة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهل هي تكريس لحالة الصراع أمام اتجاه نحو بلورة أسس التعاون والسلام، ومن هنا تشكل التصور الأمني للواقعية الجديدة، والذي انطلق من مسلمتين:

أ – ازدياد درجات الصراع الأمني حتى في وضعية اللاحرب، الأمر الذي يجعل إمكانية قيام الحروب أمرا متوقعا على الدوام.

ب –قصور الأطر التعاونية وتراجعها في مقابل النزوع المستمر للقوة من قبل الدول ومن هذين العنصرين تأسيس المقاربة الواقعية للدراسات الأمنية في شكلها الجديد الذي أخذ نمط التفسير البنيوي استنادا إلى التركيز على بينية النظام الدولي في تحليل السياسة الأمنية القائمة، ويعتبر "كنيت وولتز" أن بنية النظام الدولي فوضوية، بمعنى غياب حكومة مركزية عليا بحكمها مبدأ المساعدة الذاتية للحفاظ على النفس، ويرى بأن الفوضوية أو غياب الحكومة مرتبطة بظهور العنف أو التهديد بالعنف والاستخدام المتواتر للقوة، ويعتبر أيضا أن مبدأ الكل لنفسه هو بالضرورة مبدأ العمل في نظام فوضوي وأنه في الفوضوية يصبح الأمن الغاية الأسمى[1].

ولقد ظلت الدراسات الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة بحسب الواقعيين الجدد، تأخذ نفس المنحنى الذي سلكته في سنوات السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، ذلك أن السياسة الدولية لن تشهد تحولات عميقة على مستوى طبيعة النظام الدولي خلال هذه الفترة، وما يعزز هذا الطرح هو صعوبة تكريس أسس تعاونية فعالة، خصوصا مع ترسيخ مضامين المأزق الأمني كالشك وانعدام الثقة ورد الفعل

[1] عبد النور بن عنتر، "الدولة والعولمة وظهور مجتمع مدني عالمي". **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 107، 2002، ص 13.

السلمي وغيرها من المفاهيم التي يمكن أن تسهم في تعزيز حالة انعدام الأمن على المستوى الدولي بالإضافة إلى ذلك هناك نقطتين مهمتين في تعطيل مسار التعاون الدولي[1]:

أ – مسألة الغش وانعدام الثقة.

ب – مسألة المكاسب النسبية.

ولقد حاولت الواقعية الجديدة إحداث مزيد من المحاولات الفكرية والعلمية، ولعل ما يربط هذه المحاولات هو انطلاقها من مسألة المعضلة الأمنية في بناء تصورات معدلة كما جاء به "باري بوزان"* أو بديلة كما قدمها تشارلز غلاسر، الذي قدم صورة للسياسة الدولية مغايرة لتلك التي قدمها مفكرو الواقعية الجديدة من أمثال والتز، من خلال بحثه في أساليب التعاون بين الدول كبديل لحالة الصراع المستمر وذلك على الرغم من اعتماده للنظام الدولي كمستوى للتحليل – لأجل ذلك يصنف على أنه أحد الواقعيين الجدد– إلا غلاسر اهتم بالحالات التي تنتج ضمان الأمن في بيئة تعاونية وليست تنافسية وعليه فهو يرى بأن الأمن ليس حالة مجردة كما صورها الواقعيون بمختلف اتجاهاتهم، إنما هو قيمة مشروطة بفهم الوضع الدولي بغية إدراكها، وعليه فالدراسات الأمنية ليس ميدانا مجردا بذات الشكل الذي تعاطى معه الواقعيون إنما هي إطار تفاعلي مبنى على أسس التحول في السياق الدولي الذي يفرض تحولات عميقة تمس جوهر مفهوم الأمن، ويعزز متغيرات تؤثر في الأطر العملية لتحقيقه، لذلك فهو مفهوم متغير مرتبط أساسا بتحولات البيئة الدولية*، فالإجراءات التي تتخذها الدولة لجعل نفسها أكثر أمنا، من تكثيف عمليات التسلح والرفع من حالة التأهب العسكري، وتشكيل التحالفات الجديدة، تميل إلى جعل الدول الأخرى أقل أمانا ما يدفعها للرد بالمثل، وهو ما يوقع الدول في حالة أسوء مما كانت عليه، لذا فالبيئة التعاونية هي الكفيل لحل المشكلات الأمنية.

---

[1] خالد معمري، **مرجع سبق ذكره**، ص 92.

* يؤكد باري بوزان على ضرورة توسيع الأمن إلى خارج إطار القضايا العسكرية ما دامت الدولة لم تعد الموضوع المرجعي المطلق للأمن، ولا المصدر الرئيسي للتهديدات فلا يقتصر الأمن بذلك على أمن الدولة فقط بل يتوسع إلى قطاعات أخرى اقتصادية، اجتماعية، وبيئية.

* يشير هذا الارتباط إلى البيئة الأمنية التي تعتبر إحدى مستويات البحث في الدراسات الأمنية.

ثانيا: النظرية الليبرالية

التصور الأمني للنظرية الليبرالية: في البداية يجب الاقرار بأن الليبرالية بناء نظري موحد ومتماسك إزاء النظرية الليبرالية التي وإن اشتركت مرتكزاتها الفكرية وسياقاتها التاريخية، إلا أنها مثلت جسما متعدد الأعضاء، فانطوت تحت لوائها اتجاهات عديدة كانت في أحيان كثيرة تعيش صورة التضاد المعرفي والفكري أكثر من التوافق الليبرالي.

فالأصول الأنطولوجية والمسلمات الابستمولوجية اختلفت بحسب كل اتجاه ولذلك سيتم تناول الأطر النظرية الليبرالية بشكل منفصل، أي بفهمهما ضمن كل اتجاه:

أ- **الليبرالية البنيوية:** اقترن هذا الاتجاه بكتابات كل من "مايكل دويل" و"بروس راست"، من خلال تأكيدها على أن التحليل الأمني يجب أن يستند إلى المتغير الديمقراطي، لأن انتشار الديمقراطية وترسيخها على مستوى الدول وأيضا على مستوى بنية النظام الدولي من شأنه أن يكرس أطر السلام الدائم، التي تفتح المجال أمام مسارات جديدة للسياسة الدولية تكون الصفة التعاونية سمتها الرئيسية بعكس حالة الصراع الدائم التي صورها الواقعيون أو كما عبر عنها "كانط " بأنها حالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون، ومن هنا تبرز كتابات " ايمانويل كانط" كمرجعية فكرية لأصحاب هذا الاتجاه، فقد دعى كانط في المادة التعريفية الثالثة لمشروعيه بإقامة نوع من التنظيم العالمي بين الدول المتعاهدة وفعلا تجسدت فكرته في إقامة عصبة الأمم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى[1].

وإذا تم أخذ أفكار"مايكل دويل" فسنجده يشير إلى النظرات المتبصرة المتضمنة في مقالة "ايمانويل كانط" لعام 1975، والمعنوية بـ" السلام الدائم"، إذ يشير دويل إلى ثلاث عناصر التي قدمها كانط إزاء الأمن الدولي:

- التمثيل الديمقراطي الجمهوري.
- الالتزام الأيديولوجي لحقوق الإنسان.

[1] غضبان مبروك، **مدخل إلى العلاقات الدولية**. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية. د س ن، ص 335.

- الترابط العابر للحدود الوطنية.

هذه العناصر تفسر اتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية[1]، والحقيقة أن "دويل" لم يتجاهل الافتراضات الأساسية للواقعية، بل على العكس من ذلك فقد حاول الانطلاق منها بالتساؤل عن الخلفيات والدوافع التي تجعل العلاقات بين الدول خاضعة لمنطق القوة والصراع، لذلك نجد أن نهج السلام الديمقراطي أسس أفكاره من حقيقة أن الترصيف الواقعي للسياسة الدولية ظل قاصرا لأنه يتعامل من جهة مع الفوضى بشكل مطلق مهملا بعض صور التعاون الدولي، كما قدم من جهة أخرى التفاعلات الدولية بشكل خطئ، أي دون الأخذ بعين الاعتبار تلك التمايزات الموجودة فعلا بين وحدات النظام الدولي سواء على مستوى الدوافع أو على مستوى السلوكات.

ويرتكز المنظور اللبيرالي على العلاقات بين الدولة والمجتمع وأثرهما على السياسة العالمية وهو يقوم على ثلاثة افتراضات:[2]

- الأفراد والجماعات في المجتمع المدني الوطني وعبر الدولي يشكلون الفاعلين الأساسيين في السياسة الدولية.
- كل المؤسسات بما فيها الدولة تمثل مصالح بعض وليس بالضرورة كل أطراف المجتمع الذي يخضع لحكمها.
- سلوك الدولة الذي يعتبر محددا لمستويات النزاع والتعاون الدولي بعكس طبيعة وشكل مقاصد الدولة وخياراتها.

من هنا يمكن استخلاص مبررات تباين النماذج التفسيرية اللبيرالية لحالة الصراع وحالة التعاون الدوليين، استنادا إلى الجوانب التي يتناولها كل نموذج بخصوص العلاقة بين الدولة والمجتمع[3].

---

[1] جون بيلس، ستيف سميت، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 428-430.

[2] أندري مورافسيك، "**الاتحادية والسلام: منظور لبرالي بنيوي**". ترجمة: عادل زقاغ.
www.geocities.com/acdelzegagh/mora.html

[3] خالد معمري، **مرجع سبق ذكره**، ص 95.

فكثيرا ما تفسر العلاقات بين الدول استنادا إلى تحالفات استراتيجية أكثر منها إلى حالة التجانس الديمقراطي، لأننا نشهد في الجهة المقابلة صور انعدام الحرب بين المتباينة ديمقراطيا ومؤسساتيا في حالة ما إذا كانت تتمتع بالتاريخ المشترك أو بالتقاطع الاستراتيجي، الذي يضمن للدولة تحقيق مصالحها القومية بغض النظر عن مؤشر التوافق اللبيرالي، وهذا ما يمثل سندا للدعوات الرافضة للتصورات الأمنية لهذا الاتجاه، إلا أن هذا لا يمنع الحالة الطبيعية في تسوية الدول الديمقراطية لخلافاتها في فترات تعارض المصالح دون اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية أو التهديد بها، لأن المعايير المؤسساتية المشتركة تقيد حالة التصعيد بين الديمقراطيات التي تلجأ إلى تسوية منازعاتها عبر أطر التفاوض والوساطة وأشكال دبلوماسية سليمة لذلك، ويرى "دويل" بأن من فوائد الديمقراطية أنها تعالج الخلافات قبل أن تتحول إلى نزاعات دولية[1].

أما "بروس روست" فهو يطرح نموذجين مهمين في تفسيره للحالة الأمنية الموجودة على المستوى الداخلي للدول ومختلف التفاعلات التي تحدث داخلها، وانعكاس ذلك على المستوى الدولي وهما[2]:

1 – النموذج الثقافي المعياري: الذي يقوم على عدم العنف في حل الصراعات الداخلية والدولية ويفترض أن صانع القرار يضع في حسبانه أن صانع القرار في الدولة الأخرى المنافسة له والمهددة لأمنه سيسلك نفس النهج نتيجة لحالة التوافق المسبق.

2 – النموذج الهيكلي المؤسساتي: يرتكز على أنظمة الضوابط والتوازن في تعطيل قرارات اللجوء إلى القوة والعنف، لأن صناع القرار في الديمقراطيات بحاجة إلى الحصول على موافقة الشعوب قبل اتخاذ قرار الحرب.

ولقد ميز اللبيراليون البنيويون بين ثلاثة صور من اللبيرالية:

1 – اللبيرالية التجارية: التركيز على شكل الاعتماد المتبادل.

---

[1] John baylis and steve smith **the globalization of world politics : an introduction to international relations.** United Kingdom: oxford university press, 2000, p 309.

[2] خالد معمري، **مرجع سبق ذكره**، ص 96.

2 – اللبيرالية المثالية: الاعتماد على درجتي التطابق والتعارض في القيم الوطنية ومدى توجيهها لسلوكيات الدولة على المستوى الدولي.

3 – اللبرالية لا تخلو من بعض الانتقادات، خاصة وأن "روست" ذاته وهو لبيرالي بنيوي يتحدث عن الحالات الاستثنائية التي تتهدد فيها فكرة لا تجارب الديمقراطيات، حيث يسمى "روست"هذه الحالات بمواطن الاقتراب من الخطأ عند وصاية الهدف[1].

ب– اللبرالية المؤسساتية: مما لاشك فيه أن التصور الواقعي للأمن الدولي قد أهمل دور المؤسسات الدولية في التقليل من حدة النزاعات الدولية والحروب، لأن ذلك أساسا مرتبط بالفرضية الواقعية، التي تقر بأن هذه المؤسسات هي تعبير طبيعي عن السلوكات السياسية للدول ضمن نظام دولي يتسم بالفوضوية لذلك تؤكد اللبرالية المؤسساتية على أن المؤسسات تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي، وحتى تعزيز الأمن الداخلي على ما أصبحت تملكه من صلاحيات وعناصر تسمح لها بضبط بعض الجوانب في المسائل الداخلية كنتاج للتحولات التي مست السياسة العالمية، والتي لم تعد تجعل الدول تتصرف بشكل منفرد في سياستها الداخلية.

ولقد تعزز هذا الطرح اللبرالي المؤسساتي خصوصا مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية كالاتحاد الأوروبي، وحلف الناتو في تطوير النظم الأمنية المستقرة، كانت توحي نهاية الحرب الباردة مسبقا بأن دورها سيؤول إلى الزوال والانقراض، على اعتبار أنها تأسست على خلفية الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، لكننا شهدنا في المقابل استمرار في التوجه التكاملي الأوروبي عبر الاتحاد الأوروبي، وتوسعا متواصلا للحلف الأطلسي، وهذا بحد ذاته يعكس حجة للنجاح المؤسساتي، كما أن هناك رأي شائع ضمن الاتجاه اللبرالي المؤسساتي ظهر في الثمانينات وأوائل السبعينات من القرن العشرين بين جماعة متميزة من الكتاب الأكاديميين من أمثال "تيموثي دن"، الذي يعتقد من خلاله هؤلاء الكتاب بأن النمط الناشئ للتعاون المؤسساتي بين الدول يفتح المجال أمام فرص لم يسبق لها مثيل

[1] Bruce russett, grasping**, the democratic peace: principles for a post cold war world**. United States: Princeton university press, 1994, p p 14-15.

في السنوات القادمة، ومع أن الماضي ربما تميز بحروب مستمرة وصراع دائم، فإن العلاقات الدولية شهدت تغيرات هامة في نهاية القرن العشرين توافر الفرص، تقليص المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول[1].

ج - **تصور مدرسة كوبنهاجن للأمن:** هي واحدة من الاتجاهات الفكرية توازي ظهورها مع الوضع الدولي لما بعد الحرب الباردة، وقد حاولت أن تحل–محل المفهوم العسكري للأمن– مفهوما يتجاوز الطرح التقليدي وهو الأمن المجتمعي، انطلاقا من دراسة الوضع الدولي عقب سلسلة التطورات التي شهدها هذا الوضع، ومن أشهر روادها "باري بوزان" و"وايفر ودويلد"، أكد بوزان على أن الأمن لا يقتصر على أمن وطني عسكري فقط، ولكن يمتد إلى مواضيع جديدة، الاقتصادية والسياسية والبدائية، وهذا يعود بجملة التهديدات الجديدة التي تواجهها المجتمعات، فعندما تمس جماعة ما أمن السلطة الإقليمية أو المجموعات التي تتشارك في نفس القيم، يؤدي ذلك إلى المأزق الأمني المجتمعي والذي ينتج عن غياب الأمن المجتمعي الذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصياتها في سياق الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة، وبتحديد أكبر فإنه يتعلق بإحساس الجماعة بأن هناك مساسا بمكونات هويتها – لغة، عادات، تقاليد.... إلخ– أو بأن تطورها لا يتم في ظروف مقبولة[2].

ولأن المدنيين من النساء والأطفال هم من يحمل بذور البقاء والاستمرار فهم يشكلون الهدف المفضل لأطراف النزاعات العرقية، ويكرس ذلك خاصة في صورة الدولة العاجزة عن تحقيق الأمن والاستقرار لرعاياها، وفي وضعية كهذه يصعب اعتبار المجتمع مجرد قطاع من الدولة بل هو كيان يجب أن تدور حوله الدراسات الأمنية[3].

---

[1] جون بليس، ستيف سميت، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 426 – 427.

[2] عادل زقاغ،"**إعادة صياغة مفهوم الأمن– برنامج البحث في الأمن–**".

www.geocities.com/acdelzegagh/mora.html .

[3] نبيل بوريبة، "الأمن في منطقة الصحراء الكبرى – بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية–".(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص ص 49–50).

بالنسبة لـ "وايفر" في تصوره للأمن يركز على الأمن المجتمعي مثله في ذلك مثل "بوزان" حيث يرى أنه مع نهاية الحرب الباردة وظهور الوضع الدولي الجديد، وبروز الإثنية أصبح المجتمع هو الأكثر عرضة للتهديد والخطر فالهجرة حسبه ومخاطر احتياج الثقافة لنشاط الحياة والتطهير العرقي في يوغسلافيا أصبحت الأمثلة التي تؤكد اللاأمن المجتمعي[1]؛ وخلاصة القول أن كلا من "بوزان" و" وايفر" أعادا إبراز مفهوم الأمن من خلال:

- الوجه الأول: وهو الأمن الوطني، أي أن من يسعى لتأمينه يبقى دائما الدولة (يتعلق بالدولة والسيادة وبقاء النظام).
- الوجه الثاني: وهو الأمن المجتمعي ويضم الهوية وبقاء المجتمع والعلاقة بين الأمن الوطني والأمن المجتمعي حسب بوزان، وهما وجهان لعملة واحدة كلاهما يتوقف على الآخر[2].

ويرتبط الأمن المجتمعي بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصيتها في سياق الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة، بعبارة أخرى إن الجماعات التي تعيش داخل الدولة حاليا تعتبر بمثابة الكيان المعني بالدراسة الأمنية انطلاقا من مدرسة كوبنهاجن التي يتمحور موضوع الأمن عندها حول الهوية وبقاء المجتمع والدولة[3].

فإذا كان تحليل كنيث ولتز قد ركز على أهمية البنية في تحليل العلاقات الدولية وأعطى المستوى العالمي الأولوية في التحليل، فإن بوزان وزميله حاولا الاعتماد على الفهم التعددي للعلاقات الدولية انطلاقا من الوحدة ثم المنطقة ثم مابين الإقليمي ثم المستوى الكوني، ولا ينفي أنصار نظرية مركب الأمن الإقليمي مسألة الترابط الأمني مابين المناطق المطروح من قبل الكونيين أيضا، لكن مرجعية هذا الترابط الأمني النهائية موجودة في المناطق الإقليمية، فالنزعة الإقليمية هي مركز تحليل العلاقات الإقليمية الأمنية.

---

[1] ceyham Ayce, **"analyse sécruté : dillon. Waver.williams et les autres".** www.revries .org/conflicts/araticle-php3 id. araticle :328.

[2] Steve smith**," the concept of security in a globalizing world".** https://www:taylorfancis. Com/chapters/edit.

[3] Ayce ceyham : op, ut.

يشكل متغير الاعتماد الأمني المتبادل في نظرية مركب الأمن الإقليمي للعلاقات الأمنية الدولية الأكثر تأثرا بالتماس الجغرافي، بوجود وحدات قومية تشكل قلب المركب الأمني الإقليمي، على اعتبار أنها تحوز على قدرات كبيرة يمكن توجيهها نحو تحريك التفاعلات الأمنية الإقليمية، فأطراف المركب الإقليمي مقيدة بالحدود الجغرافية وتربط أمنها بالجيران القريبين منها، وتجد نفسها ملتزمة بديناميكية الأمن الإقليمي بسبب محدودية قدراتها السياسية والعسكرية، وبالتالي ستدعوا لتعزيز النظام الأمني الإقليمي بدلا من أن تتخطاه، معززة علاقاتها الأمنية التي تستجيب بشكل متكرر للمنبهات الأمنية المرسلة من بعضها البعض نحو بعضها البعض[1].

والملاحظ أن كلا من "بوزان" و"وايفر" لم يخرجا عن النظرة الواقعية، حيث حصرا الأمن في مسألة بقاء الدولة، كما أبقيا على مركزية الدولة رغم وجود فواعل دولية عديدة كالمنظمات الدولية وعلى الرغم من هذه الانتقادات إلا أن هذه الدراسة فتحت المجال لتوسيع دراسات الأجندة الأمنية[2].

المطلب الثالث: تصور النظريات النقدية للأمن وبروز مفهوم الأمن الإنساني:

أولا: التصور النقدي للأمن

ينطلق النقديون من فرضية أساسية وهي أن النظريات التقليدية في العلاقات الدولية أو نظريات حل المشكلة بتعبير كوكس وخاصة الواقعية الجديدة واللبرالية الجديدة، ليست نظريات غير مخصصة أو غير فعالة لكنها تقلص أنطولوجيتها بشكل مزدوج[3]، زمانيا عبر تجاهل التفاعلات الاجتماعية والتاريخية، ومكانيا من خلال اعتبارها الدولة فاعلا أساسيا ووحيدا، وقد تأسس البناء النقدي على مسلمتين مركزتين:

- السياسة الدولية ينظر لها كبناء اجتماعي وليس بناءا ماديا.
- سلوك الدول في التفاعلات الدولية يتبع الطريقة التي تفكر بها، أي أنه متغير تابع لعنصر الإدراك.

---

[1] مصباح عامر، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن**. الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2012، ص 9.

[2] نبيل بوريبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 50.

[3] عبد الناصر جندلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 442.

من خلال إيلاء الأهمية للبناء الاجتماعي للسياسة الدولية، وبناءا على الاتفاق مع الواقعية الجديدة بخصوص بنية النظام الدولي، يعرف النقديون البنية بالصورة التي تخدم تصوراتهم للسياسة العالمية والمناقضة للأطر الوضعية للمعرفة، فالبنية ليست تراتبية مادية لوحدات النظام الدولي، وإنما هي نتاج للتفاعل الاجتماعي بين هذه الوحدات، ويقدم ألكسندر وندت مفهوما مغايرا للمعضلة الأمنية كبديل مؤسسي لحالة الفوضى الدولية[1].

ويرى النقديون أن التفسير الواقعي الجديد يتجاهل التفاهم الضمني الذي ينشأ بين تفاعل وحدات النظام الدولي، والذي هو نتيجة إما للمعرفة المشتركة أو للتجارب الماضية أو للإدراك العقلاني لقدرات كل طرف، لذلك فالتوجه الأمني للدولة ليس ثابتا ولا مطلقا فهو يتغير بحسب طبيعة كل دولة، وهنا تبرز قيمة الأبعاد الأخرى غير القوة والفوضى وفهم الأمن الدولي، لأن الأفكار والقانون والمؤسسات والمعرفة تلعب دورا مهما في توجيه سلوكيات الدول في النظام الدولي.

وعموما، يجادل النقديون بأن معضلة الأمن والحروب ينجم عن النبوءات التي تحقق ذاتها فمنطق المعاملة بالمثل يعني أن الدول تحصل على معرفة مشتركة بشأن معنى القوة وأنها تتصرف بناءا على ذلك، كما أن في وسع سياسات الطمأنة أن تساعد أيضا على تحقيق بنية للمعرفة حتى تستطيع أن توجه الدول نحو تكوين جماعة أمنية تتمتع بدرجة أكبر من السلام[2].

ثانيا: تطور مفهوم الأمن إلى الأمن الإنساني

أضحى مفهوم الأمن الإنساني كثير التداول في الساحة العالمية، لدرجة أن بعض المعاهد أدرجته كمادة للدراسة، كما هو الحال في كندا، فهو من المفاهيم التي صاحبت التحولات التي حدثت بعد نهاية الحرب الباردة والتي دفعت للسلم والأمن الدوليين، ولا تتخذ الدولة وحدة تحليل لها.

[1] خالد معمري، **مرجع سبق ذكره**، ص 106.

[2] جون بليس، ستيف سميت، **مرجع سبق ذكره**، ص 106.

ويبقى التساؤل عن المحتوى الذي يحمله مفهوم الأمن الإنساني خاصة بمدى ارتباطه بالمفهوم التقليدي المتمحور حول أمن الدولة، فهل هما متضادان ويستحيل الجمع بينهما، أم أن هذا المفهوم الجديد يعمل في حد ذاته على تقوية فعالة للدولة، بدرجة أن الهدف من الأمن الإنساني هو حقيقة الأمر تعزيز لقوة الدولة من خلال فرض الاستقرار العالمي، وذلك بتحويل توجهات الدولة من الاهتمام بالأمن الصلب المبني على حماية الحدود الجغرافية، إلى الاهتمام بالإنسان الذي يعد فاعلا رئيسيا في العلاقات الدولية وعامل مؤثر على الأمن القومي لها، وأصبح الإنسان محور اهتمام الدول[1].

01- الأمن الإنساني وتقرير الأمم المتحدة الإنمائي 1994pnud:

ذكر هذا المصطلح – الأمن الإنساني- أول مرة مع نهاية الحرب الباردة كمرجعية في التفسير "لماذا يستوجب إعادة وضع معنى للمفهوم التقليدي للأمن، غير أن إعطاء مفهوم للأمن الإنساني قد كان من طرف تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لسنة 1994، فقد عالج التقرير أنماط التهديدات التي يواجهها العالم اليوم والتي تعيق التنمية، بذلك كان تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 1994 أول من نظر لمفهوم الأمن الإنساني وأدخله بقوة في الدراسات الأمنية بعد أن أعطى نظرة توضيحية حول وجوب وإلزامية الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية في العالم، غير أنه لتفسير وتحليل مفهوم الأمن الإنساني تاريخيا ونظريا ومعرفيا، يبرز أشياء أخرى متلازمة[2].

أكد تقرير الأمم المتحدة للتنمية في دباجته على أهمية الأمن الإنساني كبديل للأمن النووي الذي خلف خسائر كبيرة في الأرواح، وسبب ارتباكا في المجتمع الدولي، بعد استعمال الولايات المتحدة الأمريكية للقنبلة النووية في الحرب العالمية الثانية ضد اليابان، حيث اعتبر التقرير أن:" بعد خمس عقود من هيروشيما وناكازاكي فنحن بحاجة إلى انتقال عميق آخر من التفكير في الأمن النووي إلى الأمن الإنساني (الأمن كان يعني الأمن القومي أي أمن التراب الوطني ضد العدوان الخارجي، وبالتالي فقد كان

[1] حموم فريدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 43.

[2] أسماء درغوم "البعد البيئي في الأمن الإنساني مقاربة معرفية". (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة فسنطينة، 2009، ص 24).

الأمن مرتبطا بأمن الدولة أكثر منه بأمن الناس، في حين إهمال التهديدات التي تمس الناس بصفة مباشرة كالبطالة والأوبئة والمجاعة والجريمة والصراع الاجتماعي والقمع السياسي ...وغيرها) وهنا نجد أن الأمن الإنساني، ليس أمنا متعلق بالأسلحة بل بكرامة الإنسان وبحياته[1]؛ ووفقا للتقرير فإن التنمية البشرية مفهوم واسع النطاق لأنها عملية توسيع خيارات الناس أما الأمن الإنساني فمعناه "استطاعة الناس ممارسة هذه الخيارات بأمان وحرية واستطاعتهم أن يكونوا واثقين بدرجة معقولة أن الفرص المتاحة لفهم اليوم لن يعقدوها غدا"[2].

02- تعاريف مقدمة للأمن الإنساني:

لقد كتب وليام فرديمان سنة 1970 عن أهمية الفرد في العلاقات الدولية مؤكدا على كونه يشكل المادة الحقيقية للعلاقات الدولية طالما أنه هو الذي يشارك في الحرب وهوالذي يصنع القضايا ويتحمل الخسائر، وهو الذي يعيش حرا أو يعدو مكبلا في العبودية[3]؛ ولقد أعطى لمفهوم الأمن الإنساني أو كما يفضل البعض تسمية "الاستقرار الإنساني" جملة من التعاريف التي تشترك في فكرة ضرورة تحرير الإنسان سواء من العنف أو من الحاجة وكذا في مبدأ كرامة الإنسان.

- أكسووتي لويد*: عرف الأمن الإنساني في جوان 1996 على أنه: "حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مصحوبة بالعنف، وهي وضعية تتميز بغياب الخروقات للحقوق الأساسية للأشخاص لأمنهم ولحياتهم، وهي رؤية للعالم تنطلق من الفرد وكغيرها من سياسات الأمن فهي تعني الحماية"[4].

- شارل فيلين دافيد وبيانزيس باسكال: يعرفانه على أنه "حالة التواجد في مأمن من الحاجة الاقتصادية والتمتع بنوعية حياة مقبولة وبضمان ممارسة الحقوق الأساسية" كما يؤكدان على أن السلم لا ينحصر فقط

---

[1] نفس المرجع، ص 25.

[2] عبد الله عطوي، **السكان والتنمية البشرية**. لبنان: دار النهضة العربية، 2004، ص 35.

[3] جون ادمون، **علاقات دولية**. ترجمة القاضي منصور، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتويع، 1993، ص 112.

* وزير خارجية كندا أنذاك.

[4] Lloyd ayword, "la sécurité humain: la sécurité dés individus un monde en maltation". **politique etrangere**, n2, 1999, p p 333, 342.

في مراقبة ونزع التسلح بل أن التنمية المستدامة، واحترام حقوق الشخص، والحريات الأساسية وأسبقية القانون، والحكم الراشد، والعدالة الاجتماعية، وهي كلها مهمة بدورها للسلم العالمي.

– تعريف اللجنة المستقلة حول التدخل وسيادة الدول في 2001: عرفته على أنه يعني:" أمن الأشخاص أمنهم الجسماني ورفاههم الاقتصادي والاجتماعي، وكذا احترام كرامتهم واستحقاقهم ككائنات بشرية وحماية حقوقهم وحرياتهم الأساسية، فالأمن لم يعد في الإقليم وبواسطة التسلح، وإنما أصبح يعني أكثر أمن الأفراد والأمن بواسطة التنمية الإنسانية والوصول للغذاء والعمل، وفي الأمن الايكولوجي، فالأمن انتقل من المفهوم التقليدي الصلب إلى المفهوم اللين[1].

03– مستويات وخصائص الأمن الإنساني:

أ – المستويات:

ينظر لمفهوم الأمن الإنساني على أنه تحول من النظر للأمن في سياق أو مستوى الدولة القومية إلى أمن مرتكز على الإنسان والأفراد، بذلك فهو يجمع أكثر من مستوى، هناك مستوى النظام العالمي، كمصدر للتهديد على مستوى الإقليم ودول الجوار، مستوى الدولة، مستوى أجهزة الدولة مؤسسات وسطية، مستوى الأفراد والجماعات، كما للمفهوم أيضا عدة خصائص واضحة، خاصة بعد قمة العالم لمنظمة الأمم المتحدة سنة 1995 حول التنمية الاجتماعية، أين ازداد الاهتمام بالمصطلح والمفهوم المعمق والموسع حول الأمن الإنساني[2].

ب –الخصائص: وتتمثل في:

أ – الأمن الإنساني هو كوني، بمعنى أنه يخص كل البشر في البلدان المتقدمة والمتخلفة أو الفقيرة والغنية، أو البلدان المركز وبلدان المحيط حسب "غالتونغ"، ذلك لأن التهديدات التي تمسهم

[1] فريدة حموم، **مرجع سبق ذكره**، ص 46.

[2] درغوم أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.

هي تهديدات مشتركة من حيث مظاهرها سواء كانت هجرة، بطالة، مخدرات، انتهاكات حقوق الإنسان تلوث بيئي وغيرها.

ب – الوقاية المسبقة أو المبكرة، وتكون أسهل وأقل تكلفة من التدخل اللاحق، وتتم عن طريق التنبؤ بالمخاطر والتهديدات قبل استفحالها، ثم اتخاذ إجراءات كفيلة بمواجهتها.

ج – الأمن الإنساني يحدث تمييزا بين أمن الدول وأمن الأشخاص، يتميز بسهولته وذلك لتضمنه عدة قطاعات وكذلك تقاطع أبعاده مع أبعاد أخرى كالمحلي والعالمي في المجتمع، وكيف يمارسون بحرية خياراتهم[1].

04 – تهديدات الأمن الإنساني:

إن فقدان الأمن الإنساني قد يكون بصورة صامتة وبطيئة، أو بصورة مفاجئة وسريعة والناس قد يكونون هم المسؤولون الأوائل عن ضياع حقهم وأمنهم بسبب خياراتهم السيئة في مجال السياسات هذا من جهة ومن جهة أخرى بسبب التهديدات التي تتطور وتنمو على مرّ العصور، وتنتقل بين الأقاليم سنأخذ جملة من هذه التهديدات على سبيل الذكر لا الحصر، وذلك لما لهذه التهديدات من تأثير كبير على الأمن الإنساني:

الإرهاب الدولي: يعد اخطر التهديدات لكونه غير عقلاني وغير متوقع ولا يهدف للاستيلاء على الإقليم ولا الحصول على نجاحات ضد القوى العسكرية، ويفضل زعزعة استقرار الدول المستهدفة باستغلال نقاط ضعفها وكذا سكانها، كما أنه يستعين بوسائل ضعيفة مستغلا الاتصالات الدولية وسهولة اختراق الحدود وهو يعد خطر دولي لأنه يصيب أية دولة[2].

---

[1] عبد النور بن عنتر، **مرجع سبق ذكره**، ص 60.

[2] عبد الفتاح مصطفى لطفي وغيره، **الجريمة المنظمة: التعريف والأنماط والاتجاهات**. الرياض، أكاديمية نايف، العربية للعلوم الأمنية، 1999، ص 25.

المخدرات: إن المخدرات لا تشكل فقط خطرا على الأفراد أو المسألة الأمنية، فنظرا لتعدد أبعادها فإنها تؤثر على المسائل العسكرية والاقتصادية والسياسية والبيئية الأمر الذي يجعل من محاربتها عسكريا وسيلة غير كافية، وتهدد المخدرات معظم الديمقراطيات الهشة في أمريكا اللاتينية وفي جنوب ووسط أسيا.

لا يمس خطر المخدرات الدول الفقيرة فقط بل كذلك الغنية منها، خاصة الأماكن الفقيرة فيها ففي الدول الغربية استهلاكها يزيد من اللاأمن في المدن ويثقل ميزانية الصحة، وهي جد مرتبطة بتطور مرض السيدا، وتمس المخدرات في الولايات المتحدة الأمريكية وضعيات اللااندماج الاجتماعي للبؤساء خاصة ذوي الأصل الإفريقي، مما دفع بها لإعلان الحرب على المخدرات، حتى خارج حدودها فنجد أنه في 1986 وافق الرئيس "ريغن" على مرسوم سري يربط التجارة غير الشرعية للمخدرات بتهديد الأمن الوطني، ما دفع وزارة الدفاع إلى إقامة عمليات ضد المخدرات لتصل بذلك الأموال المعطاة لهذه الوزارة لمكافحة المخدرات سنة 1992 إلى 1.2 مليار دولار مما يؤكد على خطورة الظاهرة[1].

تبييض الأموال: ويقصد بتبييض الأموال إعادة دمج الأموال الغير مشروعة في مؤسسات مالية أو ضمن رؤوس أموال مشروعة، وجعلها أموالا مشروعة وقطع الصلة بينها وبين الجرائم التي تم تحصيلها عن طريقها كأرباح تجارة المخدرات، وبذلك تختفي الجريمة باختفاء آثارها، فعملية إخفاء مصدر الأموال غير المشروعة يمكن من تسهيل عمليات ارتكاب الجرائم كالتجارة بالمخدرات والأسلحة والمتفجرات التوسيع من دائرة جرائم الفساد السياسي والإداري بنشر الرشوة والاغتيالات والإرهاب، وبفضل هذه العمليات يتقوى الإجرام المنظم ويهدد الفرد في حياته اليومية لأن مرتكبي العمليات الإرهابية والمتاجرين بالمخدرات وبالأسلحة يتحركون بنوع من السهولة لتوفر الأموال التي أصبحت مشروعة[2].

المتاجرة بالأسلحة: لا يكمن الخطر في الأسلحة المتطورة فقط (الأسلحة النووية)، وإنما كذلك في ظاهرة انتشار الأسلحة التقليدية كالسلاح الخفيف، والألغام البشرية المهددة لأمن الإنسان خاصة في مناطق النزاعات أين يسهل على الإجرام المنظم تسويق الأسلحة نظرا لتزايد الطلب عليها وضعف

[1] فردة حموم، **مرجع سبق ذكره**، ص 53.

[2] عبد الفتاح مصطفى لطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص73.

المراقبة الدولية لها، وتدفق السلاح يحتم إيجاد تعاون جهوي ودولي للتحكم فيه، أي وضع حد للمتاجرة بالأسلحة والقضاء أماكن التزويد بها؛ وهناك تهديدات أخرى تتمثل في:

الأوبئة: أصبحت فيها الدول الفقيرة ضحية نتيجة انتشارها وفتكها بالمئات من الأشخاص، مهددة بزوال العنصر البشري فيها، وتعتبر منطقة الساحل الإفريقي من بين المناطق التي عايشت خطر الأوبئة والتي نتج عنها الآلاف من الوفايات، خاصة في ظل عجز الدول عن توفير المستلزمات الرئيسة من أدوية لمكافحتها، ومن أخطر الأوبئة المنتشرة مرض نقص المناعة، أو ما يعرف السيدا.

الهجرة غير الشرعية: ومن أسبابها الفروقات في درجة النمو بين الدول، الانفجار الديموغرافي الانحلال الاجتماعي والاقتصادي، البطالة، تدهور البيئة، والتوترات، نقص الحريات السياسية، كل هذه الظروف مجتمعة تدفع بمواطني الدول الى الهجرة والبحث عن بلد آمن يحفظ لهم الحياة.

النزاعات والحروب الأهلية: تغيرت بنهاية الحرب الباردة طبيعة هذه النزاعات من نزاعات بين الدول إلى نزاعات داخل الدول بين العرقيات والقوميات، تدفعهم لذلك أحاسيس الانتقام والسيطرة كالنزاع الصومالي الذي تأزم بحالة الجفاف إلى انهيار تام للسلطة، مما أدخل الدولة في حالة من الفوضى جعلت كل تدخل إنساني صعب جدا، إضافة إلى هذا نجد وباء الكوليرا قد مس أكثر من 10 آلاف شخص في مقاديشو وازداد انتشار السل حتى وسط اللاجئين[1]، إضافة إلى الحرب الأهلية في ليبيا والتحول من المطالبة بتحقيق نوع من الديمقراطية إلى نزاع قائم ومستمر، متسم بالتعقد لتدخل الأطراف الخارجية فيه ما أفقد البنية التحتية قيمتها بتدميرها، والغياب التام لمؤسسات الدولة، واستغلال ذلك من قبل الجماعات الارهابية وعصابات الجريمة المنظمة لتحقيق أهدافها، كما أن النزاعات الداخلية تضفي بظلالها على محيطها الخارجي مما يدفع بالدول المجاورة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير من أجل حماية أمنها في ظل انتشار الفوضى وحالة اللااستقرار، وتدفع الحروب الأهلية بالدول أن تصبح فاشلة وغير قادرة على توفير المستلزمات لمواطنيها سواء الغذاء، أو الأمن.

[1] Michel anaglade, **somalie,un pays sans etat,un conflict,sans fin**, in action contre la faim géopolitique de la faim, paris, presse universitaire de franse, 1999, p 53.

التلوث البيئي: يعد أكبر مهدد للأمن البيئي وللأمن الصحي وبقاء الجنس البشري، فمثلا يؤدي التلوث البيئي إلى الاحتباس الحراري الذي ينتج عنه الفيضانات والأعاصير والزلازل.

كل هذه التهديدات مرتبطة فيما بينها ومتسلسلة فأين يتواجد الفقر تكثر النزاعات والأوبئة والزيادة السكانية السريعة، وكذا تزايد المهاجرين غير الشرعيين، وعدم القدرة على تأمين الأمن والرفاه الاقتصادي للأفراد وذلك من خلال السعي لتحقيق التنمية بجميع مستوياتها[1].

الجدول01: يوضح الفرق بين برنامج البحث في الأمن المجتمعي مقارنة ببرامج البحث التي ترتكز على الفرد أو الدولة.

مؤشرات المقارنة	الأمن الدولاتي (الواقعية، النيوواقعية)	الأمن المجتمعي(مدرسة كوبنهاجن)	الأمن الإنساني (UNDP)
الأمن لمن؟	الدول	المجموعات الأقليات	الأفراد
القيم المهددة	الوحدة الترابية، الاستقلال	الهوية المجموعاتية (group identity)	السلامة، الرفاهية، الحرية
الأمن في مواجهة أية مخاطر؟	المأزق الأمني security dilema (robert jervis)	المأزق المجتمعي Societal dilema (barry buzan)	عدم تلبية الحاجات الأساسية للفرد(john burton)
مصادر التهديد	الدول الأخرى	السلطة، المجتمع، المجموعات الأخرى، الدول الأخرى (على شكل عنف مباشر أو بنيوي)	
وسائل تحقيق الأمن	استخدام القوة العسكرية بشكل منفرد. التسلح وتوازن القوى(الواقعية) تدخل القوة العظمى لوضع ضوابط على سلوكات الدول توظيف القوة الاقتصادية (النيو واقعية)	تنسيق استخدام جميع وسائل الضغط لإلزام أطراف النزاع على إيقاف العنف العمل على الدروب الثلاثة للدبلوماسية التنمية الاقتصادية المتساندة لتحقيق سلام متساند.	استخدام القوة بشكل جماعي. الضوابط المؤسساتية والديمقراطية. التنمية الاقتصادية المتساندة Sastainble economic development as aprerequisite for sustainable peace
دور الطرف الثالث	التدخل حسب ما تمليه المصلحة الوطنية	التدخل لأغراض إنسانية (الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية)	
قيود تدخل الطرف الثالث	طبيعة وواقع التحالفات الدولية	السيادة، مصالح الدول الكبرى (سوء استخدام التدخل الإنساني) غياب إجماع دولي حول معايير إجازة التدخل.	

المصدر: BAJPAI K,2000,BUZAN.1997,HERMANN C.1999

[1] عبد الله تركماني، **"التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي".** 2006.
www.mokarabat.com/s1755.htm.

المبحث الثاني: الأزمات الإقليمية_ المحتوى والموضوعات_.

تعد الأزمة أحد الفروع الحديثة في العلوم السياسية بصفة عامة والعلاقات الدولية بصفة خاصة وقد تزايد الاهتمام بها في العصر الحديث نتيجة للمتغيرات والأحداث البالغة التعقيد التي شهدها النظام الدولي المعاصر، ويعد موضوع الأزمة على أنه علم بحد ذاته، فهو علم إدارة توازنات القوى ورصد حركاتها واتجاهاتها، واستشراف نتائجها كما أنه علم التكيف مع المتغيرات وتحريك الثوابت وقوى الفعل في كافة المجالات السياسية والاقتصادية، العسكرية والاجتماعية والثقافية وغيرها[1].

ومن هنا يعد موضوع الأزمة من الموضوعات الحيوية والمهمة، في ظل التطورات التي يشهدها العالم المعاصر ففي ظل الاضطراب الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي والرغبة المتزايدة لدى الأشخاص في حل المعيقات و المشاكل بالطرق العسكرية، أصبحت الأزمة شيئا متوقعا في أي زمان ومكان، في هي حاضرة بين وحدات المجتمع الدولي وفي المجتمعات الإنسانية، وذلك كلما ظهرت مؤشرات التباين والاختلاف وتصاعد حدة التنافس ودرجات الصراع.

مصطلح الأزمة ليس وليد عصرنا هذا بل هو مصطلح قديم لازم الإنسان منذ القدم أي منذ العصور الغابرة، فهته الظاهرة لم تأتي من العدم بل نتيجة تضافر عدة عوامل سواء داخلية أو خارجية تهدد وجود الدولة وكيانها، ونظرا للأضرار التي تحدثها والنتائج الوخيمة على المجتمعات في جميع النواحي الاقتصادية الاجتماعية السياسية والنفسية، ونظرا للنتائج الوخيمة المنجرة عنها فإنه يفضل تسويتها في إطار القانون الدولي وهذا لإيجاد تسوية سلمية بأقل الأضرار الممكنة، ولقد منحها المجتمع الدولي أهمية كبيرة عن طريق إدارتها ومنع وقوعها عن طريق الدبلوماسية الوقائية[2].

وفي ظل تكاثف الأزمات وتعقدها خاصة في دول العالم الثالث، فقد أصبح للدبلوماسية مسؤولية كبيرة في ظل التغييرات التي مست العلاقات الدولية، بحيث اتسع نطاق عمل الدبلوماسية وهذا مواكبة

---

[1] محمد صدام فايق بن طريف، "الأزمة الدولية وطرائق إدارتها دراسة تحليلية لأزمة العلاقات العراقية–الأمريكية 1990–2003/دراسة حالة". (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2017، ص02).

[2] علي هلهول الرويلي، **إدارة الأزمات – إستراتيجية المواجهة**. السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، د س ن، ص 06.

للتطورات التي عرفتها العلاقات الدولية والتي أسهمت في بروز قوى جديدة مهيمنة على الساحة الدولية مما أدى إلى تغيير في ميزان الأحلاف والتوجهات الإيديولوجية للدول[1].

المطلب الأول: تعريف الأزمات الإقليمية.

يرتكز تعريف الأزمة الإقليمية أو الدولية على الشق العلمي والعملي، فإيجاد تعريف دقيق للأزمة يستدعي الفهم الجيد للمصطلح وعدم الخلط بينه وبين المصطلحات الأخرى مثل: (المشكلة والنزاع والصراع والكارثة) هته المصطلحات التي تشير إلى وصف للظواهر معينة قد تكون سياسية ولا يمكن عدها أزمات، فالضبط السلس للمصطلح يسهم في المساعدة على التخطيط ووضع استراتجيات واضحة للتعامل مع الأزمة بحيث يعرف إدوارد مورس الأزمة بأنها: "حالة طارئة ومفاجئة يمكن أن تكون غير متوقعة تتطلب خيارا سياسيا من دولة أو أكثر وخلال فترة قصيرة نسبيا"، أما والثر ريموند فيعرفها في معجمه للمصطلحات السياسية بأنها: "حدوث خلل جسيم في العلاقات الطبيعية بين الدول ذات السيادة بسبب عجزها عن حل نزاع قائم بينها"[2].

تعرف كورال بيل الأزمة الإقليمية بأنها نقطة تحول في طبيعة العلاقات الدولية تحدث بين أطراف ما حين ترتفع الصراعات إلى مستوى يؤدي إلى التهديد بتغيير طبيعة العلاقات بين الدول ففي الأزمات التي تحدث بين الحلفاء تتحول علاقة التحالف إلى انشقاق، بالمقابل في حالة الأزمات التي تقع بين الأعداء تتحول العلاقة من علاقة سلم إلى علاقة حرب[3].

ويشير روبرت نورت إلى أن الأزمة الإقليمية عبارة عن تصعيد حاد للفعل ورده، أي هي عملية انشقاق تؤدي لحدوث تغييرات في مستوى الفعالية بين الدول، كما تؤدي إلى إذكاء درجة التهديد والإكراه

---

[1] أسعد فلاح إبراهيم اللصاصمة، **الدبلوماسي العربية تجاه الأزمة العراقية 2001- 2007**. الأردن: دار جليس للنسر والتوزيع 2010، ص 07.

[2] عبادة محمد التامر، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الأزمات الإقليمية (إيران – العراق – سوريا– لبنان أنموذجا)**. لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2015، ص ص45– 47.

[3] عبد الغفار عفيفي الدويك، "الاتجاهات الحديثة في ادارة الأزمات الدولية الشرق الأوسط أنموذجا". **المجلة الدولية لأبحاث الأزمات**، العدد التعريفي، 2017، ص 23.

ويؤكد نورت إلى أن الأزمات في أغلب الأحيان تسبق الحروب دائما، يمكن الفهم الجيد لنظريات الأزمات الدولية بالاستناد إلى فهم التحولات التي جرت خلال فترات زمنية متباعدة مع معرفة خصوصية كل مرحلة معينة من هته الفترات[1].

وكان الظهور الفعلي لإدارة الأزمات الدولية في الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1870 إلى 1904 واستمرت إلى غاية العام 1911، بحيث ظهرت في هذه المرحلة من الزمن أولى معالم الأزمات الإقليمية والدولية نتيجة الصراعات التي خيمت على الساحة الدولية بصفة عامة وأوربا على وجه الخصوص على غرار النزاع المجري الروسي في حوض البلقان في الفترة الممتدة ما بين 1880 و1913 والتي كانت أكثر حدة بسبب الخسائر المادية والبشرية الضخمة، إضافة إلى انقسامات أخرى كانت أقل حدة في قلب أوروبا رغم النشاط الدبلوماسي المكثف، الذي اعتمد على لغة العنف وتغليب المصالح الخاصة على المنفعة العامة مما مهد لقيام الحرب العالمية الأولى في العام 1914 كصورة حقيقية للصراع الذي كان دائرا بين القوى الناشئة والتقليدية في أوروبا، لتليه لاحقا المرحلة الأكثر خطورة في تاريخ الأزمات الإقليمية والدولية ما بين العام 1935 و1939 والتي سبقت اندلاع الحرب العالمية الثانية، فالحلول الدبلوماسية الغير مجدية لإيجاد حل سلمي للأزمات والصراعات في تلك الحقبة، مهدت لقيام الحربين العالميتين الأولى والثانية[2]، وتتسم الأزمات الإقليمية بثلاث خاصيات مهمة هي[3]:

1 – موقف يتضمن درجة عالية من التهديد للأهداف والقيم والمصالح الجوهرية للدول بحيث يدرك صناع القرار ذلك التهديد لمصالح دولهم.

2 – موقف يدرك فيه صناع القرار أن الوقت المتاح لصنع القرار واتخاذه هو وقت قصير ويستلزم ذلك سرعة فائقة ومعالجة الموقف.

3 – موقف مفاجئ بحيث تقع الأحداث الخالقة للأزمة على نحو يفاجئ صانع القرار.

---

[1] رجب ضو خليفة المريض، **إدارة الأزمات الدولية – أزمة لوكربي في الإطار العربي الإفريقي (دراسة مقارنة)**. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2014، ص 33.

[2] نفس المرجع ، ص 34.

[3] أشرف السعيد أحمد، "دور الأجهزة الأمنية في مواجهة الأزمات". **مجلة كلية الشرطة**، العدد02، 2011، ص 08.

المطلب الثاني: مراحل تطور الأزمة الإقليمية.

إن الأزمة كظاهرة اجتماعية مثل باقي الظواهر تمر بخطوات ومراحل معينة تكون لها دورة في حياتها، تمر الأزمة بعدة مراحل أساسية توضح بدايتها كحدث، أو حتى قبل ظهورها وطريقة التعامل معها، وتبدو أهمية تحديد مراحل نشأة الأزمة ومتابعة دورتها في الوقوف على بداياتها أو عوامل تكوينها مما يسهل السيطرة عليها وعلى نتائجها وانعكاساتها، وعلى الرغم من وجود اختلاف بين وجهات النظر في شأن مسببات ومكونات نشوء الأزمات، إلا أنه لا خلاف في المضمون، وفي المراحل التي تمر بها[1].

أولا: مرحلة ميلاد الأزمة

يطلق عليها مرحلة التحذير أو الإنذار المبكر للأزمة، بحيث تبدأ الأزمة في الظهور لأول مرة، نتيجة لجملة من الأسباب والدوافع، وتكون في شكل إحساس مبهم وغير واضح، كما تنذر بخطر محدق غير محدد المعالم، بسبب شح المعلومات حول الأسباب أو المجالات التي ستخضع لها وتتطور بها، في هذه المرحلة يبدأ صانع القرار يحس بخطر ما يلوح في الأفق، ولابد عليه التعامل معه ودرئه قبل تفاقمه وانتقاله لمرحلة أخطر[2]، وفي إطار تصنيفه للأزمات يعطي" وولف ديتر ايبروين" مفهوما للأزمة في مرحلتها الأولى، ضمن خصوصيات ما يسميه بتأويل التهديد، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (01) تصنيف الأزمات في المرحلة الأولية للظهور

تغيرات المحيط الإقليمية

تأويل التهديد:

حاضر	
1) أزمة حقيقية	2) أزمة ذاتية (منفصلة)
3) أزمة كامنة (موجودة لكن غير فاعلة)	4) اللاأزمة (غير موجودة)
غائب	

[1] أشرف السعيد أحمد، **تكنولوجيا المعلومات وإدارة الأزمات**، مصر: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2013، ص 33.

[2] محمد رشاد الحملاوي، ، **التخطيط لمواجهة الأزمات– عشر كوارث هزت مصر**. مصر: مكتبة عين شمس، 1995، ص 77.

يتضح من خلال الشكل السابق إما وجود أو غياب التهديد ويقتضي غياب أوجود أزمة، كما يمكن لتأويل التهديد أن يأخذ أبعادا الملاحظة في المحيط العالمي[1].

ثانيا: مرحلة نمو الأزمة واتساعها

تبدأ الأزمة في النمو والاتساع خلال هذه المرحلة، نتيجة لسوء الفهم من قبل متخذ القرار في المرحلة السابقة، حيث تتطور نتيجة لتغذيتها من خلال المحفزات الداخلية والخارجية التي استقطبتها الأزمة وتفاعلت معها، وفي هذه المرحلة يتزايد الشعور والإحساس بالأزمة، وبالتالي فمتخذ القرار لا يستطيع أن ينكر وجودها نظرا للضغوط المباشرة التي تسببها، ويوضح الشكل (02) أن الأزمة الإقليمية في واقع الحال أقرب إلى الحرب منها إلى حالة السلم، فضعف قدرة الأطراف المشكلة للأزمة الإقليمية على إدارتها، يؤدي إلى تحولها إلى حرب فعلية.

الشكل(02) طبيعة علاقة الأزمات في حالتي الحرب والسلم في النظام الإقليمي

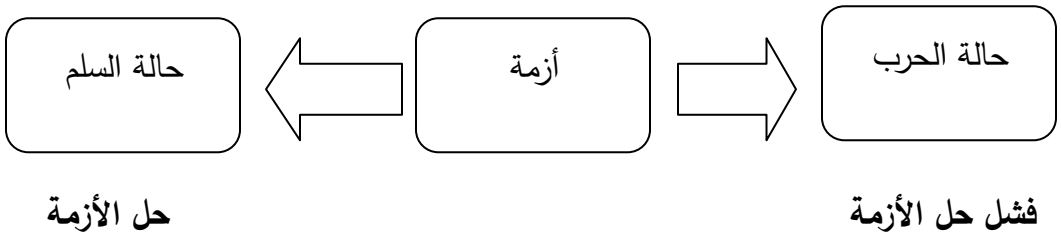

ثالثا: مرحلة نضج الأزمة:

تعد هذه المرحلة الأخطر من عمر الأزمة، إذ تتطور من حيث الحدة والجسامة نتيجة سوء التخطيط أو ما تتسم به خطط المواجهة من قصور أو إخفاق، كما أن متخذ القرار في هذه المرحلة مستبد برأيه، وبالتالي تصل الأزمة إلى مرحلة متقدمة تتصاحب معها ازدياد القوى المتفاعلة والتي تغذيها بمعلومات مدمرة، بحيث يصعب السيطرة عليها[2]، وفيها تصل الأزمة إلى أقصى قوتها

[1] مسعود شوية، "إدارة الأزمات الدولية من منظور كمي– فحص أداء الغتحاد الأوروبي كطرف ثالث–". (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسة، جامعة باتنة1، 2018، ص20).

[2] Reid janine, **crisis management**, New York: Wiley, 2000,p78.

وعمقهامما يصعب السيطرة عليها وفي كثير من الأحيان تقف الأزمات عند هذه المرحلة لأسباب داخلية أو إقليمية أو دولية.

رابعا: مرحلة انحسار الأزمة

في هذه المرحلة تبدأ الأزمة بالانحسار والتقلص بعد أن تفقد العوامل التي تزيد في قوة دفعها، ويستمر الانحسار في هذه المرحلة إلى غاية التلاشي التدريجي، إلا أنه هناك بعض من الأزمات التي تهيكل نفسها من جديد نتيجة توفر عوامل إعادة بعثها، لذا يجب على صانع القرار أن يكون متميزا ببعد النظر ضمن هذه المرحلة، مع ضرورة متابعته للمواقف من كل الجوانب والزوايا حتى لا تكون هنالك انفعالات وتفاعلات تعيد الحيوية والقدرة على البروز مرة أخرى[1]، كما قد يكون هناك طرف ثالث في الأزمة يقوم باحتضان الأطراف المتنازعة للتفاوض والوصول إلى حلول تكفل انحسار الأزمة، مقابل ضمانات تسمح باستدامة السالم بين أجنحة الأزمة، كما يصبغ على الطرف الثالث صفة المحكم بين أطراف النزاع وهو ما يوضح الشكل رقم (03):

الشكل(03): تدخل طرف ثالث في الأزمة

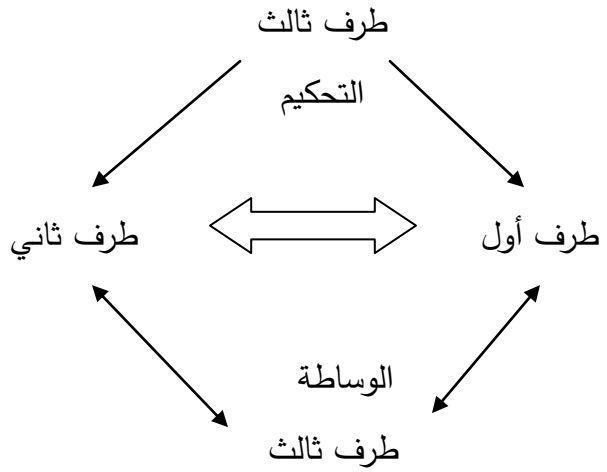

[1] Hearit keith michael, **crisis management bay apology**. Lawrence Erlbaum associates, 2006, p 143.

خامسا: مرحلة اختفاء وتلاشي الأزمة

تصل الأزمة في هذه المرحلة إلى تلاشي مظاهرها، نتيجة انحسار وفقدان الدوافع المغذية لها، وبالتالي تفقد الأزمة كل قوتها إلى أن تختفي، وتمثل هذه المرحلة آخر مراحل تطور الأزمة يتوصل فيها الطرفان إلى حلول غير صفرية عن طريق التفاوض والمساومة، إلا أنه يمكن للأزمة أن تتخذ مسارا مغايرا يؤدي إلى اللجوء للحرب واستخدام القوة العسكرية في حالة تعنت الطرفين واختيارهم الحلول الصفرية.

في جميع المراحل التطورية للأزمة لابد أن يكون صانع القرار ملما بجميع الجوانب التي تمكن من فهم كل مرحلة، عبر استقصاء مختلف المعلومات الصحيحة التي تحدد حيثيات الأزمة منذ الانطلاقة الأولى لها إلى غاية المراحل التي تم الوصول إليها، فدقة المعلومات تتيح لصانع القرار التعامل مع مختلف الأحداث المفاجئة للأزمة، ما يمكنه من معالجتها في حينها دون السماح بتطورها وتعقدها، مع الأخذ بعين الاعتبار التنسيق مابين الدوائر المعنية بالأزمة داخل النظام، وذلك حتى لا يقع فريسة للتشخيص الفردي للأزمة، وتحديد مختلف المهام للوحدات السياسية والأمنية المعنية بمواجهة هذه الأزمة والتفاعل مع ديناميكيات تطورها.

إن مصدر الأزمة غالبا ما يمثل نقطة تحول في الأحداث المتسارعة والمتسلسلة، حيث أنها تشكل في البداية توترا وصدمة وضغطا، في ظل اتسامها بالمفاجئة في نسق داخلي أو إقليمي مما يساهم في تدني جل الإمكانيات لاحتوائها ومواجهتها، كما أنها تهدد مصالح دول معينة وتثير نوعاً من الذهول والحرج لدى القوى المعنية بها، وتتطلب جهداً كبيراً لتلافي تطوراتها السلبية التي قد يمتد خطرها للإقليم المجاور، وقد تخلق حالة من التوتر الإقليمي والدولي خلال فترة زمنية قصيرة في ظل تشابك العلاقات الدولية، تضع صانعي القرار في محك حقيقي بحيث تتطلب اتخاذ قرارات وإجراءات سريعة وراجحة، والاعتماد على الإمكانيات المتاحة، وبالتالي محاولة صانعي القرار محاصرة الأزمة والحد من انتشارها وتطورها لاجتناب مختلف النتائج السلبية التي تساهم في تآكل الإمكانيات وتضعف من قدرة الدولة في مواجهتها، ما تفتح المجال لمختلف التدخلات الخارجية المستغلة لأطراف الأزمة.

المطلب الثالث: أسباب وقوع الأزمات الإقليمية.

لا يمكن حصر أسباب وقوع الأزمات في ظاهرة معينة بل تختلف وتتعدد من أزمة إلى أخرى لكن العامل المشترك بينها، هو مساسها بالأمن القومي للدولة، وتأثيرها على محيطها الإقليمي، وكذا مصالح الشعوب والأمم التي كانت تنعم بالاستقرار، وعموما فإن أسباب وقوع الأزمات قد تعددت منها السياسية، الاقتصادية والإجتماعية، الثقافية وحتى العقائدية[1].

أولا : العوامل السياسية

تحدث الأزمة عند فشل النظام السياسي الحاكم في تحقيق رغبات وطموحات غالبية فئات المجتمع، وبالتالي استغلال ذلك من طرف الفئات المعارضة في استقطاب الرأي العام لدعم توجهاتها في تحقيق أهدافها مما يؤدي إلى حدوث أزمة سياسية داخلية تهدد الأمن الداخلي، ما يزيد في الضغط على النظام السياسي الذي يتخذ جملة من القرارات التي تساهم في حل المشكلات القائمة، وإرضاء المعارضة والرأي العام الداخلي، تكون في شكل مخرجات، إلا أن ذلك لا يمنع من تفاقم الأسباب المؤدية لتأزم الوضع، وهو ما يزيد من احتمالية لجوء النظام الحاكم للقوة، وهو ما يفتح المجال للمطالبة بالتدخل الخارجي للضغط على النظام الحاكم، وحتى لجوء القوى الخارجية لاستعمال القوة لفرض منطقها ما يساهم في خلق أزمة أمنية داخلية تصدر جملة من التهديدات لدول الجوار، وبالتالي تهديد أمنها ويمكن اسقاط هذه العوامل السياسية على الأزمات في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي.

إن الأزمة الليبية بالمنطقة المغاربية انطلقت من مطالبة الشعب الليبي بتطبيق الديموقراطية وتطبيق مبدأ التداول على السلطة، لتستغل المعارضة ذلك من خلال استقطابها لفئات من الشعب الليبي وأمام هذه الضغوطات على النظام السياسي قام باستعمال القوة ما دفع بالمعارضة إلى استغلال الموقف ومطالبة المجتمع الدولي بالتدخل وفرض حظر الطيران للنظام الحاكم واستهداف نقاطه الحساسة، ما خلق فوضى داخلية امتد صداها لمنطقة الساحل الإفريقي الذي تأثر بالمقاتلين العائدين من ليبيا المزودين

[1] نواف قطيش، **إدارة الأزمات**. الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2009، ص ص 30-31.

بالأسلحة خاصة منطقة الأزواد والتي قامت باستغلال الموقف والمطالبة بالاستقلال عن مالي، وأمام ضعف حكومة باماكو طالبت هذه الأخيرة من فرنسا بالتدخل بحكم الرابطة التاريخية الاستعمارية ما زاد في تأزم الوضع وامتداده لدول الجوار خاصة الجزائر منها.

ثانيا: العوامل الاقتصادية

عدم تحقيق الاقتصاد الوطني لأهدافه في التنمية يؤدي إلى حدوث أزمة، نتيجة لشح الموارد الإقتصادية، عدم وفرة الإنتاج، ارتفاع المديونية واضطراب السوق، ارتفاع البطالة، وهو ما يمكن استغلاله للتأثير على أمن الدولة، إضافة غلى مواكبته بالفساد الإداري، والذي يؤدي بالمجتمع لفقدان الثقة بالنخبة الحاكمة، وبالتالي الدخول في مرحلة الشك التي تدفع للعصيان والتمرد وانفجار الأزمة، فمثلا الوضع الاقتصادي الهش في مالي المرفوق بالفساد الإداري ساهم في نشوب أزمة داخلية، وذلك لعدم استفادة الأقاليم المشكلة لدولة مالي من التنمية لاسيما منطقة الشمال، التي دفعت بطوارق الأزواد الى اعلان التمرد عن العاصمة باماكو، ووقوع البلاد في فخ الأزمة الأمنية واحتدام النزاع بين الحكومة المالية وحركة الأزواد، مما أدى الى انهيار الأمن وخلق بيئة مهيأة لجميع التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب والجريمة المنظمة وحتى الهجرة غير الشرعية.

ويشكل توزيع الموارد الطبيعية بين فئات المجتمع، أحد العوامل الاقتصادية الهامة لظهور الأزمات بحيث أنه في عالم اليوم تعتبر الموارد الطبيعية محدودة، والموجودة منها لا يوزع بطريقة عادلة بحيث أن الجماعات المسيطرة أو ذات الأغلبية في دولة ما تشبع حاجاتها بالموارد الطبيعية ومتطلبات الحياة اليومية، في حين أن الأقليات الأخرى يحدث لها نوع من التهميش والحرمان من هذه المتطلبات وهذا ما يخلق نوعا من التنافس حول هذه الموارد المحدودة والذي يأخذ طابع النزاع بين فئات المجتمع.

ثالثا: العوامل الإجتماعية

تؤدي الاختلافات العرقية والمذهبية وغياب العدالة الاجتماعية، التفرقة والعنصرية وإهمال الحركات الشبابية وتغييب النقابات العمالية إلى حدوث أزمة، وخاصة في ظل عدم اتباع آلية وأسلوب للمعالجة الفعالة لتجنب حدوثها، ويعد حرمان جماعة ما في المجتمع من الاعتراف بهويتها الثقافية

أو انتمائها العرقي، والذي يحوي بداخله قيمها الاجتماعية المتوارثة وتاريخها ولغتها ودينها فهذا يخلق نوعا من الإحباط لدى هذه الأقلية، بحيث أنها كانت تهدف إلى تحقيق الاعتراف وكسبه في إطار مجتمعها الذي تقطنه، لكن وبرفض هذا المجتمع الاعتراف بها وبمعتقداتها، يخلق هذا مشكلا لدى هذه الأقلية فيحدث نوع من التوتر والذي يتطور شيئا فشيئا، ويصبح فيما بعد نزاعا داخليا بين هذه الفئة وبين فئات المجتمع الذي تعيش فيه.

رابعا: العوامل الثقافية والعقائدية

إن اختلاف الأديان والمذاهب وتعددها، يؤدي إلى وقوع صدع بينها ما يؤدي لوقوع أزمة، يمكن استغلالها من قبل أطراف خارجية للتدخل في الدولة محل الأزمة، لاسيما في ظل التنافس على السلطة.

تؤدي أزمة نزوح اللاجئين والهاربين من دول النزاع إلى انتقال الأزمة لدول الجوار، خاصة في ظل توفير الدولة المستقبلة للمتطلبات الضرورية كاللباس، الطعام والإيواء، وهو ما يحدث ندرة في الأسواق ما يدفع لارتفاعها، ما يشكل تذمر لدى السكان الأصليين ويخلق أزمة، بالإضافة إلى الآفات الاجتماعية والمناوشات التي تحدث بين اللاجئين والسكان الأصليين، والجرائم التي يمكن أن ترتكب من قبل النازحين داخل الدولة ما يدفع لفقدان الأمن والطمأنينة، كل هذه الأسباب قد تدفع لبروز أزمة في حالة عدم وضع آليات فعالة لمواجهتها.

بالرغم من تعدد الأسباب المؤدية لوقوع الأزمات، إلا أن أطراف الأزمات هم الوحيدين المخول لهم تأجيجها أو إخمادها عن طريق المفاوضات للوصول إلى حلول ضامنة لحقوقهم تمنح لهم تحقيق حد من المطالب مقابل تحقيق الأمن والاستقرار في الدولة، في حالة عدم الوصول إلى حل وسط يرضي الأطراف يزيد ذلك من تأزم الوضع واللجوء لخيار الحرب، أما في حالة الوصول إلى أرضية إتفاق فإن ذلك يؤدي لتحقيق السلام، وهو ما يوضحه الجدول رقم (02) حول مدى الارتباط بين التفاوض والأزمة سواء السلم أو الحرب[1].

[1] مسعود شوية، **مرجع سبق ذكره**، ص 46.

الجدول رقم(02): علاقة التفاوض بتطور الأزمة بين الحرب والسلام.

حالة الحرب ⟵ ⟶ حالة السلام

مرحلة ما قبل التفاوض	مرحلة التفاوض	مرحلة الوصول إلى اتفاق
إقامة خطوط ساخنة	تسهيل الاتصالات عن طريق إقامة خط ساخن، تناول المعلومات على مستوى محدود	إقامة خط ساخن، تبادل المعلومات على مستوى رسمي شامل
إقامة حوار غير رسمي	دعم بناء الاجماع بإقامة حوار رسمي وغير رسمي، التعليم والتدريب، التعاون العسكري، مراكز أمن الإقليم.	إقامة حوار رسمي وغير رسمي، تعاون عسكري وفني، تدريبات عسكرية، التعليم والتدريب.
	دعم الإنجاز	تسجيل المعلومات والتكامل والتحليل والمشاركة

يتضح من خلال الجدول رقم (02)، أن التفاوض بين أطراف الأزمة، يمر عبر ثلاث مراحل المرحلة الأولى ما قبل التفاوض، من خلال إقامة خطوط ساخنة، مع تبني قنوات اتصال لإقامة حوار غير رسمي فيما بينهم، ويكون الأطراف في هذه المرحلة في حالة حرب، أما المرحلة الثانية، فهي مرحلة التفاوض تتسم بتسهيل الاتصالات بين أطراف الأزمة، مع تناول المعلومات على مستوى محدود، دعم بناء الاجماع بإقامة حوار رسمي وغير رسمي كالتعاون العسكري، انشاء مراكز أمن الإقليم، ودعم مختلف الانجازات التي تم التوصل إليها، أما المرحلة الثالثة فتعرف بمرحلة الوصول إلى اتفاق، من خلال تبادل المعلومات على مستوى رسمي شامل، إقامة حوار رسمي وغير رسمي، تسجيل المعلومات والتكامل ما بين أطراف النزاع، وتحليل مختلف المعطيات ومشاركتها.

المبحث الثالث: حدود الفضاء الأمني الإقليمي للجزائر

تتواجد الجزائر في منطقة جيواستراتيجية مهمة، حيث تتوسط الدول المغاربية، ومتاخمة لدول الساحل والصحراء مما يجعل هذه الأخيرة ضمن عمقها الإفريقي، كما أنها تصبح على اتصال مباشر مع إفريقيا السوداء، ويفصلها البحر الأبيض المتوسط عن دول الضفة الشمالية، ما يجعلها تكتسي طابع الأهمية لها باعتبارها بوابة إفريقيا.

وتكمن مكانة الجزائر الإستراتيجية في موقعها الجيوسياسي والاقتصادي إقليميا ودوليا، وذلك نظرا لطبيعتها الجغرافية التي تتميز بشساعة حدودها البرية والبحرية، جعل منها دولة محورية، فهي قلب المغرب العربي وحلقة الوصل بين بلدانه الخمسة، وتتجاور جنوبيا مع مالي والنيجر، التماس على دول الوسط الإفريقي، لتنظم إلى هذه الدول مجموعة من الدول الإفريقية الأخرى مشكلة ما يعرف بدول الساحل الإفريقي، وتبرز الجزائر في وسط الشمال الإفريقي كعمق استراتيجي، نظرا لموقعها البحري جنوب المتوسط وأوروبا شمال المتوسط، وهذا ما مكن من فرضها كلاعب مهم في العلاقات الدولية والإقليمية على حد سواء[1].

أسهمت التحولات الراهنة التي طرأت على الجوار الإقليمي للجزائر، إلى تعرض هذه الأخيرة في دوائرها الجيوسياسية لتحديات أمنية، تمثلت أساسا في تنامي التهديدات اللاتماثلية المرتبطة بالإرهاب المخدرات، الجريمة المنظمة، انتشار الأسلحة، وغيرها....، فضلا عن انهيار الدولة في ليبيا، طول المرحلة الانتقالية في تونس، صعوبة إعادة الاستقرار في مالي، تنامي التواجد العسكري الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي.

وعليه تتحد دوائر الأمن الجزائري ضمن نقطتين مركزيتين يمكن إجمالها في الفضاء المغاربي والامتداد الإفريقي[2]، والجزائر كغيرها من الدول تأثرت بطبيعة التحول في مهددات الأمن، فتحددت

---

[1] جهاد الغرام، "الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا، المحددات و الأبعاد". **مجلة آفاق لعلم الاجتماع**، العدد 6، 2007، ص ص 161-178.

[2] رياض بوزرب "استراتيجية الأمن القومي الجزائري: إدراك- تهديد- استجابة". (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسة، جامعة باتنة01، 2019، ص80).

سياستها الأمنية تبعا للظروف التي أملاها موقعا الجغرافي، والتغييرات العميقة التي مست مشهدها السياسي والأمني والناتج عن الأزمات التي أحاطت بحدودها، نظرا لارتباطها الأمني الوثيق بالأقاليم المحيطة بها، واعتبار أمنها ضمن النطاق الإستراتيجي للمنطقة المغاربية والساحل الإفريقي، وهو ما سيتم التطرق إليه.

المطلب الأول: الفضاء المغاربي- دراسة في مقاربة الجوار الإقليمي-

تعتبر الجزائر قلب منطقة المغرب العربي، ولهذا كان يطلق عليها اسم المغرب الأوسط فهي تحوز على موقع محوري يربط ما بين أوروبا، إفريقيا، والعالم العربي، ومركز جغرافي أثبت أهميته التجارية والعسكرية طيلة القرون الماضية، وقد عبر عن هذه المكانة الرئيس الأمريكي جون كنيدي بحيث اعتبارها مفتاح شمال إفريقيا[1]، كون الجزائر تتربع على مكانة جيوسياسية جعلها محط تأثير وتأثر في محيطها الإقليمي، ما جعلها تعيش اليوم في بيئة إقليمية مغاربية على درجة عالية من اللااستقرار بسبب ضعف الدول من جهة، والتدخلات الخارجية من جهة أخرى في الإقليم المغاربي بعد الأزمات والصراعات داخل دول جوارها الجغرافي، وهو ما أنتج المزيد من عدم الاستقرار وزيادة التوترات ما خلق سياقا أمنيا جديدا منقطعا عن السياق التقليدي.

وانطلاقا من افتراض أن الأمن الوطني مقتصر ضمن حدود الدولة الوطنية، لا يعني انحصار محددات سياسة بنائه في حدود إقليمها الذي تمارس عليه سيادتها، بل تتجاوزه إلى ما ورائها لما يقتضيه ذلك من ضرورة وضع الدولة في إطار امتداداتها الجيوسياسية، الجيواقتصادية الجيواستراتيجية، وهو ما أسقط على الدراسة الجيوسياسية للجزائر امتدادات انبسطت على ما أتاحته طبيعتها الجغرافية والبشرية من مقومات وضعت الجزائر على امتداد فضاءات إقليمية متعددة منها الفضاء المغاربي، وهو ما أصبغ إملاءات ورهانات ذات أهمية للسياسة الأمنية الجزائرية، بناءا على جملة الأخطار والتهديدات الأمنية من جهة، وما يربط الجزائر من أطر التعاون والتكامل مع نظيراتها من الدول ضمن ذات المجال، فالقول

[1] جهاد الغرام، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 161-178.

بتجاوز السياسة الأمنية الجزائرية للحدود الإقليمية للدولة وانفتاحها على الفضاءات الإقليمية، أوجدها في صلب اهتمام الاستراتيجيات الخارجية الأجنبية في شأن امتداداتها[1].

من وجهة نظر المثالية فالجزائر تسعى دوما إلى ضرورة الاحتكام للنصوص الشرعية الدولية ودعوة المؤسسات الدولية للعب أدوارها الأساسية في حل الأزمات، وهو ما تجلى في الأحداث التي أدت إلى انهيار الدولة في ليبيا وكل ما تداعى عنها.

بناءا على مقاربة الأمن الشامل فإن الواقع الأمني المحيط بالجزائر يحمل جملة من التهديدات التي تشكل خطرا على الأمن الوطني، اعتبارا من امتداد الأمن الجزائري للفضاء الإقليمي المغاربي من خلال استشعار جملة من المؤشرات باستحضار انعكاسات الوضع الأمني لدول الجوار الفاقد لتوازنه في ظل غياب القوة الرادعة سواء كانت من قبل الدول المتعددة أو الإجراءات المشتركة على الحدود الجزائرية، لاسيما الجهة الجنوبية والشرقية.

وقد أدى انهيار الدولة الوطنية وغياب القوة القاهرة على الإقليم الليبي إلى إنتاج يوصف بالأزمة المزمنة، انعكس على الوضع المتأزم في مالي، الذي بدوره أثر بشكل كبير على الجزائر بسبب ما أفرزه من تهديدات وأخطار أمنية كإقامة دولة ذات طابع عرقي للطوارق، تزايد الخطر الإرهابي بسبب انتشار الأسلحة واستغلال الموقف من طرف الدول الأجنبية للتدخل، وبالتالي فتح باب الاستثمار للجماعات الارهابية من أجل زيادة التجنيد والتعبئة والبحث عن الشرعية المفقودة، من أجل استنزاف الجزائر ماديا وعسكريا بتفجير أزمات على مشارف حدودها، وتشتيت القوات المسلحة الجزائرية في تأمين الحدود ذات الأرجاء الواسعة والمسالك الصعبة، الأمر الذي يقتضي توفير مخصصات مالية كبيرة كان لها فرصة أن تستثمرها في بنى اقتصادية أخرى لفرض قوة اقتصادية لدعم جميع الاجراءات الأمنية والعسكرية، وأن تبقى تأمين الحدود أولوية لدى الدولة الجزائرية، فالاعتماد عن النظرة الواقعية في تحليل الأحداث أماط اللثام عن الفهم المتكامل للأحداث في الجوار الجزائري وأنتج قناعة بأن الوضع الإقليمي في تأزم مستمر

[1] منصور لخضاري، **السياسة الأمنية الجزائرية المحددات- الميادين-التحديات**. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 30.

وذلك بالتعرف على سلوك الدول، ولاسيما الكبرى منها في تحقيق استراتيجيتها وتأمين مصالحها عبر استغلال هذه الأزمات على حساب الأمن القومي لوحدات الإقليم.

إن تعرض النظام الإقليمي المغاربي إلى حالة اضطراب مزمنة دفع بدوله إلى اعتماد استراتيجيات الأمن القومي، مع تبني الدور الحمائي للقوى الخارجية، عبر عقد جملة من الاتفاقيات ونتيجة للأوضاع االتي تمر بها المنطقة المغاربية ومن أبرزها الأزمة الليبية وما أفرزته من تحديات، رافقها التدخل الأجنبي الذي زاد من تأجيج النزاع الذي حمل معه عناصر التهديد والتوتر الذي تجاوز المنطقة المغاربية ليتوسع لشمال إفريقيا ككل، نتيجة الاضطراب الأمني الخطير الذي زاد من انتشار الأسلحة واستفادة التنظيمات والجماعات الإرهابية منها، وهذا ما وضع الجزائر أمام مواجهة بيئة أمنية مزمنة الاضطراب لحماية أمنها المرتبط بالأمن الإقليمي المغاربي[1].

إضافة إلى تفعيل الجزائر لدبلوماسيتها الخارجية، لاسيما في ظل رفضها للتدخلات الخارجية في المنطقة المغاربية، ورهانها على الحل السلمي للأزمات الإقليمية المحيطة بها، مع تطويق الإنفلاتات الأمنية ضمن نطاق حدودها حتى يسهل التحكم بها، مع اتخاذ وتبني مجموعة من المقاربات ضمن استراتيجية أمن قومي ـ وطني ـ منسقة بين العوامل العسكرية والاقتصادية للحد من نتائج هذه الأزمات.

المطلب الثاني: الامتداد الإفريقي للأمن الجزائري – التهديد و الاستجابة–

من مقتضيات الانتماء الإفريقي للجزائر، الاهتمام بمختلف القضايا التي تمس القارة عبر مختلف الأصعدة، وكافة المستويات، ونظرا للموقع الجغرافي للجزائر، والتي تتوسط القارتين الإفريقية والأوروبية، والكفاح ضد الاستعمار، جعل من سياساتها نحو إفريقيا تتميز بالديناميكية نظرا للتحولات التي مست البيئة الداخلية والخارجية لإفريقيا، ما فرض على الجزائر بذل المزيد من الجهود لتأكيد الحضور الفعال والأداء المتميز من أجل تحقيق مكاسب تعكس القدرات التي تمتلكها، خدمة لمصالحها وقضاياها

[1] محمد عصام لعروسي، "**اتحاد مغاربي متجدد قادر على مواجهة التهديدات المحدقة بشمال إفريقيا**". معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2019.

https//www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/a-renewed-maghreb

وتأكيدا على الدور الضروري للجزائر كواقع يمليه هذا الموقع الجغرافي وجميع الاعتبارات الجيوسياسية المرتبطة به على المستوى القاري، وفي هذا الإطار سعت الجزائر إلى إثبات التواجد وترسيخ الدور الريادي إفريقيا، ولعل أبرز ما يؤكد الحضور تكليفها من قبل القادة الأفارقة بتمثيلهم في المحافل الدولية، والدفاع عن قضايا القارة في المنظمات الدولية أو عبر التحرك الذاتي النابع عن مستلزمات الموقع السياسي والمكانة الدولية التي تتمتع بها الجزائر[1].

ويعتبر الأمن في إفريقيا من بين أبرز اهتمامات الجزائر، وضمن صلب دائرة أولوياتها خاصة وأنها تدرك أنها تعيش في محيط تميزه البيئة الأمنية المضطربة والطبيعة الانتشارية لأزمات افريقيا عموما والمنطقة المحاذية للجزائر خصوصا، وبالتالي فالإستراتيجية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي ترتبط بالعديد من المعضلات الأمنية كانعكاس لجملة من الأسباب التي تظهر في:

– هشاشة الدول الإفريقية، الناتج عن التقسيم القبلي المسيطر على تركيبة هذه الدول، وبالتالي صعوبة بنائها.

– ضعف الهوية القومية وتنامي الصراعات الداخلية، لاسيما في ظل سيطرة المال الفاسد الناتج عن تجارة المخدرات، وكذلك التجارة غير الرسمية في المواد المستخرجة كالمعادن الثمينة، وعناصر الطاقة، وتغلغله ضمن دواليب السلطة وتحكمه بالوضع السياسي لكثير من الدول في الأقاليم الإفريقية، في منطقة كيدال مثلا كانت الجماعات التي سيطرت على تداول الكوكايين في الفترة مابين 2010/2009 المتمثلة في اللامهار والمغاد في الغالب معارضة للطوارق إفوغاس وحلفائهم العرب كونتا، وقد سمحت بعض الأطراف من الأوساط السياسية والأمنية من خلال السماح لهاتين المجموعتين بالسيطرة على هذه التجارة واكتسابهما سطحا سياسيا، عسكريا لموازنتهما، لاسيما ايفوغاس، التي اعتبرت مصدر الطوارق في مالي[2].

كما تسببت التهديدات الأمنية غير الدولاتية وانتشار الأزمات في تخوم الجزائر، اعتمادها على التعامل المرن مع بعض المبادئ وفق الحالات الاستعجالية، كمبدأ عدم التدخل والذي أصبح يشكل خطرا على أمنها، كما يدل على ذلك تطور موقفها من الأزمة المالية، مع انتشار الاضطرابات الأمنية

[1] جهاد الغرام، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 161–178.

[2] Simon julien. "Le sahel comme espace de transit des stupéfiants". **Hérodote**, .n°142, 2011, p 142-125 .

في جوارها وتوسع رقعتها، وجدت الجزائر نفسها في مواجهة تهديدات أمنية هجينة لم يسبق لها أن وضعت تصورات للتعامل معها، ومن ثم فالاحتكاك الميداني قاد إلى مراجعة التصورات الأمنية ووضع وسائل وأدوات مكملة للجهد العسكري، مثل الوسائل الدبلوماسية كالوساطة والوسائل الاقتصادية كالمساعدات الانسانية والتعاون الاقتصادي، فالخبرة في مواجهة التهديدات الأمنية كالإرهاب في فترة التسعينيات، سمح للقوات المسلحة الجزائرية بسرعة التأقلم مع التدفقات الأمنية القادمة من الساحل الإفريقي حسب تصور عبد النور بن عنتر[1].

كما أن رفض الجزائر من منطلق كونها قوة إقليمية رئيسية للتدخل في الساحل الإفريقي بشكل عام وشمال مالي بشكل خاص، جعل العديد من المراقبين والمتتبعين للشأن الأمني في الساحل يعتبر أن الجزائر قد وقعت مابين رفض أي استراتيجية مشتركة بشأن الملف المالي، وما بين أن تظل البلد الرئيسي في الشؤون الأمنية الإقليمية، فالأحداث الداخلية التي شهدتها قبيل الانتخابات الرئاسية لعام 2014 أضعف قيادتها الإقليمية، فبينما كانت مالي تواجه خطرا كبيرا تمثل في الانقسام الداخلي إلا أن الانتخابات حالت دون تولي الجزائر لمسؤوليتها بوصفها لاعبا مهما في الشؤون الأمنية الإقليمية[2].

إلا أن القول بضرورة التدخل العسكري في الأزمات الإقليمية عسكريا يعد طعنا في أحد مبادئها الأساسية المتعلق بالدفاع عن سيادة الدول من جهة، وإصرار الجزائر على التمسك بمبدأ عدم التدخل في الأزمات التي مست دول الساحل من جهة أخرى، هذا ما أعطى للجزائر صورة مناقضة لهويتها الدولية كمؤيد للأنظمة التسلطية على حساب خيارات الشعوب[3].

لقد مثلت تفسيرات الخوف من العدوى والانتشار للأزمات الإقليمية، جزءا كبيرا من التحليلات السياسية التي حاولت أن تفهم التمسك الجزائري بمبدأ عدم التدخل في مواقفها الإقليمية تجاه هذه الأزمات بأنه بدافع تحقيق الأمن باعتباره أول أهداف السياسة الخارجية للدول، ويمكن للنظرية الواقعية أن تجادل

---

[1] عبد النور بن عنتر، "الجزائر في مواجهة التهديدات اللادولاتية". **مجلة السياسة الدولية**، العدد 210، أكتوبر 2017، ص 101.

[2] laurence aida ammour. La nouvelle diplomatie allgérienne à la complexité des d éfis de sécurité régionaux. 2015.
http://www.jfcconseilmed.fr/files/15-01-29---ammour-polregionale -DZ.pdf.

[3] رياض بوزرب، **مرجع سبق ذكره**، ص 70.

بأن تشكيل دبلوماسية جزائرية تتميز بالتوجس والحذر من انتقال مختلف التهديدات الأمنية إلى الداخل كان خيارا عقلانيا[1]، وبالتالي فالجزائر تسعى إلى تأمين بقائها في ظل النظام الإقليمي الفوضوي، ومنه تسعى إلى إنهاء أي مصدر للتهديد بالوسائل المحددة سلفا سواء الدبلوماسية أو العسكرية وأي خطر يمكن أن يهدد أمنها، وعلى الرغم من أن الواقعية لا تعد تحقيق الأمن الهدف الوحيد للدولة، إلا أنها تعتبر تحقيق الأهداف الأخرى ضمن مختلف القطاعات مرتبط بتحقيق درجة كافية من الأمن، لذا تكافح الجزائر من أجل المحافظة على أمنها في ظل المحيط الإقليمي المتسم بالفوضوية، خصوصا وأن الجزائر قد خبرت النتائج السلبية الناجمة عن انتقال حالة اللاأمن إلى المحيط الداخلي.

إذن يعد سلوك الدول خارجيا مرتبطا بالمصلحة الوطنية، والتي تتحقق بضمان البقاء عن طريق الأمن الوطني والسلامة الترابية، والاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي في بيئة دولية تتسم بالتنافسية في وسط محيط فوضوي[2].

وفي مسعى تحقيقي أمنها، تفترض الواقعية أن الدول تسعى لزيادة قوتها عبر خيار الاستقلال الذي يعبر عن قدرة الدولة على تجنب سيطرة الدول الأخرى في النسق الدولي على إقليمها وتوجهاتها وقراراتها، أما النفوذ فهو يعني مدى قدرة الدولة على ممارسة التأثير في بيئتها، سواء عبر قراراتها الخارجية أو القرارات الجماعية التي تخدم مصالحها، فالدول الأكثر قدرة على التأثير في البيئة الإقليمية هي الأكثر فعالية في متابعة مصالحها وتحقيقها، ويعتبر الاستقلال والنفوذ أهم مكونين للقوة السياسية الواقعية[3].

أما من زاوية تحليل البنائيين لسلوك الجزائر الخارجي تجاه الأزمات في الساحل الإفريقي فإن نسق تفاعل الدول مزدوج مابين الداخلي والخارجي، فالمستوى الداخلي يعبر عن ثقافة الأمة وقيمها وتصوراتها، والأدوار التي يجب أن تمارسها ضمن النطاق العالمي وفق ما ينسجم وهوية المجتمع الداخلي

---

[1] رابح زغوني، "تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص للمقاربات النظرية". (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2008، ص ص 21-36).

[2] Olav Knudsen"National interests and foreign policy: on the national pursuit of material interests". **The Journal of cooperation and conflict** .vol14, no11, 1979.pp 12-13.

[3] رابح زغوني، "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ و حسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي". **مجلة سياسات عربية**، العدد 23، نوفمبر 2016، ص 86.

أما المستوى الدولي فينم عن القيم والمعايير التي تتبناها الدولة وتقتنع بها ضمن مجال تفاعلاتها الإقليمية والدولية، وبالتالي تصبح معبرة عن هويتها الدولية، وعاملا معرفا بأهدافها الجماعية كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتصبح المعايير مرجعا لسلوكها الخارجي.

وهو ما ذهبت إليه الجزائر عن طريق تبني مجموعة من القيم والمعايير السلوكية والثبات عليها منذ الاستقلال والالتزام بها، فصانع القرار بعد الاستقلال قد أدرك أن المصلحة الوطنية للدول يجب أن لا تختزل في الصراع على القوة فحسب من أجل تحقيق الأمن، فالمصلحة الوطنية هي نتاج لعمليات اجتماعية ومسارات تاريخية، لذا وجب الاهتمام بنوع الخطاب السائد في المجتمع، لأن هذا الخطاب يعكس التصورات والمعتقدات السائدة في المجتمع، ويشكل المصالح، ويؤسس معايير مقبولة السلوك، لذا جاءت القرارات الخارجية للدولة الجزائرية استجابة لهويتها الوطنية، من خلال التحرك الدبلوماسي لتقرير المصير احترام الحدود، والمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وبالتالي تحقيق المصلحة الوطنية في الاستقلال الوطني، واكتساب النفوذ الإقليمي والقيادة ضمن كتلة العالم الثالث، كما اسند إليها دور الوساطة في عديد الأزمات والنزاعات الدولية، لاسيما الإفريقية منها[1].

فالجزائر اليوم تحاول التوفيق مابين مبدأ عدم التدخل، والتصدي والتقليل من المخاطر الخارجية الناتجة عن الأزمات الإقليمية والتي تهدد مصالحها، أمنها وسلامة ترابها ومواطنها، وهو ما دفعها إلى تبني سياسة حسن الجوار الإيجابي بدلا من مبدأ حسن الجوار، على الرغم من أن الجزائر منذ الاستقلال تؤيد الحلول السياسية إلا أنها تبذل ما بوسعها لملئ الفراغ الناتج عن الصراعات الداخلية في الدول الإفريقية، وإيجاد حل توافقي مابين جميع الأطراف المتنازعة، دون التدخل الخارجي الذي يزيد من حدة الأزمات وتعقيدها، هو ماحدث في النزاع الأثيوبي الأريتيري الذي لعبت فيه الجزائر دور الوسيط لحل النزاع القائم بين الدولتين والوصول إلى اتفاق ينهي النزاع بموجبه.

ويبقى تأمين الدفاع الوطني عبر تحقيق السلامة الإقليمية والوحدة الترابية من أولويات الدولة الجزائرية، على الرغم من التطورات المفاهيمية للأمن والتغير في محدداته ومتغيراته فإن الأساس الصلب

[1] زغوني رابح ، **نفس المرجع**، ص 90.

الذي يقوم عليه لم يتغير، ولم تتحول درجة أهميته وصدارة أولوياته، فالقدرة العسكرية للدولة الجزائرية تمثل الأساس في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة كمكافحة الارهاب.

ترتبط الجزائر من الناحية الجغرافية والجيوسياسية بمنطقتين إستراتيجيتين تدخل ضمن مجالها الأمني الحيوي وفي نفس الوقت ترقى بهما خصائصهما الجيوساسية إلى مناطق جيواستراتيجية بامتياز على المستوى الدولي مما يجعلها تدخل ضمن جدول أعمال استراتيجيات القوى الدولية فالأحداث المتسارعة والتغيرات التي تشهدها المنطقة المغاربية– الساحلية جعلت الأمن الجزائري متأثرا قابلا للاستجابة للطوارئ على أكثر من صعيد من خلال هشاشة دول الجوار، فليبيا انتقلت من دولة ممركزة مسيطرة على إقليمها وحدودها إلى دولة منهارة، في حين أن مالي أصبحت ضحية الحركات الانفصالية والتدخلات الأجنبية، مما ولد بيئة ملائمة لتنامي الجماعات الإرهابية وبناء علاقات تعاونية مع تجار الأسلحة و المنظمات الإجرامية، فالجزائر وبحكم موقعها الإستراتيجي وجدت نفسها كنقطة ارتكاز وتقاطع بين المنطقة المغاربية من جهة وامتداد الساحل الإفريقي من جهة أخرى ما جعلها مرتبطة أمنيا بعدة دوائر إقليمية تتميز بكونها مضطربة، هشة وناقلة للتهديدات غير مستقرة، وهذا ما يعني ازدياد إمكانية تعرضها لعدة مخاطر من شأنها أن تهدد استقرارها وأمنها الوطني[1].

إن الجزائر تسعى إلى تحقيق أمنها عبر تعزيز السلم الإقليمي من خلال الدعوة للاحتكام إلى نصوص الشرعية الدولية، انطلاقا من احترام شخصيتها الخارجية وسيادتها الوطنية، والتزامها بالحفاظ على مبادئها في التعامل مع الدول برفضها التدخل الخارجي الأجنبي في الأزمات الإقليمية المحيطة بها وعدم تورطها في أي نزاع مسلح خارج حدودها الوطنية، إلا ما تقتضيه ضرورات المساهمة في الحفاظ على الأمن والسلام العالميين، كما تسعى الجزائر إلى تحقيق احترافية عالية لجيشها عبر مراعاة خصوصيات المؤسسة العسكرية ذات النضال الثوري، بأسس عصرية قائمة على نخب عسكرية متشبعة

[1] طاهر دحموح، "الأمن الوطني الجزائري بين الإمتداد المغاربي وعمق الساحل الإفريقي". **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 2018، ص61.

بالقيم الوطنية، ومؤمنة بالامتداد الشعبي والاجتماعي للمؤسسة العسكرية والتطور التكنولوجي والأسلحة المتطورة[1].

وتمثل التحديات الأمنية الإقليمية أبرز الرهانات التي تقع على عاتق الدولة الجزائرية من أجل كسبها، بعد أن باتت قطبا استراتيجيا ومدرسة رائدة في التصدي للتهديدات الأمنية الجديدة لاسيما ظاهرة الإرهاب، لاسيما وأن الأخيرة تحولت من الطابع الوطني إلى الطابع الإقليمي، إلا أن هذه التهديدات فتحت المجال على الدول لخدش قدسية سيادتها الوطنية والمساس باستقلاليتها وقراراتها الخارجية، وبناءا عليه تسعى الجزائر إلى تنويع استراتيجيتها في التصدي للتهديدات الأمنية عن طريق الدعوة للمصالحة الداخلية والسعي بين أطراف النزاع لتحقيقها، مثل لم شمل أطياف النزاع في مالي منذ 2012، ثم مواصلة السياسة الردعية في مواجهة فلول الجماعات الإجرامية، فضلا عن تكثيف الجهود لتميز أطروحتها في مواجهة الأزمات الإقليمية[2].

أفرزت الانتفاضات العربية جملة من التداعيات التي مست المنطقة المغاربية والساحلية على حد سواء، كونها تتميز بالارتباط والتداخل فيما بينها مشكلة مجموعة من التهديدات عابرة للحدود الإقليمية للدول محل النزاع، وهو ما جعل من دول جوارها تسعى لتبني مبادرات تقوم على محاولة الوصول إلى حل نهائي لهذه الأزمات، والبحث في السبل الكفيلة للتصدي للتدخلات التي ميزت المنطقتين في الآونة الأخيرة، خاصة وأن المنطقتين تقعان ضمن نطاق استراتيجي مهم للقوى الخارجية جعلها عرضة للتنافس الدولي وحتى الإقليمي.

لقد ساهمت التطورات والأحداث الأخيرة التي شهدها العالم العربي في التأثير على المنطقة المغاربية، وانعكاسها على منطقة الساحل الإفريقي، مما أدى بالقوى الغربية إلى الاهتمام بها باعتبارها ضمن المناطق الاستراتيجية المهمة في العالم لاسيما وأنها تربط بين القارة الأوروبية والإفريقية، كما ساهمت التحولات الدولية في العقد الأخير إلى تراجع العامل الأيديولوجي لصالح العامل الاقتصادي

[1] منصور لخضاري، **مرجع سبق ذكره**، ص54 .

[2] منصور لخضاري، **نفس المرجع**، ص56.

من خلال التنافس على الأسواق التجارية العالمية والإقليمية، والذي فتح المجال للدول الغربية للبحث عن أي ذريعة للتدخل في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي، بداعي حماية حقوق الانسان، والذي يمكن لمسه من خلال تدخل حلف الشمال الأطلسي في دولة ليبيا، أو بطلب من الدول محل النزاع كطلب المجلس الانتقالي في مالي من دولة فرنسا التدخل بهدف مجابهة الجماعات الإرهابية ومنع تفكك الدولة وتحولها ملاذ للجماعات المتطرفة.

نظرا للأهمية التي تحظى بها المنطقة المغاربية والساحلية من طرف القوى العالمية، باعتبارهما منطقتي نفوذ تزخران بمختلف الموارد الطبيعية، جعل منهما منطقتي نزاع ما بين القوى العظمى كفرنسا بحجة الرابطة التاريخية، والولايات المتحدة الأمريكية في إطار محاربتها للإرهاب واتصال دول المنطقة معها في قيادة الأفريكوم، والصين التي تعتبر إفريقيا كسوق ومناخ مناسب لاستثماراتها، وروسيا، ولأن الجزائر من بين دول المنطقة جعلها تتفاعل مع مختلف الأحداث والتطورات التي تعيشها المنطقة، خاصة في ظل انتقال التهديد وتجاوزه للمجال الجغرافي التقليدي الضيق، للمستوى الإقليمي والدولي الواسع وتهديده لأمن دول المنطقة بشكل عام في ظل التدخلات التي تشهدها المنطقة وما ترتب عنها من تداعيات.

عرفت الأزمات الإقليمية المغاربية والساحلية تنوع في التحليل النظري، ولقد ألقت النظرة الواقعية في العلاقات الدولية بظلالها على مختلف الأحداث التي صاحبت الأزمات التي شهدتها المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي، فقد طغت النزعة المتعلقة بالحفاظ على أمن الدولة وسيادتها عن طريق القوة العسكرية في ظل الفوضى التي تشهدها المنطقتين، إلا أن ذلك زاد من تأزم الأوضاع دون الوصول إلى نتائج نظرية تكفل الحل النهائي للأزمات، لذا تم فتح المجال أمام مختلف التفسيرات النظرية الأخرى كالواقعية الجديدة واللبرالية ومدرسة كوبنهاغن، والتي قدمت مجموعة من الافتراضات البديلة لحل الأزمات الإقليمية المغاربية والساحلية كتجاوز النظرة التقليدية للأمن والاهتمام بمختلف القطاعات الأخرى للأمن كالاقتصادية، الاجتماعية، الدبلوماسية.

الفصل الثاني:

الإشكالات الأمنية بالمنطقة المغاربية والساحل الإفريقي وتأثيرها على الأمن الجزائري

شهد العالم تحولا في نمط التهديدات الأمنية بعد الحرب الباردة، حيث انتقلت التهديدات المحيطة بالدول والأفراد من الوضعية التقليدية إلى وضعية أكثر تعقيدا وإضرارا حيث أصبحت الأحداث مرتبطة بشكل غير مسبوق، وأصبحت التهديدات عابرة لحدود الدولة القومية إلى دول جوارها في ظل الجنوح نحو الإقليمية بما تقتضيه من تعاون وتنسيق، ونظرا لبنية الترابط والاعتماد المتبادل للدول المتجاورة جغرافيا فإن أي توتر داخلي في دولة ما له تأثير متفاوتة على أمن المنطقة بشكل عام[1].

لقد كرست أحداث الانتفاضات في البلدان العربية وحالة عدم الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي إلى تعقد أوضاع دولها داخليا، فقد فتح التدخل الخارجي الغير محسوب العواقب في المنطقتين المغاربية والساحلية، المجال إلى امتداد انعكاساتها لدول الجوار الإقليمي، ما دفع لزيادة الاهتمام بالدور الأمني للدولهما في ظل الأهمية الإستراتيجية للمنطقتين، وهذا ما استوجب خلق وتفعيل الأطر الإقليمية للتعاون الأمني في مجال مكافحة التهديدات الأمنية الجديدة وحماية الأمن الإقليمي للمنطقة وتحقيق نوع من الاستقرار، خاصة وأن استفحال الأزمة الليبية والمالية أفرزت أشكالا متجددة من التهديد للأمن الإقليمي للمنطقة مع ازدياد وكثافة نشاط الحركات الإسلاموية والإرهاب الدولي، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، والتي تميزت بكونها متداخلة إلى حد كبير، لذا يصعب الحديث عن تحقيق أمن واستقرار مغاربي أو ساحلي دون تحقيق أمن واستقرار داخلي ليبي أو مالي في ظل علاقته المباشرة إقليميا، فلا يمكن فصل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل ليبيا ومالي عن الأوضاع في المنطقة المغاربية والساحلية بمختلف دولها، خاصة دول الجوار المباشر كالجزائر.

أمام هذه التطورات واستجابة لواقع البيئة الأمنية المحيطة بالجزائر والتي تتميز بالتغير والتفاعل مع مختلف الأحداث الناتجة عن الأزمة الليبية، اتضحت ضرورات العمل الجماعي والإجراء المشترك بل وحتى المواقف المشتركة لإعادة بعث مفهوم التعاون في المجال الأمني بين مختلف الفواعل، جراء تصاعد التهديدات الناتجة عن الأزمة الليبية وتأثيرها المباشر على الأمن في المنطقة المغاربية بشكل عام والجزائر بشكل خاص، وهو ما تطلب البحث في مقاربات وصيغ كفيلة بمعالجة التهديدات المختلفة لهذه الأزمة على الأمن الجزائري بشكل واضح، خاصة التماسك النسيج الاجتماعي الداخلي تحديدا.

[1] فايزة غانم، **مرجع سبق ذكره**، ص151.

المبحث الأول: الترتيبات الأمنية الجديدة في المنطقة المغاربية: دراسة في الموقف الجزائري.

تعتبر منطقة المغرب العربي من بين أهم الفضاءات الجيوسياسية في شمال افريقيا وحوض المتوسط، كونها أصبحت تشهد حركية متنامية نظرا لخصوصيتها وتمحورها في مدار التنافس ما بين القوى الكبرى، خاصة بعد التحولات التي شهدتها المنطقة بعد الحرب الباردة، وما صاحبها من إرهاصات على واقع المنطقة المغاربية، أين برزت مع نهاية 2010 موجة من الأحداث الداعية للتغيير والتي حملت معها جملة من التحديات الجديدة على واقع المنطقة، على الرغم من التفاوت في حدتها ساهم البعض منها في تعميق الأزمة الأمنية في المنطقة المغاربية، وتقوية مختلف الفواعل المهددة للأمن الإقليمي بشكل بات يتعدى قدرة الدولة الواحدة وإمكاناتها الخاصة وأصبح يحتم ضرورات التنسيق والتعاون ووضع سياسيات مشتركة والتحول إلى الأمن التعاوني في مواجهتها، حيث باتت البيئة الأمنية الجديدة متشابكة ومعقدة تطرح عديد الإفرازات على بنية المنطقة المغاربية بدولها وأصبحت تشكل تهديدا لوجودها، وأمن مجتمعاتها ما جعل الدول المغاربية تستهدف تبني جملة من المقاربات التي تصحح الإختلالات البنيوية ومجابهة مختلف التهديدات لأمنها المغاربي[1].

المطلب الأول: المنطقة المغاربية: دراسة جيواستراتيجية

يشكل الموقع الاستراتيجي المتميز لمنطقة المغرب العربي عنصرا هاما في تعظيم القيمة الاستراتيجية له، اذ يعتبر ملتقى لأربعة أبعاد جيواستراتيجية مرتبطة ببعضها البعض، البعد المتوسطي شمالا وامتداداته الأوروبية، البعد الأفريقي جنوبا متمثلافي الساحل الإفريقي، البعد الشرق أوسطي العربي الإسلامي، البعد الأطلسي غربا، هذه الفضاءات منحنه أهمية حضارية وإستراتيجية ومثلت نقطة فهم للتوجهات والإدراكات للقوى الكبرى وسياساتها في المنطقة سواء السياسية والاقتصادية والأمنية في عالم يزداد تعقيدا تدريجيا وتغلب عليه المصلحة[2].

---

[1] ياسين سعيدي، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**. رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة وهران02، 2016، ص4.

[2] عربي بومدين، **التحديات الأمنية الدولية في منطقة المغرب العربي دراسة في التصور الأمني الاوروبي والأمريكي**. مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد75، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2016، ص66.

تعددت المفاهيم حول تسمية منطقة المغرب العربي ومجموع الدول المكونة لها بناءا على المنطلقات الفكرية والإيديولوجية للمؤلفين الغربيين والشرقيين، حيث أن المنطلق أن تسمية المنطقة بالمغرب العربي اعتبارا من أنها تمثل المنطقة الغربية من العالم العربي الإسلامي، حيث تضم أجزاء من البحر الأبيض المتوسط والصحراء والمحيط الأطلسي، وبالتالي تكون مقابلة للمشرق العربي وامتداد طبيعي للأمة العربية في إفريقيا، وتتكون من خمسة دول: ليبيا وتونس، الجزائر وموريتانيا والمغرب[1].

كما يطلق على المنطقة تسمية الدول العربية المشاطئة للمتوسط، ويقصد بها بالإضافة إلى الشمال الإفريقي الجزائر، تونس، المغرب وأيضا شرق المتوسط سوريا، لبنان، مصر، فلسطين والأردن والعراق، غير أن ما يعاب على هذه التسمية هو إقصاؤها لليبيا وموريتانيا وضمها لكل من مصر وبعض الدول العربية الأخرى من مجموعة الشرق الأوسط، وهناك من يعتقد أن الغرض من التسمية هو محاولة القوى الغربية تحت القيادة الأمريكية، دفع الدول المغاربية إلى التطبيع مع إسرائيل وإقصاء ليبيا بسبب حادثة لوكاربي من جهة أخرى[2].

كما يطلق على المنطقة اسم الدول المتوسطية نتيجة لمعيارين: الأول جغرافي على اعتبار أن الدول المطلة على البحر المتوسط تعتبر دول متوسطية ومن هنا يمكن أن تضم المنطقة: الجزائر تونس المغرب وليبيا باستثناء موريتانيا،أما المعيار الثاني فهو استراتيجي بحيث تتشكل المنطقة المغاربية من الدول المتوسطية ذات المصالح والأهداف المشتركة ومشاريع تعاون سواء اقتصادية أو سياسية فالعلاقات فيما بينها تتميز بالنمط التعاوني في جميع النواحي، بحيث تتحد الدول المغاربية بمجموعة كيانات سياسية وقانونية تمارس من خلالها سلطتها على الأفراد في أقاليم معينة تربطها مصالح مشتركة[3].

---

[1] أمين البار ومنير بسكرى، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجي الفرنسية**. مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص ص 39-40.

[2] فريال منايفي، **إشكالية بناء الدولة في منطقة المغرب العربي: بين المتغيرات الداخلية وتأثير البيئة الخارجية مع التركيز على فترة الحراك العربي**. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، الجزائر: جامعة باتنة، 2019، ص ص99-100.

[3] أمين البار و منير بسكري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص42-43.

ومن هنا يمكن التكلم عن مغرب عربي مكون من خمسة دول تشكل ما يسمى بالمغرب العربي الكبير المتواجد في شمال إفريقيا، والذي يحده شمالا البحر المتوسط، جنوبا السنغال والنيجر والتشاد ومالي، غربا المحيط الأطلسي وشرقا مصر والسودان حيث تشكل بلدانه الخمسة، بالإضافة إلى التقارب الجغرافي والتشابه بيئيا وثقافيا من خلال اللغة والدين والحضارة والتاريخ المشترك المجسد في مواجهة الاستعمار الفرنسي الذي لعب دورا بارزا في خلق المناطق الجغرافية لكي يسهل عليه إدارتها وتسييرها من خلال التفرقة، وتربطه العوامل الاقتصادية المصلحية من خلال تنوع ثرواته الطبيعية، واعتباره فضاء استثماري وسوق استهلاكية كبيرة، ما دفع بالقوى الأجنبية إما أن تسعى لربط علاقات تعاونية، أو عدائية عن طريق نشر الفوضى واللاأمن وخلق بيئة غير مستقرة بهدف السيطرة على الموارد الطبيعية وهو ما حدث خلال أزمة ليبيا أو تونس أثناء الانتفاضات العربية منذ 2011[1].

المطلب الثاني: المخاطر الأمنية المغاربية للأمن الجزائري: دراسة للأزمة الليبية.

أولا: الجذور التاريخية للتحولات السياسية في ليبيا

تاريخيا، حكمت ليبيا من قبل اليونانيين والإمبراطورية الرومانية والعباسيين والأغالبة والفاطميين حتى الحكم الثماني بين 1551-1911، كما احتلت من قبل إيطاليا في عام 1911 مع بداية انهيار الدولة العثمانية، وبعد الحرب العالمية الثانية حكمت الإدارة العسكرية البريطانية والفرنسية البلاد، لتحصل ليبيا على استقلالها في عام 1951 كمملكة ليبيا المتحدة، أعيد تسميتها إلى المملكة الليبية في عام 1963، والجمهورية العربية الليبية في عام 1969، و الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية في عام 1977، ثم الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى[2]؛ وبعد انتفاضة 17 فيفري 2011 المدعومة من الحلف الأطلسي الذي تدخل بالقوة العسكرية وفق القرار 1970، قام المؤتمر الوطني العام بتغيير الاسم الرسمي للدولة إلى "دولة ليبيا".

حكم محمد إدريس السنوسي البلاد حتى الانقلاب العسكري عام 1969، الذي استولى بموجبه معمر القذافي القيادي في حركة الضباط الأحرار على السلطة؛ وظل القذافي في السلطة إلى غاية وفاته

[1] أمين البار و منير بسكري، **نفس مرجع**، ص 44.

[2] Ronald Bruce St John, **Libya: Continuity and change**. London: Routledge, 2011, pp.1–20.

عام 2011 في الانتفاضة الشعبية في ليبيا، وقد شغل مناصب رئيس مجلس قيادة الثورة بين عامي 1969 و1977، الأمين العام لمؤتمر الشعب العام من 1977–1979، والقائد الشقيق ومرشد الثورة الليبية من 1979 إلى 2011.

أثرت ثورات القرن التاسع عشر على البنية الاجتماعية والسياسية في ليبيا وشكلها، ففي ظل حكم القذافي الذي دام 42 عاما، تشكلت الدولة في ليبيا من خلال أيديولوجيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة على كتابه الأخضر الشهير، ومن هذا المنطلق نشأت دولة ليبيا، مدفوعة بالديمقراطية الشعبية المباشرة، وانطلقت من المبادئ الأوسع نطاقا للقومية العربية[1].

ومع عدم وجود أي معارضة مؤسسية، انتقل القذافي بسرعة إلى توطيد دعائم موقعه الخاص فقد صور إيديولوجيته (النظرية العالمية الثالثة أو الدولية)، وهي نظرة مستوحاة من فهم خاص للاشتراكية والإسلام؛ من الناحية السياسية، انتقد النظام البرلماني للديمقراطيات الليبرالية بسبب افتقاره إلى المشاركة السياسية المباشرة، واقترح أن تكون اللجنة الشعبية العامة أداة ديمقراطية مباشرة بدلا من النظام البرلماني أما الناحية الاقتصادية تم اعتماد النظام الاشتراكي بالاستناد إلى إلغاء نظام الممتلكات الخاصة واستبداله الملكية العامة المباشرة للموارد الاقتصادية، إضافة الى الملكية التشاركية، وأوصى اجتماعيا بإقامة مجتمع متكافئ بالتشديد على أهمية الأسرة والقبيلة والتعليم والعلاقة بين الذكور والإناث، وأعاد صياغة هيكل الدولة إلى الجماهيرية.

في الواقع، كانت ليبيا كدولة تتألف من مجموعة من القبائل العربية والطوارق المتباينة التي دمجها القذافي معا في نظامه الجماهيري، وكانت أيديولوجيته في ذلك تستند في الأساس إلى مزيج من القومية العربية والاشتراكية والإسلام، وفي الحقيقة الحفاظ على طبيعة النظام الاجتماعي الذي هو أقوى من الدولة ومن النظام السياسي، واعتبر أن طبيعة المجتمعات الصحراوية القبلية لها نظاما تقليدي الذي لا يمكن أن تتخلى عن مكوناته الاجتماعية، وليبيا جزء من ذلك الطابع وكان شعاره الحكومي

[1] Lisa Anderson, **the State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830–1980**. United States: Princeton university press, 1987, p.17.

هو "السلطة والثروة والأسلحة في أيدي الشعب"، بعد عام 1990 حاول القذافي إعادة صياغة نظام الدولة الليبية من خلال الحد من تأثير الدولة في الاقتصاد والإنفاق العام، بهدف تطوير القطاع الخاص[1].

بحلول نهاية التسعينات، بدأت ليبيا باتخاذ خطوات لإنهاء عزلتها مع منح اهتمام خاص للعلاقات مع الغرب، وبدأت ليبيا في التحول السياسي بعد عام 2003، حيث كانت السياسة الليبية في عملية تحول مزدوجة، وافقت خلالها ليبيا على البرنامج الخاص لتدمير أسلحة الدمار الشامل في البلاد وإنهاء برنامجها لتطوير أسلحة الدمار الشامل في ديسمبر 2003، كما وافقت الحكومة الليبية على تعويض ضحايا تفجيرات لوكاربي وتحسين العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ما أدى إلى تخفيف العقوبات الاقتصادية والعسكرية المفروضة على ليبيا منذ العقد الأول من القرن العشرين.

في سنة 2007 انتخبت ليبيا عضو غير دائم بمجلس الأمن للفترة الممتدة من 2008- 2009 كما انتخبت ليبيا رئيسة للإتحاد الإفريقي عام 2009 وانتخبت في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عام 2010، كما قام النظام الليبي بالانفتاح نحو الغرب في سياسته الخارجية عن طريق تبادل الزيارات، أما داخليا فقد كانت قوة التأثير الذي مارستها القوى الخارجية إعلاميا ضد النظام الليبي في تزايد نتيجة رفضه جميع السياسات الغربية واعتبارها استعمارية، عدم التسوية بين الأقاليم لتوازن السلطة بمشاركة جميع القبائل الليبية، والذي سرعان ما استهلك الأمن وهو ما أدى إلى تدهور الوضع الراهن وازدياد المعارضة للنظام الحاكم.

ثانيا: التحول في مسار الأزمة الليبية ودور الفاعل الخارجي فيها.

كان للأحداث في تونس تأثيرا واضحا على التغيير السياسي في الدول المغاربية، وعلى هذا الأساس فقد واجه نموذج دولة القذافي في ليبيا التحدي الأكثر أهمية في تاريخه، وكانت حالة ليبيا في خضم ما يسمى بالانتفاضات العربية قد نوقشت على نطاق واسع واتسمت مرارا بالتقلبات والتعقيدات وكانت ليبيا ثالث دولة بعد تونس ومصر شملتها المظاهرات ضد النظام الحاكم للبلاد في انتفاضات شمال

[1] Ronald Bruce St John**,** "Redefining the Libyan Revolution:The Changing Ideology of Muammar al-Qaddafi". **The Journal of North African Studies**,Vo13,No1, 2008,p9.

افريقيا، ولكنها كانت الأولى التي سرعان ما تحولت فيها المظاهرات السلمية إلى تمرد مسلح وحرب أهلية ولقد اندلعت الأحداث الليبية في المقام الأول بسبب التأثيرات المترتبة عن العمل الاستخباراتي الغربي المتمثل في التحالف الفرنسي_ الأمريكي_ البريطاني، من خلال الترويج لفكرة التوزيع الغير العادل للسلطة مع محاباة القذافي، ولم تتمكن الدولة الليبية وخاصة نظامها الاقتصادي من توفير سياسة تشغيل ناجحة وتحديث اقتصادي[1]؛ إضافة إلى أن الحالة الليبية تعبر عن أحداث التدخل الخارجي المباشر في شؤون المنطقة المغاربية لجرها إلى مصادر تهديد جديدة وعالية الخطورة كاستفحال ظاهرة الارهاب وانشغال الدول المغاربية بمواجهتها.

أدت القضايا الناجحة الناتجة عن الانتفاضتين في كل من تونس ومصر إلى تعزيز احتجاج الليبيين على النظام الحاكم في منتصف فيفري 2011؛ و بدأت الاحتجاجات ضد النظام في بنغازي حيث نظمت مجموعة من الشباب "يوم الغضب" للمطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية وكانت الأيام الأولى من الاحتجاج سلمية تماما ولكن سرعان ما تحولت إلى العنف، وقد أدى اعتقال فتحي تربيل سلوى وهو محامي وممثل لأسر ضحايا سجن أبو سليم إلى اندلاع الاحتجاجات[2].

ساهمت الأحداث في ليبيا لإعادة التعريف للانتفاضات العربية، فقد أبرزت أن المشهد العام قد تم برمجته وطرحه كنموذج للتدخل الخارجي المرحب به داخليا، إلا أن الوقائع أفشلته وأصبح النموذج الغير محتذى به، وهنا يتضح أن فشل التدخل الخارجي في إخراج النموذج قد سهل من مهمة السلطات في البلدان المجاورة، ووجه قدراتها نحو مواجهة حالة سقوط السلطة المركزية في ليبيا.

لقد بدأ التحول الداخلي في ليبيا بسبب الاحتكاك القبلي، لأن النظام القبلي له مشهد انسجامي تجانسي أدى الى استمرار النظام في السلطة المركزية، ومشهد ثاني مغاير تماما فيه حدة في المنافسة بين المناطق والقبائل، كون الانقسام المناطقي ارث ورثه نظام الجمهورية ثم بعدها الجماهرية، لم يكن من السهل التحام مفاصله، وهي المكامن التي اعتمدها العامل الخارجي في محاولة فك اللحمة الليبية

[1] Karim Mezran, **Libya in Transition From Jamahiriya to Jumhuriyyah?.** United Kingdom: Cambridge university press, 2014, P310.
[2] Vijay Prashad, **Arab Spring: Libyan Winter**. Oakland: AK Press, 2012, p148.

وجعل المناطق تتمرد على النظام شيئا فشيئا، بمختلف الوسائل" العصا والجزرة" حتى يسهل الانقضاض على طرابلس وما تمثله من مركزية النظام في الدولة، وأدى إلى فرض حظر من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في أواخر فيفري 2011، وبدأت الاحتجاجات في الانتشار في جميع أنحاء البلاد واشتد معها الانقسام بين مؤيدين ومصرين على تأييد الحل الوطني، ومؤيدين للتدخل الحلف الأطلسي بالقوة العسكرية، في مارس 2011 اجتمعت قوات المعارضة تحت لواء المجلس الوطني الانتقالي، وقد لعبت استخدام وسائط التواصل الاجتماعي (مثل فيسبوك وتويتر) دورا أقل نسبيا مقارنة بالثورة التونسية والمصرية، إلا أنها كانت حاسمة في جمع الجماهير خلال الاحتجاجات رغم محدودية إمكانية الوصول إلى الانترنيت، وأعلن المجلس الوطني الانتقالي نفسه ممثلا للشعب الليبي وتولى مصطفى عبد الجليل رئاسته إلى غاية حله في 8 أوت 2012[1].

مع تأسيس المجلس الوطني الانتقالي بدأ النظام المؤسسي في التحول من مؤتمر الشعب العام في نظام القذافي إلى ائتلاف وطني للمعارضة بعد الإطاحة به، إلا أن هذه الأحداث كرست مبدأ الانقسام وفتحت المجال أمام ظهور نموذج الدولة الفاشلة في ليبيا أو الإقليم الفارغ.

جلبت الاحتجاجات بعض الاستقالات من نظام القذافي، حيث بدأ العديد من الوزراء والسفراء وجنرالات الجيش والضباط في الاستقالة والانضمام إلى المعارضة لدعم المتظاهرين، وبدأ القذافي يفقد سلطته سياسياً بعد الاعتراف الدولي بهذا المجلس، وبحلول نهاية فيفري 2011 فقد القذافي السيطرة على بنغازي ومصراته، ولكن فيما يتعلق بتوازن القوى كان نظام القذافي يتمتع بالميزة العسكرية العليا ضد قوات المتمردين بانضمام الأفارقة إلى قوات النظام الليبي لحماية نظام القذافي، وفي 26 فيفري2011 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1970 فرض من خلاله حظرا على الأسلحة وحظرا على سفر16 عضوا في النظام الليبي، كما جمدت أصول 06 من أفراد عائلة القذافي واتهمت القذافي بالمسؤولية عن الأمر بقمع المظاهرات وانتهاكات حقوق الإنسان، وفي 17 مارس 2011 أصدر مجلس الأمن الدولي قرارا ثانيا تحت رقم 1973، فحواه القيام بحملة جوية ضد ليبيا وبناها التحتية التي بلغت الخسائر

[1] Ricardo René Larémont**, Revolution, Revolt, and Reform in North Africa**. London: Routledge, 2014, p79.

فيها مئات ملايير الدولارات، وفرض حظر طيران على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي للجماهيرية العربية الليبية من أجل المساعدة في حماية المدنيين[1].

لقد شاركت قوى خارجية في التدخل في ليبيا بعد صدور قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بداية من منتصف مارس 2011، بحيث لم تنتظر فرنسا لضمان توافق دولي في الآراء لبداية العمليات العسكرية وبدأت قوات التحالف بقيادة فرنسية في تنفيذ قرارات مجلس الأمن بضرب أهداف النظام في ليبيا، وبالتالي بداية المرحلة الثانية من الأزمة الليبية حيث شكل مفهوم "المسؤولية عن الحماية" الأساس لشرعية التدخل في ليبيا، ولقد اندلعت الأزمة الليبية في المقام الأول بفضل انتفاضة تونس ومصر وقد تحققت بمساعدة تدخل حلف شمال الأطلسي[2].

لعب تدخل حلف شمال الأطلسي دورا أساسيا في تغيير النظام في ليبيا لاسيما وأن الجيش الليبي كان بجانب النظام الحاكم، وكانت النخب العسكرية تتقاسم المصالح الحيوية مع نظام القذافي وبناء على ذلك فقد ضمن تدخل حلف شمال الأطلسي تحقيق تحول داخلي من خلال استخدام قوة محدودة (هجوم جوي/بحري) وتوفير المساعدات العسكرية[3].

أدى استخدام القوة من قبل حلف شمال الأطلسي والحلفاء، والمساعدة العسكرية التي قدمتها إلى تغيير ميزان القوى لصالح المعارضة، وبعد أن أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرارين بدأت الولايات المتحدة وحلفائها في مناقشة التدخل في ليبيا؛ في المراحل الأولى كانت فرنسا والمملكة المتحدة حريصة على التدخل في ليبيا، ولكن الولايات المتحدة وألمانيا وإيطاليا وتركيا لم تكن على نفس القدر من اليقين بشأن استخدام القوة، وكانت ألمانيا من البلدان التي امتنعت عن التصويت على القرار 1973 ولقد ترددت تركيا في دعم المعارضة في ليبيا في بداية الانتفاضة بسبب العلاقات الاقتصادية بين بلدين ولكن بعد ذلك قررت دعم المعارضة ضد القذافي في ليبيا، وكان ذلك مؤشرا واضحا على أن تركيا

[1] United Nations Security Council, **"Resolution 1973, S/RES/1973".** https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C_8CD3.

[2] ALEX BELLAMY and PAUL WILLIAMS, "The new politics of protection? Côte d'Ivoire, Libya and the responsibility to protect", **Journal International Affairs**, Vol 87, No 4, July 2011, p838.

[3] William Taylor, **Military Responses to the Arab Uprising sand the Future of Civil - Military Relations in the Middle East.** United States: Palgrave Macmillan, 2014, pp 158-171.

اعتمدت سياسة خارجية جديدة تقوم على البحث عن النفوذ والقيام بأدوار مكملة لأدوار القوى الغربية والمتمثلة في توفير الدعم للأطراف المتنازعة من خلال الامدادات العسكرية من مختلف الأسلحة، وبالتالي الحصول على منفذ للأزمة الليبية والظفر بالصفقات في حالة سيطرة حلفاءها الإخوان المسلمين على السلطة، إلا أن هذه الأهداف لم تتحقق بفعل التخبط الذي وقع فيه التدخل الخارجي.

وبينما كانت فرنسا تناقش إمكانية تدخل حلف شمال الأطلسي أو قوات التحالف أثناء اجتماع باريس فقد ضربت أهداف في ليبيا لأول مرة في بنغازي من الجو، ثم انضمت طائرات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى الحملة وأطلقت صواريخ ضد دفاعات عسكرية ليبية الجوية وهياكل القيادة والتحكم وأنظمة الرادار[1].

بدأ النظام المركزي يفقد قدرته العسكرية بسبب الضربات الجوية والبحرية لقوات التحالف والتي غيرت ميزان القوى لصالح المعارضة مع بدء العمليات العسكرية في 25 مارس 2011، وهكذا فإن التدخل الخارجي في أزمة ليبيا قد غير الوضع السائد على المستوى العسكري، بالإضافة إلى أعضاء حلف شمال الأطلسي[2].

ساهم الشركاء من غير حلف شمال الأطلسي على غرار السويد وقطر والإمارات العربية المتحدة والأردن في العمليات العسكرية ضد النظام الليبي ورغم أن هذه المساهمات كانت محدودة (مثل بعض الطائرات النفاثة، وضباط الاستخبارات، وضباط الاتصال)، فإن 55 دولة من دول الشرق الأوسط شاركت في العملية، وهو ما أظهر أن تكوين القوى الخارجية لم يكن قائماً على الغرب فحسب، بل إنه شمل أيضاً الدول العربية.

وخلال العملية العسكرية التي أطلق عليها "الحامي الموحد" بدأت قدرات النظام الليبي العسكرية تعاني من الأضرار والانحدار، في حين ركز حلف شمال الأطلسي أثناء القيام بعمليته العسكرية

[1] Christopher Chivvis, **Toppling Qaddafi Libya and The of Liberal Intervention.** United Kingdom: Cambridge University Press, 2013, pp 69-94.
[2] Maya Bhardwaj, "Development of Conflict in Arab Spring Libya and Syria: From Revaluation to Civil War". **Washington University International Review, United States**, Vol 1, 2012, p82.

على ثلاث نقاط: إنفاذ حظر توريد الأسلحة، وحماية المدنيين وتقديم المعونة الإنسانية وتنفيذ منطقة حظر الطيران[1]؛ في الوقت نفسه، بدأت قوات المعارضة في تحقيق التفوق ضد قوات النظام في بنغازي ومصراتة، في أوت 2011 سيطرت قوات المعارضة على طرابلس وهدفت إلى الاستيلاء على سرت وبهذا فقد النظام السيطرة على كل المدن والدعم السياسي للدول الأخرى، واعترفت كل من روسيا والصين بالمجلس الوطني الانتقالي كممثل قانوني وأوحد لليبيا في سبتمبر 2011، وأدى وفاة القذافي في 20 أكتوبر 2011 في سرت إلى بداية مرحلة جديدة في تاريخ الأزمة الليبية[2].

ثالثا: ديناميكيات تطور الأزمة في ليبيا

بعد الإطاحة بالنظام واجهت ليبيا الشكوك الخطرة من التحول السياسي، وكان من الضروري أن تستأنف تحقيق تشكيل جديد للدولة يقوم على القيم المشتركة والتوقعات المجتمعية الرامية لتحقيق توازن في نظام الحكم عن طريق مشاركة جميع أطياف المجتمع الليبي ممثلا بكل القبائل، وقد أعلن المجلس الوطني الانتقالي أن الانتخابات ستجري في أقرب وقت ممكن.

في 23 أكتوبر 2011 أعلن مصطفى عبد الجليل الخصائص الأساسية للدولة في ليبيا ومن بينها دمج المليشيات المسلحة في الجيش الليبي؛ إلا أن رئيس المجلس التنفيذي للمجلس الوطني الانتقالي محمود جبريل أعلن استقالته في نهاية أكتوبر، وعين المجلس الوطني الانتقالي عبد الرحيم كيب رئيسا للوزراء حتى الانتخابات، كما أطلق الاتحاد الأوروبي سراح كل الأموال والأصول الليبية المجمدة سابقا، فقد ذكرت صحيفة الاندبندنت في حوار لها مع محمود جبريل في أكتوبر عام 2020 أن بريطانيا جمدت 30 مليار دولار، فرنسا 12 مليار دولار، وألمانيا 10 مليار دولار، في حين جمدت اليابان 4 مليارات و400 مليون دولار، هولندا 4 مليارات و300 مليون دولار والتي كانت مهمة من حيث استرداد الدولة وشرعيتها الحكومية على حد سواء، في بداية عام 2012 عملت الحكومة الانتقالية

[1] Selin Bolme"Libya Uprising, Intervention and Beyond: Transformation Pains in Libya". Turkey, **SETA Report**, No 5, 2011, p41.
[2] Maximilian Forte, , **Slouching towards Sirte: NATO's War on Libya and Africa.** Montreal: Baraka Books, 2012, p28.

على تحييد أنصار النظام السابق من الحكومة، وفي الوقت نفسه توحيد الجماعات المتمردة ونزع سلاحها في جميع أنحاء البلاد وضمان توزيع السلطة لصالح الدولة.

إلا أن قتل القذافي وانهيار نظامه لم يحقق السلام والاستقرار في البلاد وقد تدهورت الأوضاع في ليبيا بعد الانتفاضة وأصبحت ساحة للصراع المسلح بين القوات المؤيدة للثورة والقوات المؤيدة للاستمرارية[1]؛ وكانت ليبيا مسرحا للعنف حيث لقي العديد من الليبيين حتفهم وأصيب عدد آخر في اشتباكات بين مؤيدي النظام ومؤيدي الحكومة الجديدة، حاولت الحكومة الجديدة توحيد العديد من جماعات الميليشيات غير المنتسبة تحت القيادة المركزية وممارسة السيطرة عليها من خلال تأسيس قوات الدرع الليبية تحت قيادة رئيس أركان جيش معين من قبل وزارة الدفاع في عام 2012 من أجل ممارسة سلطة الدولة على الجماعات المسلحة[2].

ومن ناحية أخرى تم تشكيل قوات الشرطة واللجان الأمنية العليا التابعة لوزارة الداخلية في المجلس الوطني الانتقالي، إلا أن الحكومة فشلت في نزع السلاح والسيطرة على عشرات المليشيات التي نشأت خلال الانتفاضة؛ أسفر هذا الفشل عن معارك قاتلة بين القادة والقبائل المتنافسين على السلطة كقبيلة زنتانة، مصراتة، قبيلة" الورفلة" المؤيدة لـ" حفتر"، وهي من أكبر القبائل العربية حيث يتجاوز أفرادها المليون شخص، وقبائل ترهونة والتي تضم 63 قبيلة وهي مؤيدة لـ"حفتر" في حين أن قبيلة أولاد سليمان التي تضم 5 عشائر وتعد أكبر القبائل في الجنوب الليبي تدعم حكومة طرابلس، إضافة إلى الطوارق فضلا عن التهديد المتزايد من الإسلاميين المتطرفين[3]؛ حيث تأسس جناح سياسي جديد متمثل في حزب العدالة والبناء في مارس 2012 بوصفه الجناح السياسي لحركة الإخوان المسلمين، وشهدت ليبيا أول انتخابات في جويلية 2012، فاز فيها تحالف القوى الوطنية بزعامة محمود جبريل وهو تحالف واسع القاعدة يضم العديد من المنظمات السياسية والجمعيات، وجاء حزب العدالة والبناء في المرتبة الثانية[4]؛

[1] Omar Ashour, "**Security Sector Reform and the Arab Spring**". **Seta Perspective**, No 16, 2014, p2.
[2] Sarah Vogler, "Security challenges in libya and the sahel". United States, **Work shop Report**, 2012, pp2-3.
[3] Alan Kuper man, "A model humanitarian intervention? Reassessing NATO's Libya Campaign". **International Security,** Vol 38, No 1,2013, p 126.
[4] Chris Stephen, **"Mahmoud Jibril's Centrist Party Dominates Libyan Election".** The Guardian, 17 July 2012.
http://www.theguardian.com/world/2012/jul/17/mahmoud-jibril-party-electionslibya.

واستنادا لنتائج هذه الانتخابات تم تشكيل المؤتمر الوطني العام والذي استحوذ على السلطة من المجلس الوطني الانتقالي.

واجه الائتلاف الجديد الذي شكل حكومة جبريل تهديدات لاستقرارها السياسي الداخلي بسبب تشكيلها في فترة زمنية طويلة نسبياً مع مجموعات سياسية مختلفة من جهة، ومن الجماعات المتطرفة من جهة أخرى، وفي 11 سبتمبر 2012 تعرضت القنصلية الأمريكية في بنغازي لهجوم انتهى بمقتل السفير الأمريكي كريستوفر ستيفنز، ووقع الهجوم في الذكرى السنوية للهجمات 11/9 في الولايات المتحدة في 2001 وكان علامة على القوة المتزايدة للجماعات المتطرفة في البلاد كما أن الهجمات أبرزت عجز الدولة الليبية عن احتواء الفوضى[1].

عانت الحكومة من الافتقار إلى قوات الأمن المخول لها استتباب الأمن وإضفاء الطابع المؤسسي على حد سواء، وعلى الرغم من أن الحكومة أعلنت أنه تم حل الميليشيات كفجر ليبيا، كتيبة 17 فبراير، كتيبة ثوار طرابلس...، إلا أن هته الأخيرة قتلت العديد من الأشخاص في جميع أنحاء البلاد حتى أنها اختطفت رئيس الوزراء علي زيدان في طرابلس، خليفة مصطفى أبو شاقور الذي فصل من منصبه بعد فشله في الفوز بموافقة البرلمان، على الرغم من إطلاق سراحه لم يقدم أي تفاصيل عن خاطفيه، ومع ذلك كان واضحا أن الميليشيات (مع وجود خلافات داخلية) تريد محاربة توزيع السلطة.

أكدت الهجمات اللاحقة أن الميليشيات تسببت في مشاكل تتعلق بالأمن والاستقرار، وفي هذا الصدد لم يتمكن النظام الحاكم من الحفاظ على الأمن الداخلي وتأمين حدود البلاد ومرافق إنتاج النفط[2] ففي ماي 2013 قررت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة سحب دبلوماسييها من ليبيا بسبب المخاطر الأمنية، وفقاً لتقرير منظمة الدولية لحقوق الانسان، وعانت ليبيا في عام نفسه من هجمات الميليشيات وأطراف مجهولة على المباني الدبلوماسية في طرابلس وبنغازي، فضلا عن الصراعات بين

[1] ASSEN AGOV, "The Arab Spring: Implications for Euro-Atlantic Security". **NATO Parliamentary Assembly General Report,** No: 151 PC 12 E rev 1, 2012, p.4.
[2] Mohamed Eljarh**, "Continued Obstacles to a Deal in Libya"**. Atlantic Council, 26 October 2015. http://www.atlanticcouncil.org/blogs/mena source/continued-obstacles-to-a-deal-in-libya.

القبائل، وشدد التقرير أيضا على عدم وجود ضوابط حدودية، قد تزعزع استقرار دولة التشاد والجزائر المجاورتين، من حيث المهاجرين والاتجار بالمخدرات والأسلحة.

ولتشكيل وتدريب جيش نظامي من الميليشيات اقترحت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وتركيا تقديم مساعدة عسكرية لليبيا في ظل استمرار الوضع الفوضوي وغير الآمن فيها[1] وفي مارس 2014 تم إقالة رئيس الوزراء علي زيدان من قبل حزب المؤتمر الوطني بسبب فشل حكومته في منع المتمردين الشرقيين من تصدير النفط بشكل مستقل، وعينت الحكومة الوطنية المؤقتة وزير الدفاع عبد الله الثني رئيسا للوزراء مؤقتا، ثم انتخب أحمد معيتيق رئيسا للوزراء في المجلس الوطني الانتقالي غير أن عز الدين العماوي، القائم بأعمال المجلس الوطني الانتقالي أعلن أن الانتخابات غير قانونية رغم أن رئيس المجلس الوطني الانتقالي عين معيتيق رئيسا للوزراء مؤقتا، وبعد هذا التعيين كان لدى ليبيا رئيسان للوزراء بسبب رفض السني ترك المكتب، وانقسم السياسيون إلى مجموعتين في هذا الموقف الجماعات الإسلامية والأحرار، وأعلنت المحكمة الدستورية العليا الليبية أن انتخاب أحمد معيتيق رئيسا للوزراء غير دستوري، وبعد قرار المحكمة العليا استقال معيتيق من المنصب وشكل الثني حكومة حتى انتخابات 2014[2].

شن تيار الكرامة بقيادة خليفة حفتر والذي يقود الجيش الوطني الليبي، في16 ماي 2014 غارات جوية أطلق عليها عملية الكرامة ضد الجماعات المسلحة المتطرفة مثل أنصار الشريعة وألوية 17 فبراير في بنغازي[3]؛ ولقد أدلى حفتر ببيان لصحيفة واشنطن بوست حول العملية بقوله: "لقد بدأنا الهجوم للقضاء على الحركة الارهابية الموجودة في ليبيا، يجب القضاء عليها وقد بدأنا قبل حوالي أسبوع مع جميع وحدات الجيش المنظمة والآن نمضي بهذه المهمة قدما "[4].

---

[1] Human Rights Watch, **"World Report 2014: Libya Events of 2013"**. January 2014. http://www.hrw.org/world-report/2014/country-chap ters/Libya.

[2] Ibrahim Halawi, , **"Libyan Supreme Court Rules and Maeting Accepts"**, The Libyan Insider, 11 June 2014. http://www.libyaninsider.com/libyansupreme-court-rules-maetig-accepts

[3] Andrew Engel, ""**Libya's Growing Risk of Civil War"**. The Washington Institute Policy Analysis, Policy watch 2256, 20 May 2014, http://www.washingtonin stitute.org/policy-analysis/view/libyas-growing-risk-of-civil-war.

[4] Sharif Abdel Kouddous, **"A Q&A with Khalifa Hifter, The Mastermind Behind Libya's New Revolt".** The Washington Post, 20 May 2014, https://www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2014/05/ 20/a-qa-with-khalifa-hifter-the-mastermind-behind-libyas-new-revolt.

ورغم أن حفتر تحرك في البداية ضد الجماعات المسلحة المتطرفة فقد بدأ في اعتبار الإخوان المسلمين وحلفائهم (سواء كانوا إسلاميين أم لا) إرهابيين وعمل ضدهم أيضاً، ووفقا للأحداث المسجلة لا يزال الوضع في بنغازي متأزما بعد سنة من بدء العملية، فقد نظم مجلس شورى الثوريين في بنغازي عمليات عسكرية ضد الجيش الليبي، وقد ضم المجلس مجموعة من المليشيات المسلحة مثل أنصار الشريعة وميليشيا درع ليبيا1، وميليشا 17 فبراير وكتائب شهداء، ولواء راف الله السحاتي وجيش المجاهدين، وقد أبدت مقاومة عنيفة للجيش الليبي وإبقاء مدينة بنغازي تحت سيطرتها.

عقدت ليبيا الانتخابات البرلمانية الثانية في 25 جوان 2014، تلاها استيلاء قوات فجر ليبيا ومجلس شورى الثوريين في بنغازي على المطار بطرابلس في شهر جويلية من نفس السنة، مما دفع حكومة طبرقة إلى طلب المعونة العسكرية والدعم من مصر لعملية الكرامة، كما استبدل البرلمان رئيس الأركان اللواء عبد السلام جاد الله العبيدي بالعقيد عبد الرزاق نازوري، وبعد الانتخابات التي فاز بها المعسكر المناهض للإخوان، تم تشكيل برلمان جديد أطلق عليه مجلس النواب، وأيد الرئيس الأميركي باراك أوباما نتائج الانتخابات بالقول: "أهنئ الشعب الليبي على اختتام انتخابات مجلس النواب الجديد وهو معلم بارز في جهوده الشجاعة للانتقال من أربعة عقود من الدكتاتورية إلى ديمقراطية كاملة" ودعى الحكومة الجديدة إلى"التركيز على بناء توافق في الآراء لمواجهة تحديات إرساء الأمن، وتوفير الخدمات العامة الفعالة وضمان عملية سياسية شاملة "[1].

اجتمع مجلس حقوق الإنسان، مع رئيس الوزراء عبد الله الثني، في طبرقة بدلا من بنغازي بسبب التهديدات الأمنية، إلا أن المحكمة العليا ألغت نتائج انتخابات جوان 2014، في 6 نوفمبر من نفس السنة، ووفقا للمحكمة العليا كانت الانتخابات العامة التي أجريت في جوان غير دستورية وأنه ينبغي حل البرلمان والحكومة اللذان نجما عن ذلك التصويت[2]، إلا أن الحكومة الوطنية أعلنت أنها رفضت حكم

[1] The White House, "**Statement by the President on the Elections in Libya".** Office of the Press Secretary, 26 June 2014.
https://www.whitehouse.gov/ the-press office/2014/06/26/statement-president-elections-libya.

[2] جواد الحمد، الأزمة الليبية الى أين؟. **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 79، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2017، ص 45.

المحكمة باعتبار أن طرابلس خارج نطاق السيطرة، وتحكمها ميليشيات خارج نطاق شرعية الدولة، وبالتالي صدر الحكم تحت تهديد السلاح[1]؛ وعلى هذا فقد تم حكم ليبيا من قِبَل حكومتين وبرلمانين: الأولى هي حكومة طبرقة، والثانية هي الحكومة الوطنية في طرابلس، وبدأت الحكومتان العمل بعد الحصول على تصويت بالثقة من برلمانيهما[2]؛ وإلى جانب الهيكل الحكومي السياسي المزدوج، شكلت الميليشيات جيشين، الفجر الليبي (فجر ليبيا) والمجموعة التي يقودها الجنرال المتقاعد حفتر الجيش الوطني الليبي.

ومع استمرار الأزمات السياسية في ليبيا، استولت ميليشيا الفجر الليبي على مطار طرابلس الدولي في أوت 2014، وانتشرت الصراعات بين المجموعتين في جميع أنحاء البلاد، وعانت ليبيا من عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن، ولقد واصل المجتمع الدولي جهوده لحل الأزمة السياسية الليبية، حيث قام الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بزيارة رسمية إلى طرابلس في أكتوبر 2014 وشدد على أهمية الحوار واعتبره مظهر من مظاهر الاهتمام الدولي برؤية ليبيا مسالمة ومزدهرة لتخرج من الأزمة الحالية، لما لهذا الانتعاش من أثر إيجابي على الأمن والاستقرار الإقليميين[3]، كما أرسلت تركيا إلى ليبيا نائب رئيس الوزراء السابق إمره الله أشلر ممثلا خاصا لرئيس تركيا وحكومتها حيث التقى المسؤولين من الحكومتين في طرابلس وطبرق، ودعا المجتمع الدولي إلى معالجة الأزمة الليبية مؤكدا على أن النهج الأجنبي إزاء هذه المسألة لا يطاق، واعترف بأن الحالة الراهنة في ليبيا تدل على الفجوة الهائلة في الأمن والاستقرار[4].

كانت التحديات الرئيسية هي انعدام الأمن وعدم الاستقرار في أعقاب إبعاد القذافي عن الحكم في ليبيا، وبالرغم من أن ليبيا شهدت انتخابات برلمانية بعد فترة طويلة من الزمن، ظلت الفوضى والاضطرابات الناجمة عن استمرار تضارب المصالح بين الميليشيات والمدن والمناطق والقبائل سائدة

[1] **"Libyan court rules elected parliament illegal".** Al Jazeera, 7 November 2014, http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2014/11/libyancourt-suspends-un-backed-parliament-201411691057750925.html.

[2] **"Libya Faces Chaos as Top Court Rejects Elected Assembly**", Reuters, 6November 2014. http://www.reuters.com/article/2014/11/06/uslibya-security-parliament-idUSKBN0IQ0YF.

[3] United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL), "Press Release onSecretary-General's Visit to Libya", 11 October 2014, http://www.un.org/sg/offthecuff/index.asp?nid=3677

[4] "Rival Libyan PM Meets Turkish Envoy", World Bulletin, 22 October 2014, http://www.worldbulletin.net/haber/146762/rival-libyan-pmmeets-turkish-envoy-updated

خلال فترة ما بعد الانتخابات، ومن أهم المسائل عدم القدرة على إضفاء الطابع المؤسسي في مجال الأمن، وكان لقوات الميليشيات قدرة عسكرية عالية وقابلية للتشغيل مقارنة بالقوات الحكومية، مما أدى إلى تعميق حالة الفوضى وانعدام الأمن في ليبيا[1].

على النقيض من ثورة تونس فإن انعدام الأمن في ليبيا وعدم الاستقرار السياسي والتعقيد في عصر ما بعد القذافي، شجع المتطرفين ومنظمات الإرهاب والجماعات المناهضة للانتفاضة على الازدياد نتيجة تدخل قوى خارجية تدعم وتمول مجموعات محلية متصارعة مختلفة، مما أثر أيضا على توازن القوة وتوزيعها.

إن فجوة السلطة السياسية ما بعد القذافي في ليبيا ضمنت الملاذ الآمن للمنظمات الإرهابية فعلى سبيل المثال أصبح داعش أحد أهم التحديات الأمنية في الوطن العربي، حيث استولى على مدينة درنة الواقعة في شرق ليبيا على ساحل البحر الأبيض المتوسط نهاية عام 2014، وهي قريبة من الحدود المصرية، وأدى إلى خلق تهديد أمني جديد في المنطقة، ففي نوفمبر 2014 تبنى التنظيم الإرهابي انفجار السيارات المفخخة في الجزء الشرقي من ليبيا وبالتحديد في طبرقة وبنغازي وقاعدة الأبرق الجوية وعلى إثر ذلك قامت القوات الجوية الليبية بغارات في مناطق تمركز داعش بدرنة، كما شن الجيش الليبي هجوما لكسب السيطرة على درنة في ديسمبر 2014 لتحقيق الانتصار على أرض المعركة وضمان السيطرة على المناطق المتنازع عليها[2].

إن استيلاء تنظيم داعش على مدينة درنة واكتسابة وجودا في ليبيا زاد من اهتمام البلدان المجاورة والإقليمية بالأزمة الليبية، وأدت التهديدات الأمنية الناجمة عنه إلى استخدام الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية للقوة ضد ذلك التهديد، على الرغم من أن الجيش الليبي وتحالف الميليشيات أعلنوا وقف إطلاق النار بعد محادثات الأمم المتحدة في جنيف استمرت الهجمات، وأسفر الهجوم عن مقتل تسعة أشخاص

[1] Levent Baştürk, "Libya'da Darbe mi Oldu? [A Coup in Libya?]", World Bulletin, 12 October 2013, http://www.dunyabulteni.net/haber/277261/libyada-darbe-mi-oldu-levent-basturk
[2] "Libya Bombings: Tobruk and al-Bayda Attacked", BBC News, 12 November 2014, http://www.bbc.com/news/world-africa-30018894,

في فندق كورينثيا في طرابلس[1]؛ وبعد تبني داعش مسؤولية الهجوم على الفندق وإصدار فيديو يحتوي على قطع رأس 21 من المسيحيين الأقباط المصريين في منطقة البحر الأبيض المتوسط في بداية عام 2015، زاد اهتمام المجتمع الدولي بالأزمة الليبية، فقد دعا ماتيو رينزي رئيس الوزراء الإيطالي الأمم المتحدة إلى تنفيذ مهمة أقوى في ليبيا لأن أوروبا يتعين عليها أن تتوقف عن النوم مع استمرار الجماعات الجهادية في الازدهار المستمر والمتواصل بالقرب من حدود أوروبا[2]، وأعرب الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند عن تأييده للجهود الإيطالية الرامية إلى إنهاء الأزمات السياسية في ليبيا في بيان صحفي بالاشتراك مع رئيس وزراء إيطاليا في مؤتمر القمة الفرنسي – الإيطالي في قصر الإليزي في 2015 في باريس[3].

كما أجرى الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند مكالمة هاتفية مع نظيره المصري بعد ذبح داعش للمصريين، بشأن الخطوات الواجب اتخاذها ضد التنظيم وقد أكدت المناقشة بين الاثنين على أهمية اجتماع مجلس الأمن وأهمية اتخاذ المجتمع الدولي تدابير جديدة[4].

وفي ظل الشعور الناجم عن التهديد المتصور لداعش الذي يقترب من الحدود الأوروبية دعا أنجيلينو ألفانو وزير الداخلية الإيطالي لتدخل الناتو من الجديد في ليبيا بقوله "داعش على الباب وليس هناك وقت لإهداره"، كما تدخلت مصر في ليبيا من خلال شن غارات جوية على أهداف داعش ودعت المجتمع الدولي (وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) لعملية عسكرية مشتركة ضد داعش في ليبيا، وأيد وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند النداء المصري وعمليته بقوله "إن الأعمال الوحشية

[1] Bruce St John, "Libyan Myths and Realities,
" http://forsvaret.dk/FAK/Publikationer/Research%20Papers/Documents/Libyan_Myths_and_Realities.pdf, p. 5.
[2] Jack Moore, "Italy Ready to Lead Coalition in Libya to Prevent 'CaliphateAcross the Sea'", Newsweek, 16 February 2015,
http://europe.newsweek.com/italy-ready-lead-coalition-libya-prevent-caliphate-europes-shores-307100.
[3] "Hollande Urges Political Deal in Libya", Al Arabiya, 24 February 2015,
http://english.alarabiya.net/en/News/middle-east/2015/02/24/France-supports-Italy-s-U-N-efforts-to-end-chaos-in-Libya-.html
[4] Cassandra Vinograd, "Libya Faces ISIS Crisis: Italy Wants NATO Intervention", NBC News, 16 February 2015,
http://www.nbcnews.com/storyline/isis-terror/libya-faces-isis-crisis-italy-wants-nato-intervention-n306896

تعزز تصميمنا على العمل مع شركائنا لمواجهة التهديد الإرهابي المتزايد لليبيا في المنطقة"[1]، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية لم توافق على التدخل العسكري المصري ضد أهداف داعش في ليبيا، بل إنها حبذت إيجاد حل سياسي سلمي للتغلب على مشكلة الحكم المزدوج وهيكلة القوات المسلحة لتوحيد البلد[2].

من ناحية أخرى قد ينظر للغارات الجوية التي شنتها مصر على أهداف داعش في ليبيا على أنها تحالف مع إيطاليا ضد التهديدات العسكرية الإقليمية؛ ومؤشرا على موقفها المؤيد لحفتر في الأزمة السياسية في ليبيا ضد الأطراف الآخرى، وفي حين تعمقت أزمة الحكومتان المصرية وطرابلس أعلنت شركة النفط الوطنية في ليبيا ومقرها طرابلس أنها ستظل محايدة في المناقشات السياسية ومواصلة الشراكات السليمة مع شركات النفط الدولية[3].

في 5 جانفي 2015 تم تفجير سفينة ناقلة يونانية تم تأجيرها من قبل شركة نفط الشمال من قبل القوات الجوية الليبية بسبب عدم الحصول على التصريح والتصرف بشكل مريب، وأدى الهجوم إلى مقتل اثنين من أفراد الطاقم[4]، وبالمثل قصفت القوات الجوية الليبية سفينة شحن تركية Tuna-1 قبالة ميناء طبرقة في ماي 2015، وجهت الحكومة الليبية انتقادات لتركيا لإرسالها أسلحة إلى الميليشيات في حين رفضت تركيا ادعاءات الحكومة الليبية، وأعلنت وزارة الخارجية التركية أن "السفينة Tuna-1 التي تحمل علم جزر كوك وقد هوجمت في المياه الدولية على بعد نحو 13 ميلا [21 كيلومترا] قبالة ساحل طبرقة عندما كانت تحمل شحنة جافة من إسبانيا "[5]، وأدانت الشركة الهجمات وأشارت إلى آثارها السلبية على الأمن الإقليمي بقولها "إن هذه الأعمال المسلحة تستهدف الإضرار بالأمن وعدم الاستقرار وتعريض الملاحة في البحر الأبيض المتوسط للخطر"، وحمل الهجوم اعتراف تركيا رسميا بالحكومة التي

[1] Roisin O'Connor, "Egypt's President al-Sisi Calls for International Intervention against ISIS in Libya", Independent, 17 February 2015, http://www.independent.co.uk/news/world/egypts-president-al-sisicalls-for-international-intervention-against-isis-in-libya-10050836.html.

[2] Nancy A. Youssef, "U.S. Won't Back Egypt's Attacks on ISIS", The Daily Beast, 19 February 2015, http://www.thedailybeast.com/articles/2015/02/18/u-s-won-t-back-egypt-s-attacks-on-isis.html

[3] Ulf Laessing, "Tripoli-based Libyan State Oil Firm Says Will Remain Independent", Reuters, 18 December 2014,

[4] "Greek-Owned Tanker Bombed in Libyan Port", The Guardian, 5 January 2015, http://www.theguardian.com/world/2015/jan/05/greek-ownedtanker- bombed-libyan-port-araevo

[5] "Turkish Cargo Ship Comes under Attack off Libya, 1 Dead", Anadolu Agency, 11 May 2015, http://www.aa.com.tr/en/turkey/turkish-cargoship-comes-under-attack-off-libya-1-dead/48605

تتخذ من طبرق مقرا لها[1]، وكانت أقرب إلى الحكومة التي تتخذ من طرابلس مقرا لها، أعلن مجلس شورى درنة أنه شن عملية عسكرية ضد داعش لتخليصها من قوات داعش، وواصل التنظيم مهاجمة الجماعات المسلحة المنتسبة إلى كل من الجيش الوطني الليبي وقوات الدفاع الوطنية[2].

توفي أكثر من 25 شخصا في الصراع الذي نشب في أوت 2015 بين داعش وجماعات الميليشيات المسلحة في سرت، وأدلى شيباني أبو حمود السفير الليبي لدى فرنسا، بتصريح لوكالة فرانس برس مفاده أن 150–200 شخص قد لقوا حتفهم في ذلك الصراع، كما دعا المجتمع الدولي إلى التدخل في ليبيا بعد المجزرة[3].

كما دعت حكومة طبرقة الدول العربية إلى شن غارات جوية على أهداف داعش في سرت وقامت قوات حفتر بشن عملية باسم البنيان المرصوص في عام 2016، استهدفت مواقع لتنظيم الدولة الاسلامية في سرت، وعلى إثرها تمت السيطرة على مناطق الهلال النفطي الليبي، كما واصلت زحفها باتجاه الجنوب لبسط سيطرتها عليه.

وفي ديسمبر 2017، أعلن خليفة حفتر في خطاب بمناسبة الذكرى الثانية لتوقيع اتفاق الصخيرات عن انتهاء صلاحيته، ليباشر حملته في أفريل 2019 تحت مسمى بركان الغضب بهدف السيطرة على طرابلس وفرض سيطرته على الغرب الليبي، بالرغم من الجهود الدولية للتسوية السلمية كان آخرها انعقاد مؤتمر برلين في جانفي 2020.

على الصعيد الإقليمي أدى انعدام الأمن وعدم الاستقرار في ليبيا إلى تهديد البلدان المجاورة لها وكانت مالي واحدة من أكثر البلدان تضررا من الأزمة الليبية منذ عام 2011، بحيث تم تنشيط تمرد الطوارق في شمال مالي بسبب الحدود غير الخاضعة للرقابة مع ليبيا مما أدى إلى استفحال ظاهرة

[1] Levent Baştürk, "Türk Gemisine Saldırı: Libya'da Balans Ayarı [The Attackon the Turkish Ship: Balancing in Libya]", Al Jazeera, 1 June 2015, http://www.aljazeera.com.tr/gorus/turk-gemisine-saldiri-libyada-balans-ayari-0

[2] "Libyan Coalition Takes on ISIL in Derna", Al Jazeera, 14 June 2015, http://www.aljazeera.com/news/2015/06/libyan-coalition-takes-isilderna-150614154212469.html

[3] "200 Reportedly Killed by ISIS in Sirte Massacre", Alwasat, 14 August 2015, http://en.alwasat.ly/en/news/libya/1061/200-reportedly-killedby-ISIS-in-Sirte-Massacre.htm

الاتجار بالأسلحة، كما أدى التنوع الفعلي في الهيكل الحكومي إلى انقسام في نهج القوى الخارجية فيما يتعلق بدعم حكومة طبرقة أو حكومة طرابلس، وقد تسبب هذا التنوع على الصعيدين السياسي والعسكري في ليبيا في عدم الاستقرار الإقليمي، وبالتالي فإن الجمع بين الجانبين السياسيين في ليبيا من شأنه أن يضمن الاستقرار السياسي الداخلي والأمن الإقليمي[1].

المطلب الثالث: الاستجابة الجزائرية للتحولات الإقليمية المغاربية.

بعد تطورات الأحداث التي عاشتها المنطقة المغاربية، وما رافقها من حالة انهيار للدولة الليبية في ظل غياب مؤسسات الحكم المركزي التي عرفتها طوال حقبة حكم معمر القذافي، كان لزاما على الدولة الجزائرية تبني استراتيجية ثابتة وواضحة في أهدافها ووسائلها، وإعداد سياسات تجاه أزمة ليبيا تكون معبرة عن توجهات صناع القرار في الجزائر حول سبل الحفاظ على الدولة في ظل الأزمة الليبية[2].

حرصت الجزائر في بدايات الأزمة الليبية على تجنب اتخاذ مواقف داعمة لأي من أطراف النزاع، وذلك لتعاطف الجزائر مع النظام الليبي، فالجزائر لم تطالب برحيل القذافي ولم تطرد السفير الليبي لديها لأنه من مبادئ السياسة الخارجية للجزائر عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فموقف الجزائر يقوم على إدراك سياسي مفاده أنه لا فائدة لها من بقاء النظام الليبي أو رحيله، وبالتالي لا وجود لمكاسب سياسية من دعم أحد طرفي النزاع، فدعم نظام القذافي قد يجلب ردة فعل من قبل الدول الداعمة للانتفاضة الليبية، في حين أن دعم المعارضة قد يؤلب الجبهة الداخلية ضد النظام الحاكم في الجزائر والمطالبة بالتغيير الداخلي[3].

كان الموقف الجزائري محايدا في مسألة التغيير التي عاشتها ليبيا، إذ لم تطالب الجزائر برحيل القذافي ولم تقم بطرد سفير ليبيا المعتمد لديها المعين من قبل النظام الليبي، كما أنها لم تقم بتأييد المعارضة ومساندتها، وإقامة قنوات اتصال معهم وتقديم دعم دبلوماسي أو عسكري لهم.

---

[1] Engel Andrew, Libya as a Failed State: Cause, Consequences, Options,Washington, DC, The Washington Institute For Near East Policy,Research Note, No. 24, 2014, p.06.

[2] علياء محمد عبد الجواد المنصوري، **تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال إفريقيا، الجزائر أنموذجا(2011-2020)**. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2021، ص 110.

[3] عبد النور بن عنتر، **العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا**. مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2011، ص 03.

برز الموقف الجزائري تحديدا عند رفض التدخل الخارجي في الأزمة الليبية، من طرف حلف الشمال الأطلسي، حيث صوتت الجزائر بالرفض على اللائحة العربية الصادرة عن الجامعة العربية في مارس 2011، والتي نصت على دعوة الأمم المتحدة للتدخل عسكريا في ليبيا وحظر الطيران عليها وهو ما مهد الطريق أمام حلف الناتو للتدخل عسكريا في ليبيا بناءا عن القرار الدولي رقم 1973 الصادر عن مجلس الأمن في عام 2011[1].

كما أن القيادة الفرنسية لعمليات الناتو في ليبيا ضاعفت من حسياسية الجزائر من العمليات العسكرية في ليبيا، لاسيما وأن فرنسا تعتبر العدو التاريخي للجزائر وتسعى لإعادة نفوذها في المنطقة من خلال ليبيا، استنادا إلى الإرث الاستعماري إضافة لزيادة حضورها الاقتصادي وتعويض الشركات المغادرة لليبيا من جراء الأزمة وهو ما يهدد المكانة الحيوية التي تسعى الجزائر لاكتسابها في شمال إفريقيا، كما يفتح المجال للجوسسة الفرنسية على الجزائر.

وبسبب تعاون المجلس الانتقالي وتنسيقه مع حلف الناتو للقيام بعمليات في ليبيا زاد من حدة الارتياب الجزائري منه، ولقد تعزز هذا الارتياب بعد حصول الجزائر على معلومات تفيد بأن المقاتلين الاسلاميين الليبيين الذين قاتلوا مع الجماعات المسلحة في الجزائر والذين تم تسليمهم لنظام القذافي يشاركون في الحرب إلى جانب المجلس الانتقالي[2]؛ وجاء الموقف الجزائري من الثورة في ليبيا متسقا مع السياسة الأمنية الجزائرية المبنية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم الانحياز لطرف على حساب الطرف الآخر في النزاعات الداخلية.

ومع سيطرة الثوار على أجزاء كبيرة من ليبيا وبداية الحسم العسكري لصالحهم على حساب نظام القذافي، ومع تزايد اعتراف الدول بالمجلس الانتقالي بما في ذلك المغرب، والتي تعتبر المنافس الأول للجزائر في المنطقة الإقليمية وما يشكله من تهديد للمصالح الحيوية والمكانة الاقليمية، جاء القرار الجزائري بالاعتراف بالمجلس الانتقالي في سبتمبر 2011[3].

---

[1] فؤاد علي وهاب، قضايا ودراسات في الشأن السياسي لدول المغرب العربي. الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015، ص 102.

[2] Pargeter alison , libya : the rise and fall of qaddafi. New York : yale university press, 2013, p 04.

[3] منصور لخضاري، **مرجع سبق ذكره**، ص 208 .

وبسقوط نظام القذافي في نوفمبر 2011، قام مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الانتقالي بزيارة إلى الجزائر، التقى خلالها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، وقد تناول الجانبين انتشار السلاح على الحدود وإجراءات ضبطها، في ظل الفوضى التي تشهدها ليبيا وغياب مؤسسات تكفل السيطرة الكاملة على البلاد، وتوصل الطرفان في مارس 2012 إلى اتفاق حول مراقبة الحدود باشرت الجزائر على اثره زيادة عدد القوات والمعدات التي تضمن المراقبة الفعالة لحدودها مع ليبيا.

شهدت الأزمة الليبية تطورات في سنة 2014 تمثلت في انقسام البلاد سياسيا وعسكريا حيث برزت الى جانب المجلس الانتقالي حكومة الوفاق بطبرقة، وخليفة حفتر كقائد للجيش الوطني الليبي، وقد اتخذت الجزائر موقف الحياد من طرفي النزاع وعدم تقديم أي مساعدة لأي طرف على حساب الآخر مع دعم وتقديم حل وتسوية النزاع بالوسائل السلمية، خلافا لما انتهجته بعض الدول الاقليمية والعربية والتي اختارت الانحياز لأحد طرفي النزاع، كما اتجهت المواقف الجزائرية للرفض القاطع لأي تدخل أجنبي في ليبيا ورفض مقترحات التقسيم، وهو ما عبر عنه الرئيس الجزائري الحالي عبد المجيد تبون عبر وسائل الاعلام في جويلية 2020، من خلال اطلاقه لمصطلح الصوملة أي تحويل ليبيا لصومال جديدة[1] واستضافت الجزائر مجموعة من الحوارات التشاورية بين الفرقاء الليبيين مهدت الطريق لتوقيع اتفاق الصخيرات بالمغرب في ديسمبر 2015[2].

وانتهجت الجزائر سياسة متوازنة تقوم على بناء علاقات مع جميع أطراف الأزمة الليبية بحيث تبنت اتفاق الصخيرات، فأبقت الصلة مع القيادة في الشرق الليبي، كما استقبلت عقيلة صالح رئيس برلمان طبرقة في نوفمبر 2016، ثم اللواء خليفة حفتر في ديسمبر من نفس السنة، وهو ما اعتبر بمثابة اعتراف ضمني ببرلمان طبرقة والجيش الوطني الليبي في الشرق[3].

---

[1] عبد الرزاق بن عبد الله، تبون يكشف عن مبادرة حول ليبيا ويلمح لرفض تسليح القبائل. وكالة الأناضول، 2020.07.20. https://www.aa.com./tr/ar/1915878

[2] محمد الشيخ، ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح: التحديات والآفاق. **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد71، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن ، ص28.

[3] محمد عبد الكريم، **ليبيا ما بعد القذافي: أزمة القوى الاسلامية وخيارات العنف**. مصر: مركز البحوث والدراسات السياسة، 2019، ص68.

نبع الموقف الجزائري من الأزمة في ليبيا الرافض لتقديم دعم للنظام الليبي أوالمعارضة، نتيجة للروابط التاريخية التي جمعت بين الشعب الليبي والشعب الجزائري أثناء ثورة التحرير الجزائرية، فليبيا كانت من بين الدول التي قدمت مساعدات كبيرة للجزائر في معركتها ضد الاستعمار الفرنسي، إضافة إلى التجانس الاجتماعي بين شعوب المنطقة، فالمنطقة المغاربية تحوز على قبائل متصلة فيما بينها كالطوارق، وقد ربطت بينها صلات القرابة كالمصاهرة ما جعلها تشكل نسيج اجتماعي متجانس.

خلال الفترة اللاحقة، ورغم استمرار المواجهات المسلحة داخل التراب الليبي، إلا أن الموقف الجزائري ضل متمسكا بالتسوية السلمية وبذل الجهود من أجل الوساطة في ظل التنافس الإقليمي في ليبيا ودعم الأطراف المتنازعة كل حسب ما يهدف إليه، كما أصدرت الجزائر مجموعة من التصريحات والتنديد بالوضع مع التأكيد على انتهاج السبيل السلمي وقنوات الحوار وتفعيل المسار الدبلوماسي الذي يوصل للتسوية السلمية للأزمة، وهو ما تم التأكيد عليه في اعلان تونس فيفري 2017، الذي شارك في صياغته كل من مصر تونس والجزائر، والتي دعت لدعم التسوية السياسية الشاملة في ليبيا وتحقيق المصالحة تحت رعاية دول الجوار والأمم المتحدة، والتمسك بالحل السلمي دون تدخل خارجي لحل الأزمة[1].

بعد انفراج الأزمة الداخلية التي عاشتها الجزائر سنة 2019، والتي توجت بتنظيم انتخابات رئاسية في ديسمبر من نفس السنة، وتولي عبد المجيد تبون رئاسة الجزائر، والذي بدوره بادر إلى إعادة تفعيل الدور الدبلوماسي للجزائر في المنطقة، عبر الاهتمام بالأحداث التي تعيشها ليبيا في تلك الفترة خاصة في ظل تقدم خليفة حفتر نحو طرابلس ومحاولة السيطرة عليها، وقد عبرت الجزائر عن رفضها لهذا الفعل واعتبار طرابلس عاصمة الدولة الليبية خط أحمر لا يجب تجاوزه من أي طرف، كما أكدت الجزائر تمسكها بالحل السلمي للأزمة، رافضة سيناريو الحسم العسكري المدعوم من قبل دول إقليمية كمصر والإمارات، والتدخل العسكري التركي.

كما استقبلت الجزائر في جانفي 2020، كلا من وزير خارجية تركيا ورئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج، وتزامن ذلك مع دعوة الجزائر مجلس الأمن الدولي لتحمل مسؤولياته في إحلال الأمن

[1] هاشم الموسوي،إعلان تونس الوزاري لدعم التسوية السياسية في ليبيا. أخبار العالم العربي، 2017.02.20، الموقع الإلكتروني. https://www.arabic.rt.com/middle_east/864430

و السلم في ليبيا دون أي تدخلات أجنبية، كما شاركت الجزائر ممثلة في رئيسها عبد المجيد تبون في مؤتمر برلين حول ليبيا، والذي أكد في بيانه الختامي على وقف إطلاق النار بين أطراف النزاع وحظر التسلح في ليبيا، والعودة للمسار السياسي دون التدخل الأجنبي ورفضه، كما تم عقد مؤتمر آخر احتضنته الجزائر لبحث نتائج مؤتمر برلين، إلا أن مخرجات هذه المؤتمرات لم يتم الالتزام بها في أرض الواقع مع استمرار القتال وتصاعده، كما أبدت الجزائر القيام بدور الوساطة بين مختلف أطراف النزاع من أجل التسوية السلمية للأزمة الليبية في ظل احترام وحدة ليبيا وسيادة الليبيين دون الحاجة للتدخل الخارجي أو تسليح القبائل، وخاصة وأن الجزائر محل ثقة كافة أطراف النزاع وذلك بسبب مواقفها الرافضة لدعم طرف على حساب الآخر، ما شكل قناعة لدى أطراف النزاع أن الجزائر أحسن طرف يمكنه أن يقود المفاوضات بينها للوصول لحل سلمي للنزاع[1].

إن الاستجابة الجزائرية للأزمة الليبية حافظت على منحنى ثابت تميز برفضه للتصعيد والحياد دون الانحياز لأي طرف من أطراف النزاع، وظل التوجه الجزائري نحو الحل السلمي للأزمة الليبية عن طريق التوافق وذلك انطلاقا من الوعي الجزائري بضرورة وقف الاقتتال والانفلات الأمني الذي يعتبر أكبر مهدد للأمن الجزائري، والعودة للمسار الدبلوماسي لحل الخلافات وبناء مؤسسات دولة قادرة على فرض وجودها داخل إقليم الدولة، ومنه تحقيق السلم وعودة الاستقرار في المنطقة مع الرفض القاطع لأي تدخل أجنبي في الأزمة الليبية يمكن أن يأزم الوضع ويعرقل مسار المصالحة بين أطراف النزاع الليبي، خاصة في ظل التكلاب الذي عرفته المنطقة بعد الإنتفاضات العربية، ومحاولة الدول الأجنبية الإقليمية والدولية تحقيق مصالحها عبر السعي الدائم لتدعيم طرف على حساب الآخر، وسعيها الدائم لتحقيق مصالحها وفرض تواجدها في المنطقة كدولة محورية في الإقليم المغاربي وملأ الفراغ الذي يمكن أن يستغل من قبل القوى الأجنبية، ما يزيد من شدة وتعقيد التهديدات الأمنية المصدرة للجزائر وصعوبة مواجهتها في ظل التكاليف الباهضة التي تستلزم للقيام بذلك.

[1] علياء محمد عبد الجواد المنصوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 120.

خلفت الأزمة الليبية العديد من التحديات على الساحة الإقليمية المغاربية، دفعت بالجزائر إلى اتخاذ مجموعة من السياسات لحماية إقليمها الجغرافي، كما بادرت لحث لأطراف الأزمة للوصول إلى أرضية اتفاق تضمن السلام والأمن في ليبيا والمنطقة المغاربية ككل، خاصة وأن انعكاسات الأزمة الليبية وصلت لمنطقة الساحل الإفريقي، وكون الجزائر تتربع على حدود شاسعة في المنطقتين وضمن العمق الإستراتيجي للمنطقة المغاربية والساحل الإفريقي، جعلها محط أنظار الدول الإقليمية والعالمية للعب دورها كدولة محورية في سبيل الوصول إلى حل نهائي للأزمة الليبية.

كان للأزمة الليبية جملة من التأثيرات المهددة للأمن الجزائري نتيجة لتفاقم الأوضاع الأمنية فيها، انعكست على الإقليم المغاربي بشكل عام عبر تعزيز نشاط الجماعات المتطرفة في العمق الجنوبي للجزائر ما نتج عنه زيادة الانفاق العسكري، إضافة لتهديد المصالح الاقتصادية للجزائر في ليبيا، أما التأثير على المستوى الجيوسياسي فكان لحالة الضعف التي تشهدها ليبيا وما انعكس ذلك على المنطقة في ظل بروز فرضية التقسيم لدولة ليبيا وامتداده للدول المجاورة، والتدخلات الأجنبية مع محاولتها إنشاء قواعد عسكرية لها في ليبيا، شكلت تهديد لأمن واستقرار المنطقة، كل ذلك دفع لبلورة سياسة جزائرية تتجاوب مع الأزمة الليبية بما يضمن مصالحها وتجنب التهديدات المصاحبة للأزمة.

المبحث الثاني: الوضع الأمني في الساحل الإفريقي: دراسة في التفاعل الجزائري

كثيرا ما توصف قارة إفريقيا بأنها من بين أكثر القارات اضطرابا في العالم، بحيث شكل بناء السلام تحديات معقدة للمجتمعات الإفريقية والدول المتضررة من الصراعات وعدم الاستقرار والمنظمات الدولية وحلفائها على حد سواء، إلا أن إفريقيا أظهرت استعدادا ملحوظا للاضطلاع بمهام إدارة الأزمات والانخراط في التعاون المتبادل بين الدول من أجل استعادة الاستقرار من خلال القنوات الدبلوماسية والتفاوض ونشر العمل المشترك، وهو ما يشكل واحد من بين نقاط القوة لتجاوز النزاعات ومن بين المناطق الإفريقية التي تعاني حاليا من أزمة صراع وتهديد للحياة الطبيعية السلمية منطقة الساحل والتي تعد من بين أكثر المناطق الجغرافية صعوبة محليا، حيث تعترضها بيئة قاسية وقاحلة خاضعة لضغوط تغير المناخ، إضافة إلى القاعدة الاقتصادية الضعيفة، كما أنها تتميز بأعلى مستويات الفقر في العالم.

ولكنها أيضا منطقة تتميز بثقافة قوية للعمل الحكومي الدولي التعاوني في التصدي للمشاكل المشتركة، فهي محددة ضمن السياق الأوسع لغرب افريقيا بسجل طويل من استعراض الدعم للمعايير الأساسية للحكم، والتعاون المشترك في حل الصراعات ومواجهة الأخطار التي تهدد الامن.

المطلب الأول: التعريف بمنطقة الساحل الإفريقي.

قبل أن نتعمق في جغرافيا الساحل الإفريقي لابد من شرح مفهوم الساحل، والذي يعني الشريط الصحراوي الفاصل بين إفريقيا الجنوبية عن منطقة شمال إفريقيا، تطور المفهوم إلى أن أصبح يعبر عن القوس أو الهلال الذي يبدأ من المحيط الأطلسي في الغرب الإفريقي إلى البحر الأحمر شرق السودان، ويضم مجموعة من الدول الأعضاء في اللجنة الدائمة لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل كبوركينافاسو، الرأس الأخضر، غامبيا، غينيا بيساو، موريتانيا، مالي والنيجر، التشاد، السنغال، بالإضافة إلى السودان و أجزاء من الحدود الجنوبية للجزائر ونيجيريا وإريتريا وأثيوبيا[1].

[1] سمير قلاع الضروس، منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها الاستراتيجية في إفريقيا: دراسة جيوسياسية. **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، المجلد06، العدد02، الجزائر، 2020، ص337.

مصطلح "الساحل" هو كلمة عربية تعني "الشاطئ" على كلا الجانبين، ويشمل الساحل الأراضي العشبية، والمناطق شبه القاحلة والصحراوية (الصحراء الكبرى)، يسكنها البدو الرحل والرعاة ، واعتبرت منطقة عبور وطريق التجارة العابرة للصحراء الكبرى نحو كل الاتجاهات، كما أنها مراكز للحضارة مثل تمبكتو، وغاو، وجنيه، وظهرت بها إمبراطوريات قوية مثل إمبراطورية سونجاي ، وكاليبت سوكوتو.

وتغطي منطقة الساحل الإفريقي البلدان الواقعة بين المحيط الأطلسي غربا وجنوبا والصحراء الكبرى شمالا، وإفريقيا شبه الرطبة جنوبا، وفقا للجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، وعرفت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منطقة الساحل الإفريقي على أنها المنطقة الانتقالية بين شمال الصحراء الأفريقية إلى الشمال وسافانا الرطبة إلى الجنوب والتي تمتد على مسافة 5500 كلم تقريبا عبر خطوط العرض الجنوبية الوسطى لشمال إفريقيا بين المحيط الأطلسي و البحر الأحمر في شريط عرضه 450 كلم، وهي تتألف من أكثر من 2.5 مليون كلم مربع من الأراضي القاحلة والمروج شبه بحرية[1].

https://fr.mapsofworld.com/afrique

[1] A Giannini and R Saravanan, Oceanic forcing of Sahel rainfall on interannual to interdecadal time scales. **science journals**, vol 302, issue 5647, unit states american, 2003,P1027.

من خلال الخريطة يمكننا ملاحظة أن الساحل منطقة سافانا مستوية مع قليل من التضاريس المرتفعة وسلاسل الجبال فهي منطقة غير متنوعة جغرافيا، لكن هناك بعض الاختلاف الجغرافي الذي يتم ملاحظته خاصة بين المناطق الجنوبية والمناطق الشمالية من حيث الغطاء النباتي، وقد لعب التغير المناخي دورا هاما في خريطة الساحل الإفريقي لتشمل منطقة الصحراء الكبرى وبعض الدول التي تتقارب مع هته المنطقة اثنيا وعرقيا، وخزانا لبعض الموارد الطبيعية، وبلغة الأرقام نجد منطقة الساحل الإفريقي تغطي حوالي 30 بالمائة من مساحة القارة الإفريقية[1].

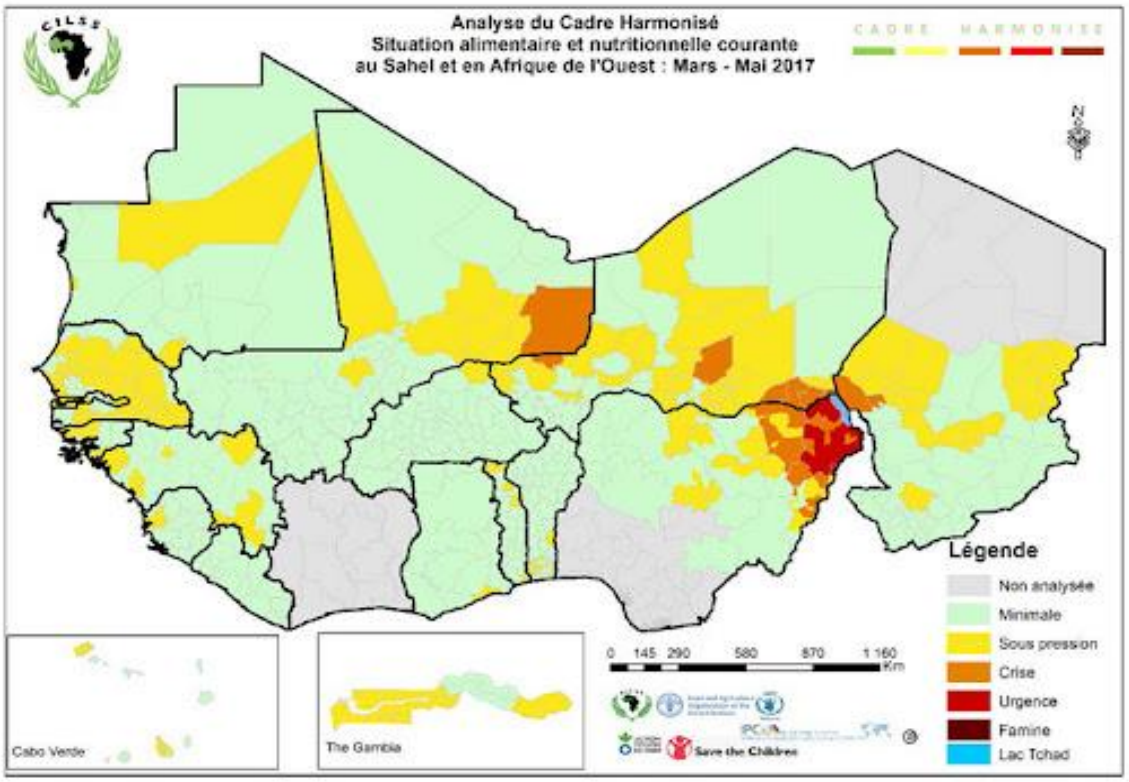

https://www.fao.org/emergencies/ressources/cartes/detail/fr/c/1114394

تواجه هذه المنطقة العديد من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مثل التغيير الديمغرافي السريع، الفقر والإقصاء، نقص التعليم والبطالة، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية كالفيضانات

[1] سمير قلاع الضروس، **مرجع سبق ذكره**، ص337.

وتردي الأراضي والتي تشكل دوافع مؤثرة للهجرة[1]، ويعيش حاليا ما يقارب 4،5 مليون فرد في حركة مستمرة في مختلف أنحاء المنطقة، وهو ما يزيد لثلاثة أضعاف تقريبا ما كان عليه في عام 2012 نتيجة للفوضى في ليبيا وعدم الاستقرار وانعدام الأمن في مالي وتصاعد العنف والهجمات الإهابية، مما أثر سلبيا على الأمن والاستقرار في المنطقة، وساهمت هذه العوامل في التأثير على المجتمعات المحلية والتي تتسم بارتفاع نسبة الفقر فيها، وقد أدى التشريد الواسع النطاق نتيجة الأزمات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي إلى تفاقم هشاشة الوضع الإنساني فعلى سبيل المثال تجاوز انعدام الأمن الغذائي حافة حالات الطوارئ في العديد من المناطق في دول الساحل لاسيما حوض بحيرة التشاد[2].

ويتسم الواقع الأمني والتنموي في منطقة الساحل بالصراع والتخلف الإنمائي، وهما سمتان دائمتان لمناطق الساحل، وتأتي أربعة من بلدان الساحل الخمس وهي بوركينافاسو ومالي وموريتانيا والنيجر في المرتبة الثلاثين السفلى على مؤشر التنمية البشرية لسنة 2013.

وتشير الأسباب المباشرة إلى الأحداث، والجهات الفاعلة، والحركات، والحقائق الملموسة واللحظات المحددة التي تؤدي إلى تضخيم وتحفيز التوترات الكامنة والمظالم القائمة، التي تؤدي إلى حالات عنف ومن الأمثلة على ذلك في منطقة الساحل العوامل التالية: الانقلابات العسكرية والتمرد الانهيار الاقتصادي؛ والنقص(المرتبط بالجفاف والمجاعة)؛ والتشكيك في النتائج الانتخابية والصراعات بين النخب من أجل السلطة؛ وانتشار الأيديولوجيات المتطرفة؛ وصعود الحركات والمشاعر القومية والسياسية العرقية؛ والانفجار الديمغرافي للشباب.

إن المتغيرات القائمة على استدامة الصراعات هي عوامل خارجية تطيل أو تكرر دورات الصراع العنيف وتمنح هذه الأخيرة دينامكية مستقلة، وفي بعض الحالات، تتداخل هذه المتغيرات والأسباب المباشرة، ومن بين المتغيرات التي من المرجح أن تؤدي إلى استمرار الصراع في منطقة الساحل، انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ والجريمة المنظمة؛ والشبكات الإجرامية والأساليب غير الملائمة

[1] Patrick Gonzales**, Tree Density And Species Decline in the African Sahel Attributa-ble to Climate,** Journal of Arid Environments 78**,** university of california, unit states, 2012, pp55-64.

[2] Nations Unies Commission èconomique por l'Afrique, conflict in the Sahel region and the developmental consequences,

أو الفاشلة لإدارة الصراعات؛ والفساد وتشغيل العمليات الأمنية لتحقيق مكاسب شخصية؛ والتدخلات الخارجية غير الملائمة؛ والعوائق الاستراتيجية.

وبغية تحليل أسباب وعواقب الصراعات في منطقة الساحل، من الضروري فهم الديناميكيات والروابط المتبادلة التي تجعل الحيز الاجتماعي – الثقافي والسياسي والاقتصادي المعروف باسم الساحل معقدا للأمن الإقليمي، ومن المهم بنفس القدر أن نفهم الديناميكيات الخارجية التي جعلت من منطقة الساحل مشكلة أمنية بصورة تدريجية بوصفها مسألة رئيسية تهم الأمن الدولي والإقليمي.

المطلب الثاني: التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة الأزمة المالية.

لقد أدى تغير الوضع الإقليمي على مستوى المنطقة المغاربية على إثر انهيار نظام معمر القذافي في ليبيا عام 2011، إلى تحول الوضع الداخلي في مالي وذلك بعد التمرد الداخلي والحملة الجوية العسكرية الأنجلو– فرنسية على مالي، وتزامن ذلك مع تجدد تصاعد النشاط الانفصالي في شمال مالي وتسارع حركته بشكل كبير، خاصة بعد فرار المقاتلين من أصل الطوارق من ليبيا والعودة إلى ديارهم محملين بمختلف الأسلحة بعد هزيمة معسكرهم بقيادة القذافي في الصراع الليبي ليتم انضمامهم إلى الحركة الانفصالية الجديدة والتي تعرف باسم الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، وقد تحالفت هذه المجموعة مع المقاتلين الجهاديين المتواجدين في شمال مالي لشن هجمات في أوائل 2012 في الشمال المالي سيطرت بموجبها على مجموعة من المستوطنات في الشمال كيدال وغاو وتومبكتو، وهو ما دفع بالجيش للقيام بانقلاب على الرئيس المنتخب في باماكو، في ظل انهيار معنويات الجيش المالي، أصبحت بموجبه سلطة الحكومة مقصورة على النصف الجنوبي من البلاد في حين أن الجهاديين قاموا بتهميش الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، وفرضوا الحكم الاسلامي على المدن الشمالية الرئيسية.

وكان هذا الحدث التحويلي الذي أدى الى تدويل مسائل الأمن في الساحل، وكان من الواضح في تلك الفترة أن الجيش المالي لن يتمكن من هزيمة الجهاديين واستعادة سلطة الدولة في الشمال، حيث لم تكن القوات المسلحة المالية تفتقر إلى المعدات اللازمة، الخبرة القتالية الصحراوية والقدرة على التخطيط الاستراتيجي فحسب، بل كانت تفتقر أيضا إلى الثقافة المؤسسية المتماسكة المطلوبة للقتال، وفي هذا

الصدد، بدأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في وضع خطط لإعادة السيطرة الحكومية على شمال مالي، وعلى مدى أكثر من عقدين من الزمن، طورت دول غرب إفريقيا ثقافة سياسية تجمع بين الدبلوماسية التعاونية والتدخل العسكري للتصدي للتهديدات التي تهدد الأمن والاستقرار في الدول الأعضاء، لاسيما مالي، ليبيريا، وسيراليون[1].

وفي اطار مواجهة استيلاء الجهاديين على شمال مالي وتولي العسكريين للسلطة في باماكو اتبع القادة الإقليميون المسارين السياسي والعسكري، وقد مارسوا ضغوطا على منتسبي الجيش لتأمين تنصيب رئيس دولة مؤقت شرعي دستوريا(المتحدث البرلماني ديونكوندا تراوري)، وبدأ التخطيط لإرسال قوة عسكرية إقليمية لاستعادة الشمال المالي وتحريره من الجماعات الجهادية، إلا أن هذه المخططات للتدخل العسكري من قبل القوى الإقليمية قوبلت بالتشكيك لدى المجتمع الدولي، فقد رأى العديد من أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أنه على الرغم من أن المخطط كان مشروعا من حيث المبدأ، إلا أنه سوف يكون أصعب بكثير من التدخلات السابقة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في الدول الساحلية الصغيرة[2].

وبينما كانت فرنسا متعاطفة مع فكرة التدخل، شعر كبار المسؤولين الأمريكيين بأن هناك خطرا جسيما من الفشل الكارثي للتدخل، خاصة في ظل الظروف المناخية التي تمتاز بها المنطقة المتمثلة في الحرارة والمساحات الصحراوية الشاسعة بين المناطق، وبعد المناقشات العديدة في مجلس الأمن، أشار الإتحاد الاوروبي إلى أن الترخيص للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا باستعمال القوة يكون بعد الإعدادات المكثفة، ففي غضون أكثر من عام بقليل، تحولت إدارة الأمن وبناء السلام في الساحل من مسألة وطنية داخلية أساسا إلى مسألة عمل سياسي إقليمي، وربما عسكري، ثم انتقل في مرحلته الثانية إلى مسألة اهتمام وسلطة دوليين، وقد أصبح واضحا أن دول غرب إفريقيا تفتقر إلى القدرة

[1] Human Rights Watch, "Waging War to Keep the Peace: The ECOMOG Intervention and Human Rights," Human Rights Watch, June 1993,
https://www.hrw.org/reports/1993/liberia/. Date of viewing 05/04/2021.

[2] United Nations Security Council,"**Report of the Secretary-General on the Situation in Mali".** 2012/894, November 28, 2012.
https://undocs.org/S/2012/894، Date of viewing 07/04/2021.

على تنظيم التدخل العسكري المطلوب الواسع النطاق، بالإضافة إلى الحاجة إلى الاذن الدولي من الأمم المتحدة، والدعم الاستراتيجي واللوجستي العسكري من جانب الشركاء، وقد كان مقترح التدخل المطروح من قبل دول غرب افريقيا لا يزال في مرحلة التفاوض والتخطيط، وبدءت العملية في بداية 2013، بعد إذن مجلس الأمن في ديسمبر 2012، عن طريق قرار الأمم المتحدة 2085[1] إلا أن الوضع تغير جذريا بفعل الأحداث على أرض الواقع، مما أدى إلى تدويل هذه الأزمة.

في جانفي 2013 تجمعت أعدا كبيرة من المقاتلين في سيارات مصفحة على هامش وسط مالي ثم القيام بهجوم على مدينة كونا، قاومت القوات الحكومية الهجوم إلا أنها لم تتمكن من الصمود لفترة طويلة، وقد أعرب الرئيس المؤقت تراوري عن خشيته من أن يستولي المتشددون على المدينة الرئيسية للحامية التي تقع على بعد 56 كيلومتر، والتي تعتبر بمثابة البوابة الأمنية إلى جنوب مالي والطريق المؤدي إلى باماكو، وطلب الرئيس المالي تراوري المساعدة من الرئيس الفرنسي فرونسوا هولاند، الذي أرسل طائرات الهليكوبتر الحربية من واغادوغو للمساعدة في الحفاظ على خط النزاع في كونا حتى وصول المزيد من المساعدات، وعلى مدى عدة أيام، التحق 4000 جندي فرنسي إلى مالي، كما تسارع تشكيل قوة التدخل الافريقية التي كانت في طور الإعداد والتي بلغ عدد أفرادها 2900 جندي، ثم انضمت القوات المالية إلى القوات الفرنسية والإفريقية في شن هجوم مضاد مدعوما بالقوة الجوية والمظليين وأسلحة أوروبية حديثة، استعادت من خلالها القوات المتحالفة السيطرة على المراكز الحضرية في الشمال المالي.

وقد نتج عن هذا التحول على أرض الواقع آثار عسكرية وسياسية على حد سواء، وكانت الجماعات المسلحة في الغالب تسجل تراجعا في مناطق، وتبدي مقاومة شرسة في مناطق أخرى لاسيما في أدرار إفوغاس ماسيف في الصحراء الكبرى، وعلى النقيض من ذلك، وافق الانفصاليون العلمانيون في حركة تحرير الأزواد على الدخول في عملية سياسية، وبموجب اتفاق واغادوغو في جوان 2013 تخلو عن استخدام القوة المسلحة للوصول لأهدافهم في مقابل الاحتكام لطاولة المفاوضات، أما الجماعات التي رفضت التوقيع على الاتفاق فقد صنفت رسميا على أنها ارهابية وأهداف محتملة للقوات العسكرية.

[1] United Nations Security Council, **"Resolution 2085 (2012), S/RES/2085(2012)".** December 20, 2012 . https://undocs.org/S/RES/2085(2012).

ومن ناحية أخرى، ونظرا لاستمرار انعدام الأمن وزعزعة الثقة العميق التي ورثته أحداث السنوات الماضية فقد تم إعادة تشكيل قوة التدخل الإفريقية باعتبارها قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي، و التي تم تدويل عضويتها تدريجيا، كما أعيد تنظيم قوة التدخل في حالات الطوارئ الفرنسية(عملية سيرفال)، لتصبح قوة انتشار طويلة الأمد عبر الساحل(عملية بارخان)، مع قوام ثابت للقوات يبلغ 4500 جندي، ومقرها في نجامينا، ومعها قواعد في النيجر بوركينافاسو، ومالي، كما أسس الاتحاد الاوروبي مهمة فنية للاحتفاظ بالجيش المالي في كوليكور بالقرب من باماكو[1].

وتعد الجهود التنموية الحل الأساسي لدعم الجهود الرامية إلى إعادة السلام والاستقرار إلى الساحل من الناحيتين العسكرية والسياسية، وقد انتقلت عمليات القوة العسكرية والأمنية بسرعة من كونها قضية وطنية إلى قضية إقليمية ودولية على حد سواء وعلى نطاق واسع، وفي الوقت نفسه أطلق اتفاق واغادوغو جهدا جديدا لحل الأزمة في الشمال الذي طال أمدها من خلال المفاوضات السياسية، وهو ما يدفع للبحث في إمكانية وجود عملية سياسية جديدة، في هذا السياق العسكري الذي تم تدويلة والتي يمكن أن تثبت نجاحها وأكثر استدامة.

المطلب الثالث: التفاعل الجزائري مع الأزمة المالية.

تعتبر الجزائر قوة عسكرية إقليمية إذ أنها تمتاز بميزانية دفاعها الكبيرة في القارة الإفريقية كما أنها تمتلك خبرة كبيرة في مجال مكافحة الإرهاب، إضافة إلى أنها عضو مؤسس وبارز في العديد من المحافل الاقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب، وتستضيف لجنة الأركان المشتركة لدول الساحل ووحدة الدمج والاتصال، وهما الآليتان المعدتان لمكافحة الارهاب إقليميا، وتمنعان التدخل الخارجي وهي ذات قدرة كبيرة للتأثير على الجماعات الفاعلة في شمال مالي، ومع كل هذه السمات تعرف الجزائر على أنها فاعلا لا غنى عنه في منطقة الساحل نظرا لأهميتها في محاربة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وفي إطار سياستها الخارجية ترفض الجزائر توجيه قدراتها العسكرية الهجومية خارج حدودها بناءا

[1] Paul Melly, **Crisis and Transition in the Sahel.** London: Chatham House, 2021, pp 402-403.

على عقيدتها الراسخة لسيادة الدولة وسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والانزلاق في مستنقع يمكن أن تكون له آثار كارثية على الأمن الداخلي[1].

ويعود تردد الجزائر وتحفظها للتدخل في الأزمة المالية بشكل مباشر، إلى القاعدة التي تحتكم إليها والمتمثلة في عدم التدخل، ورفض أي تدخل أجنبي من شأنه أن يزيد في تأزمها، وبالتالي امتداد التهديد لأراضيها، فالتدخل في أزمة مالي سيورط الجزائر في مغامرة كارثية فأخذ زمام المبادرة لمحاربة الإسلاميين المتطرفين خارج الحدود تفتح المجال أمام احتمالية توحد هذه الجماعات المتباينة وراء راية القاعدة في بلاد المغرب العربي ضد الجزائر، حيث اعتبر عبد العزيز رحابي، وزير الاتصال السابق أن التدخل الجزائري في الأزمة المالية مباشرة يشبه تدخل باكستان بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية لتحدي الجماعات المتطرفة والتي أصبحت من خلاله الهدف المفضل لتلك الجماعات، ومنه التخوف من أن تصبح الجزائر هدفا للقاعدة في المغرب الاسلامي والجماعات الموالية لها، ما من شأنه الدفع بعشرات الآلاف من اللاجئين إلى حدود الجزائر الجنوبية، والمزيد من تدفق الأسلحة، فالحفاظ على النظام وإضفاء الشرعية عليه من جانب المجتمع الدولي هو المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية الجزائرية[2].

أضحى الدور الخارجي تجاه مالي قائم على استراتيجية مفادها تحقيق موازنة بين أطراف النزاع ضمن محورين، الأول منع النزاع من الامتداد للداخل، والثاني منع الحركات الأزوادية من تشكيل كيان مستقل يمكن أن ينجر عنه حدوث تصدع في الجنوب الجزائري، وقد تعاملت الجزائر مع الوضع وفق استراتيجية مبنية على إيجاد حل للأزمة في الشمال المالي بعيدا عن أي تدخل خارجي عن طريق الحوار مع الأطراف المتصارعة وتقريب وجهات النظر فيما بينها، ورفض كل المواقف الداعية للتدخل في مالي لاسيما الإقليمية الصادرة عن مجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا بمباركة فرنسية، وذلك نظرا لما يشكله من

[1] أنوار بوخرص، **الجزائر والصراع في مالي.** مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، لبنان،2012، ص ص 13-14.

[2] Mélanie Matarese, **coup d'état au mali les conséquences pour l'Algérie**.Le figaro, 23/03/2012.

تهديد للأمن الجزائري، وهو ما أكده الوزير الأول الجزائري أحمد أويحيى من خلال اعتباره بأن أي تدخل أجنبي في مالي يشكل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر[1].

المبحث الثالث: الارتدادات الأمنية للأزمات الليبية والمالية على الجزائر.

تعددت الارتدادات الأمنية للأزمات الاقليمية المغاربية متمثلة في الأزمة الليبية، والساحل الافريقي مجسدة في الأزمة المالية على الأمن الجزائري، كون أن ليبيا ومالي تمثلان امتدادا وعمقا جغرافيا للجزائر، إذ يشترك البلدان مع الجزائر في الحدود الشاسعة، ما نتج عنه انتقال التأثيرات من داخل الدولتين إلى جوارهما الإقليمي، فانهيار مؤسسات الدولة في ليبيا وانتشار السلاح وفقدان القدرة في ضبط الحدود وتزايد الفاعلين المتدخلين في الأزمة وما ترتب عنه من تموضع القوات الأجنبية على الحدود الجزائرية وارتباطها بالأزمة المالية، التي ازدادت حدتها بعد عودة المقاتلين الأفارقة إلى مالي بعد انهيار نظام القذافي، ولد استجابة جزائرية منسجمة وفق المصالح الجزائرية التي تضع الأمن في مقدمة الاعتبارات ملتزمة بالمبادئ والثوابت الدبلوماسية في سياستها الخارجية ومن أهمها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومبدأ الحياد الايجابي المتمثل في الوساطة بين أطراف النزاع لحله.

استقرت المقاربة الجزائرية على البقاء في مسافة واحدة ما بين الفرقاء في الأزمتين، وتبني الطرح السياسي لحل الأزمتين يجمع جل أطراف النزاع، مع التأكيد المستمر على رفض التدخل الخارجي الذي يزيد من تأزم الوضع، ورفض توريد السلاح والمقاتلين، والتأكيد على الوحدة الترابية للدولة المالية والليبية وذلك من أجل الحد من الارتدادات الأمنية على الجزائر وما تسببه من خسائر وآثار اقتصادية سلبية وتزايد نشاط الجماعات الاجرامية المتطرفة، وتهديد الاستقرار الاقليمي باستفحال التدخلات الأجنبية ومنافستها للدول الاقليمية في المنطقة ما يزيد في استنزاف القدرات للدول المشكلة للمنطقة.

[1] ساعو حورية وغربي محمد، موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي. **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، الجزائر، العدد 18، 2017، ص253.

المطلب الأول: الانعكاسات الأمنية للأزمة الليبية على الجزائر.

تدخل الحدود الجزائرية الليبية جغرافيا ضمن الحدود المفتوحة كونها حدود صحراوية سهلية فهي تمتد لحوالي 982 كيلومتر مربع، كما أنها تمتاز بالتداخل مع دولة مالي في الجنوب، والتي تعرف نشاطا مكثفا للجماعات المسلحة خاصة بعد الأزمة التي حلت بالبلاد في 2012، ونظرا لطبيعة هذه الحدود فإنها تفتح المجال أمام الانتقال السلس للجماعات المتشددة.

بالعودة للعلاقات التاريخية بين البلدين، الثابت فيه تأثر الجزائر بالعمق الشرقي لها، بداية بالدور البارز الذي لعبته ليبيا في دعم الثورة الجزائرية ضد المستعمر الفرنسي، مرورا بأحداث العشرية السوداء وتوتر العلاقات بين البلدين بسبب دعم نظام القذافي للجماعات المسلحة في حينه، وهو ما يؤكد تأثيرات الأزمة الليبية على الجزائر وعلى أمنها على مختلف المستويات، بداية من التهديدات الأمنية، إلى تهديد السلم الاجتماعي، إلى التهديد الجيوسياسي المتمثل في تحول ليبيا إلى ساحة تتصارع فيها القوى الدولية.

تبرز التهديدات الأمنية للأزمة الليبية على الجزائر من خلال التزايد المستمر والمتصاعد لنشاط الجماعات الإرهابية، إثر انتشار السلاح على أراضيها نتيجة للفراغ الأمني الذي تشهده منذ بداية الأزمة فتخوف الجزائر نابع من دخول هذه الجماعات وانتقال الأسلحة إلى أراضيها كما كان في العشرية السوداء، خصوصا في ظل قرب المصالح الاستراتيجية للجزائر من الحدود الليبية كحقول الغاز والشركات العالمية العاملة هناك، وقد تحققت هذه المخاوف في جانفي 2013 عند شن القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي هجوما على قاعدة الغاز بعين أميناس، واحتجاز الرهائن سواء الجزائريين أو الأجانب قبل أن تتصدى لهم قوات الجيش الشعبي الوطني[1].

ومع ارتفاع الهواجس الأمنية الجزائرية، بادرت الجزائر إلى نشر قواتها عبر كافة الحدود الجزائرية الليبية، وزيادة الإنفاق العسكري، وتعزيز تقنيات المراقبة الإلكترونية للحدود، وقد بلغت ميزانية

[1] محمد بوبوش، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**. الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2016، ص 208.

الدفاع الجزائرية في عام 2012 أكثر من ملياري دولار، شملت نفقات الدعم اللوجيستي للجيش ونفقات إنشاء مراكز مراقبة عسكرية على طول الحدود[1].

وقد مثل تطور النزاع الليبي وما صاحبه من تدخلات خارجية من قبل دول أخرى، احتمالية لخلق تهديدات للسلم الاجتماعي الجزائري، ويأتي في مقدمتها التدخلات للدول الإقليمية كالإمارات ومصر تركيا وقطر، بناءا على موقفها من الإسلام السياسي وحركاته وما انعكس ذلك على النزاع المسلح داخل ليبيا ما بين الجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر والإسلاميين المسيطرين على حكومة الوفاق، وهو ما قد يفتح المجال للإسلاميين في الجزائر للعودة، بعدما تجاوزت الجزائر هذه الأحداث في العشرية السوداء والتي استمرت من 1992 إلى غاية 2002، راح ضحيتها ما يقارب 250 ألف نسمة، أغلبهم من المدنيين[2].

يبرز تأثير الأزمة الليبية على الجزائر في بعدها الجيوسياسي عبر التداخل الجغرافي بين البلدين، فالجزائر تعتبر ليبيا عمقا وامتدادا حيويا لها، ومن منظور المؤسسة العسكرية فإن التدخل الخارجي في ليبيا منذ 2011 ذو تداعيات كبيرة على الأمن الجزائري، فوجود قوى اقليمية ودولية على الحدود مع الجزائر يفتح المجال لعملية الجوسسة لكل تحركات الجيش الجزائري وبرامج تسلحه[3].

صاحب تطورات النزاع الليبي، تدخلات خارجية اتخذت جملة من الأشكال في مقدمتها التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي، لتنضم بعدها قوى دولية كفرنسا وروسيا، تركيا، ساهمت في زيادة حدة النزاع من خلال ارسال مقاتلين غير نظاميين إلى ليبيا كقوات فاغنر الروسية، ونقل المقاتلين من سوريا إلى ليبيا من طرف تركيا ودعم حكومة الوفاق بخبراء ومعدات عسكرية، وتأسيس وتطوير قواعد عسكرية على التراب الليبي من قبل الإمارات، تركيا، فرنسا، كل ذلك أثبت للجزائر امتداد الصراع إقليميا

[1] عبد الرحيم رحموني، **الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي**. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019، ص ص 101-103.

[2] أبو زيد المقرئ الادريسي، **حركات الاسلام السياسي في الوطن العربي: الواقع والمستقبل**. الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2015، ص119.

[3] منصور لخضاري، **مرجع سبق ذكره**، ص 04.

في افريقيا بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، المتوسط بين تركيا وفرنسا وامتدادها إلى الساحة المباشرة للجزائر وحدودها، وتوطين القوات الأجنبية في ليبيا التي تمثل عمقا استراتيجيا للجزائر[1].

يشكل التهديد الفرنسي من بين أبر التهديدات التي تواجهها الجزائر، بداية من قيادة العمليات العسكري لحلف الشمال الأطلسي في ليبيا تحت مظلة أممية بموجب القرار الدولي رقم 1973، والذي اعتبر كبداية للتغلغل الفرنسي في شمال افريقيا إذ استمر الطيران العسكري في القيام بهجمات على التراب الليبي حتى بعد نهاية عمليات حلف الشمال الأطلسي وسقوط نظام القذافي، وتحديدا خلال عملية الكرامة التي قادها الجيش الوطني الليبي من خلال تقديم الدعم لها، وقد أعلنت فرنسا في 2016 عن وجود قاعدة عسكرية فرنسية قرب بنغازي تهدف لدعم عمليات الكرامة[2].

ومن المنظور الجزائري فإن فرنسا تعتبر المنافس لها في مجالها الحيوي بشمال افريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي، وهي المناطق المتاخمة لها، وتدرك الجزائر خطر التواجد الفرنسي في المنطقة وما يشكله من تهديد لمكانتها التي تسعى إليها والدور الذي تهدف للعبه بمنطقة الشمال والساحل الإفريقي.

وتأتي المخاوف الجزائرية على المستوى الاجتماعي من الترابط القبلي بين البلدين خاصة قبائل الطوارق، وهو ما قد يهدد التماسك الاجتماعي، لهذا سارعت الجزائر إلى ضبط الحدود في ظل تسارع وتيرة الأحداث، وانتقالها إلى مالي وظهور ما يعرف بحركة تحرير الأزواد في شمال مالي، وهي حركة عمادها قبائل الطوارق، والتخوف الجزائري من امتداده للتراب الجزائري، وهو ما دفع للتحرك الرسمي الجزائري برفض استقلال إقليم الأزواد ورفض المساس بوحدة وسلامة التراب المالي.

تسببت الأزمة الليبية في تعطيل عدد من المصالح الاقتصادية للجزائر في ليبيا، خاصة الحقول النفطية في منطقة غدامس الحدودية التي تشرف عليها شركة سوناطراك الجزائرية، وقد علقت الجزائر

[1] علياء محمد عبد الجواد المنصوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 105.

[2] خيري عمر، التغير في الصراع العسكري الليبي وتداعياته الاقليمية. **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد92، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2020، ص 175.

نشاطاتها الاقتصادية بليبيا أول مرة عام 2011، وعلى اثر تصاعد وتيرة النزاع وزيادة حدة الأزمة توقفت الشركة عن نشاطاتها في 2015.

كما هددت الأزمة عديد المصالح الاقتصادية كأنبوب الغاز المتجه نحو إيطاليا عبر الساحل الليبي والذي تم حمايته من قبل حكومة الوفاق الليبية، بالإضافة إلى استثمارات شركة سونلغاز، فضلا على أن ليبيا تعتبر سوقا مهما لشركة الخطوط الجزائرية بسعة تصل إلى 15000 مسافرا سنويا ينتقلون عبر ذات الشركة، وكان حجم الصادرات من الأدوية الجزائرية قد وصل إلى 300 مليون دولار في عام 2010، في حين وصل حجم صادرات المواد الغذائية الى 600 مليون دولار في حين تراجعت الاستثمارات الليبية في الجزائر إلى 86 مليون دولار في سنة 2015 بعدما قاربت مليار دولار في 2010[1].

لم تسجل الجزائر موجات هجرة على نحو واسع من ليبيا باستثناء الذين اختاروا الانتقال إليها عبر الحدود، بما في ذلك المغادرين دون أوراق رسمية عبر المعابر الحدودية الرسمية، بالتالي تم اعتبارهم لاجئين، وقد نشرت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان في سنة 2016، أن عدد الليبيين اللاجئين للجزائر بلغ نحو 40 ألف لاجئ يقيم في الولايات الجزائرية لاسيما ولاية إليزي الحدودية مع الدولة الليبية[2].

المطلب الثاني: انعكاسات الأزمة المالية على الأمن الجزائري

لقد أثرت أحداث الربيع العربي على الأمن الجزائري، فسقوط النظامين التونسي والليبي وانتشار فوضى السلاح في المنطقة انعكس بشكل مباشر على الأزمة في شمال مالي، فالفراغ الأمني والمؤسساتي الناتج عن أحداث الانتفاضات العربية لدى هذه الدول سمح ببروز جماعات مسلحة في منطقة الساحل الإفريقي كتنظيم القاعدة بفروعها وتمركزها بالشمال المالي وإعلانها العداء للجزائر، عبر تهديد قواتها الأمنية أو مصالحها الحيوية، لاسيما وأن الجزائر تحوز على حدود شاسعة مع دول النزاعات خاصة

[1] علياء محمد عبد الجواد المنصوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 108.

[2] عثمان لحياني، ربع مليون لاجئ في الجزائر. العربي الجديد، تاريخ النشر 2016/06/16، الموقع الالكتروني.
https:// www.alaraby.co.uk/amp/s/.

الجهة الجنوبية منها، وهو ما يصعب مراقبتها في ظل انهيار البناء المؤسساتي والأمني لدول النزاع كمالي، وبذلك أصبحت تشكل تهديدا لدول جوارها على رأسها الجزائر.

شهدت الجزائر جملة من مظاهر التهديدات الأمنية، تجسدت في الاعتداءات المسلحة على القوات الأمنية والمصالح الحيوية، حيث تبنى تنظيم القاعدة في بلاد في بلاد المغرب الاسلامي استراتيجية جديدة في اعتداءاته على الجزائر وذلك منذ تاريخ إعلان ولائه للتنظيم الأم في سنة 2007 عبر تبنيه لاعتداءات مسلحة في شكل مستحدث تمثل في التفجيرات الانتحارية، كاستعمال سيارة مفخخة لاستهداف قصر الحكومة، ومقر للأمن الحضري في الجزائر العاصمة سنة 2007، والذي راح ضحيته حوالي 30 شخصا والعشرات من الجرحى، واعتداء المنصورة بولاية برج بوعريريج في سنة 2009 والذي خلف 21 ضحية من الدرك الوطني على إثر كمين لعناصر تنظيم القاعدة الذي أعلن مسؤوليته عن العملية، كما شهدت سنة 2012 اعتداءا بواسطة سيارتين مفخختين على مقر الدرك الوطني بتمنراست، خلف 23 جريحا في صفوف الدرك الوطني، و05 من الحماية المدنية 03 جرحى من المواطنين، وقد تبنت حركة التوحيد والجهاد العملية، وقد قام بتنفيذها كلا من أبو أنس الصحراوي من الصحراء الغربية، أبو جندل الأزوادي من شمال مالي والملاحظ أن تنظيم القاعدة أخذ بعدا إقليميا في مراحل توسعه[1].

شهد مقر قيادة الناحية الرابعة للدرك الوطني بولاية ورقلة هجوما انتحاريا باستعمال سيارة مفخخة في جوان 2012، وقد تبنت نفس الحركة السابقة الاعتداء الذي خلف قتيلين وثلاث جرحى من عناصر الدرك الوطني، كما أعلنت كتيبة الموقعون بالدماء مسؤوليتها عن الاعتداء على القاعدة الغازية بتقنتورين في جانفي 2013، وقد تم خلاله احتجاز حوالي 650 رهينة، لتنتهي العملية بتحرير الرهائن والقضاء على 29 ارهابيا ومقتل 41 رهينة من جنسيات مختلفة من طرف الجماعة المنفذة للهجوم[2].

---

[1] زكرياء بودن، **أثر التهديدات الارهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الجزائر: جامعة بسكرة، 2015، ص 106.

[2] Laurence aida ammour, "algerais role in the sahelien security crisis". **International journal of security and development**, n 02, jaune 2013.

كما تم استهداف أنبوب نقل الغاز من قاعدة حاسي مسعود إلى شمال البلاد في جانفي 2013 بولاية البويرة كما عرفت ولاية تزي وزو اعتداءا بمنطقة إيبودرارن في أفريل 2014، خلف 13 قتيلا و16 جريحا، وقد أعلنت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسؤوليتها عن الهجوم[1].

إضافة إلى الاستراتيجيات المنتهجة من قبل الجماعات المسلحة لتنفيذ هجمات ضد الجزائر فقد اعتمدت هذه الجماعات عمليات الاختطاف مقابل الفدية للحصول على مصدر تمويل تستخدم لتطبيق أجنداتها الاجرامية كالتجنيد، شراء الأسلحة، تنظيم العمليات ضد الجزائر ومختلف دول الساحل الإفريقي وقد ساهم استجابة العديد من الدول الأوروبية لمطالب هذه الجماعات في تشجيعها على الاستمرار بهذه الإستراتيجية، وقد بلغت عمليات الاختطاف سنة 2012 أربعة عمليات مقابل دفع دول الرعايا 08 مليون دولار كفدية لإطلاق سراح رهينية واحدة، مما زاد في الإيرادات السنوية للتنظيمات المسلحة لاسيما القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي[2].

واستهدفت المقرات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج من قبل تنظيم حركة الجهاد والتوحيد في غرب افريقيا في أفريل 2012، حيث تم الهجوم على القنصلية الجزائرية في مالي الكائن مقرها في مدينة غاو في الشمال المالي، وتم خلالها اختطاف القنصل العام وستة أفراد من طاقم القنصلية في المقابل طالبت الحركة الارهابية فدية مقابل تحرير الرعايا مع إطلاق قيادي في الحركة المكنى بإسحاق السوفي المعتقل من قبل قوات الأمن الجزائرية، وقد أعدم نائب القنصل، في حين توفي القنصل بمرض مزمن، وتم إطلاق سراح الرهائن المتبقيين في سبتمبر 2014، وبذلك اعتبرت إستراتيجية الاعتداءات المسلحة والاختطافات مقابل الفدية، سلاحا في يد الجماعات الارهابية في شمال مالي لتنفيذ عملياتها ضد الجزائر[3].

---

[1] Yazid alilat, "washington encence l' algérie". **Le quotidien d'oran**, n°5910,samdi 03 mai 2014.

[2] عبد المالك العلوي، **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي...أسرار نموذج فعال في ادارة الأعمال**. أخبار هسبرس ، جانفي 2013، الموقع الالكتروني.

https://www.hespress.com/153163.html/amp

[3] زكرياء بودن، **مرجع سبق ذكره**. ص 111.

عرفت الجزائر تحديات أمنية واسعة النطاق وغير مسبوقة بعد أحداث الانتفاضات العربية وظهور الأزمة المالية للعلن، لاسيما في ظل تنامي تهديد القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي بفروعها في مالي ودول الساحل الأخرى، فانهيار دول ليبيا ومالي فتح المجال لتنامي نشاط التنظيمات المسلحة، إضافة لشبكات التهيرب والإجرام، فقد انعكست حالة الاضطراب التي تعيشها منطقة الساحل وارتباطها المباشر بالمنطقة المغاربية في انتعاش تجارة السلاح وتحويل المنطقة إلى سوق مفتوحة لها كما أضحت المنطقة مركز عبور في الوقت نفسه لجميع أنواع التجارة المحظورة.

الجدول رقم (03): جدول بياني يوضح الميزانية السنوية لبعض القطاعات الحساسة من (2011-2012-2013-2015-2020)

القطاعات الوزارية	السنوات	2011	2012	2013	2015	2020
	العملة	مليار دينار جزائري				
الدفاع الوطني		516	723	825	1047	1230
الداخلية والجماعات المحلية		419	622	566	549	431
التربية الوطنية الوطنية		569	544	682	746	724
الفلاحة والتنمية الريفية		115	242	215	255	225
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات		227	404	306	381	408
التعليم العالي والبحث العلمي		212	277	264	300	364
السكن والعمران والمدينة		13	18	15	22	16
التجارة		12	22	23	24	17
الصناعة وترقية الاستثمار		4	4	4	5	4

المصدر: من إعداد الباحث تم الاعتماد هذه الأرقام من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

وكنتيجة للوضع السائد تجلت مجموعة من المؤثرات على الاقتصاد الجزائري عبر رفع ميزانية الدفاع من 516 مليار دينار سنة 2011[1] إلى 1047 مليار دينار سنة 2015، في حين ميزانية الداخلية حوالي 419 مليار دينار سنة 2011 لترتفع إلى 549 مليار دينار سنة 2015[2]، ما أثر على باقي القطاعات المهمة للمواطنين كالتعليم والصحة والفلاحة وغيرها من ركائز الاقتصاد الوطني، فقطاع الفلاحة مثلا بلغت ميزانيتة سنة 2011 حوالي 115 مليار دينار، في حين ارتفعت لـ 255 مليار دينار سنة 2015 أما قطاع الصحة فبلغت ميزانيته سنة 2010 حوالي 277 مليار دينار، في حين بلغت ميزانيته 381 مليار دينار سنة 2015.

من خلال البيانات الموثقة في الجدول رقم 03، عبرت عن السنوات التي بدأت في ظلها ظهور الأزمة المالية وتطورها، مع اقترانها بالأزمة الليبية، وتم اعتماد سنة 2020 في الجدول نظرا لبداية سلطة نظام سياسي جديد بعد الحراك الشعبي في الجزائر الذي أطاح بالنظام السابق، الملاحظ أن ميزانية الدفاع شهدت تطورا ملحوظا وذلك نظرا للأعباء التي تحملها وزارة الدفاع في الحفاظ على الأمن وحماية السيادة الوطنية، خاصة في ظل التهديدات المستوردة من دول النزاع، إلا أن ذلك انعكس على باقي الميزانيات لاسيما في القطاع الاقتصادي، بحيث يلاحظ ثبات ميزانية الصناعة وتذبذب ميزانية التجارة وميزانية السكن والعمران، في حين تم ملاحظة تصاعد وبشكل طفيف في ميزانية التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي والفلاحة، وبهدف توضيح الفروقات مابين القطاعات.

كما سجلت الجزائر ارتفاعا في وتيرة النفقات العامة للدولة من سنة لأخرى، وبشكل كبير خلال الفترة المنحصرة بين 2011 و2015، وهي الفترة الزمنية المزاولة لاشتداد الصراع في كل من مالي وليبيا على حد سواء، وهو ما يبينه الجدول رقم (04).

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون المالية لسنة 2010**، العدد 78 ، السنة 46، تاريخ الصدور 31 ديسمبر 2009.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون المالية لسنة 2015**، العدد 78، السنة 50، تاريخ الصدور 31 ديسمبر 2014.

الجدول رقم (04): جدول بياني يوضح تطور الارادات والنفقات ورصيد الميزانية في الجزائر خلال سنتي (2011-2015).

السنة	اجمالي الارادات	اجمالي النفقات	رصيد الميزانية
2011	3489810	5853569	-2468847
2015	4552542	7656331	-3172340

المصدر: من إعداد الباحث (تم الاعتماد هذه الأرقام من تقارير وزارة المالية)

الملاحظ من خلال الجدول السابق أن النفقات سجلت ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالإيرادات وهو ما خلق عجز متزايد في الميزانية، ويرجع ذلك للتطورات الميدانية على المستوى الإقليمي وما صاحبها من نفقات على التسليح، خاصة في ظل الاستهداف الإرهابي للجزائر، وقد أثرت حادثة تيقنتورين على الاقتصاد الوطني بشكل كبير، حيث ألحقت أضرارا كبيرة على مستوى قاعدة الغاز بتوقف وحدتها الرابعة عن الإنتاج، وقد كلفت الحادثة شركة سونطراك الجزائرية خسائر بلغت 55 مليون دولار، ويمثل انتاج مصنع تيقنتورين 12% من الانتاج الوطني الجزائري، أي 50 ألف برميل من سوائل النفط والمكثفات[1].

كما شهدت الجزائر موجات كبيرة من النازحين الأفارقة، نتيجة للأوضاع المزرية التي تعيشها بلدانهم بسبب الصراعات الاثنية والانقلابات العسكرية، وتعتبر مالي من بين هذه الدول التي تعيش هذه الأوضاع، خاصة في منطقتها الشمالية التي تعتبر بؤرة الصراع مابين الطوارق والحكومة المالية إضافة لموجات الجفاف التي ضربت المنطقة، وتعتبر مالي البلد الأكثر فقرا في سنة 2013 حسب تقرير البنك العالمي، حيث يعيش 43،6 بالمئة من سكان مالي تحت خط الفقر، وتعتبر المناطق الريفية الأكثر فقرا في مالي، والأكبر في توريد النازحين للجزائر، وقد بلغت البطالة في مالي نسبة 9،6 بالمئة وتمس 15،4بالمئة من الأشخاص المحصورة أعمارهم بين 17و40 سنة، بالمقابل زيادة في النمو الديمغرافي

[1] ضياء الدين يوسف، **غموض حول موعد استئناف انتاج " عين أمناس" النفطية الجزائرية**، وكالة أناضول، جانفي 2013. الموقع الالكتروني..https://www.aa.com.tr/ar/283542

بنسبة 3،6 بالمئة، يقابلها في ذلك ضعف النمو الاقتصادي لاسيما في المناطق الريفية التي يقطنها البدو الطوارق، وتعتبر موجة الجفاف التي عصفت بمنطقة الساحل في سنة 2011 من بين أسباب الهجر كونها ساهمت في خلق أزمة حادة في الغذاء، وخاصة وأن الاقتصاد المالي مبني على الفلاحة، وقد بلغ عدد الفارين نتيجة النزاع في مالي حوالي 10 آلاف نازح قرب الحدود الجزائرية، لينحصر العدد إلى 1500 نازح في أفريل 2013 حسب تقرير اللجنة العليا للهجرة لمنظمة الأمم المتحدة[1].

كان لموجات الهجرة من مالي انعكاسات كبير على الجزائر، حيث اجتاح الماليون الشوارع الجزائرية بامتهانهم حرفة التسول في ربوع التراب الجزائري، فضلا عن سهولة انخراطهم في التنظيمات الإجرامية، وقد تحملت الجزائر تكاليف الايواء عن طريق منظمة الهلال الأحمر الجزائري، أما اقتصاديا فقد ساهمت هذه الهجرات في اختلال النظام المصرفي عن طريق تهريب الأموال إلى خارج الجزائر وانتشار البطالة في المناطق الجنوبية على اعتبار أن النازحين يد عاملة رخيصة، محل اهتمام المتعاملين الاقتصاديين في الجنوب، كما ساهم المهاجرون في نقل الأمراض إلى الجزائر كمرض نقص المناعة أو ما يعرف بالسيدا الذي ينتشر بشكل رهيب في مالي، إضافة لمرض الإيبولا، إضافة لامتهان الشباب المالي التزوير والاحتيال باستخدام السحر والشعوذة، وقد سجلت المصالح الأمنية العديد من القضايا المتعلقة بالنصب والاحتيال من طرف الأفارقة المقيمين بالجزائر، فضلا عن الأعباء المالية الكبيرة التي تستهلكها الجزائر لإعادة هؤلاء إلى بلدانهم الأصلية.

إن التحولات التي شهدتها المنطقة المغاربية والساحل الافريقي كان لها انعكاسات سلبية على الأمن الجزائري، فبعد سقوط النظام الليبيي نتيجة التدخل الخارجي وما صاحبه من موجات العنف المسلح، فتح المجال للجماعات الإجرامية من الاستفادة من فوضى انتشار السلاح، واستغلالها لتحقيق أهدافها المسطرة، وقد كان للأزمة الليبية تأثيرا كبيرا في اندلاع فصل آخر من فصول الصراع المسلح الدائر بين الحكومات المتعاقبة على الحكم وقبائل الطوارق في شمال البلاد، ولقد كان لعودة الكتائب

[1] Diana cartier, "la crise mali sous l'angle de la migration". **l'organisation internationale pour les migrations**, juin2013,p06.

المقاتلة من القبائل إلى جانب نظام القذافي الدور الكبير في اشتداد النزاع وتأزم الوضع في دولة مالي تزامنا والتطورات على أرض المعركة في ليبيا.

ساهمت التطورات التي عرفتها الساحة الإقليمية الجزائرية في وضع جملة من التصورات التي تساعد صانع القرار الجزائري في التصدي لمختلف التهديدات الأمنية المستوردة من دول الأزمات المحيطة بالجزائر، خاصة ليبيا ومالي، و سعت الجزائر إلى تبني سياسة أمنية متكاملة محافظة على ثوابتها النابعة من ثورة التحرير، وتأقلمها مع الوضع الأمني السائد في محيطها الخارجي الإقليمي لاسيما في ظل التدخلات الخارجية في شؤون دول الجوار، وتأثيرها المباشر على عدم الوصول لأرضية اتفاق شامل مرضي لجميع الأطراف، وهذا ما نتج عنه تجدد النزاع واستفحاله عبر فترات زمنية محددة، ما فتح المجال أمام الجماعات الارهابية استغلال حالة النزاع بين الأطراف لإيجاد أرضية خصبة لنموها، وهو ما أثر على الأمن الجزائري خاصة في ظل التجربة الجزائرية مع الجماعات الارهابية، والانعكاسات التي ترتبت عنها في مختلف الميادين، الاجتماعية، الاقتصادية.

الفصل الثالث:

السياسة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة انعكاسات الأزمات الإقليمية

تعتبر الارتدادات الأمنية السلبية للانتفاضات العربية التي اجتاحت المناطق الإقليمية المتاخمة للجزائر سواء المغاربية أو الساحل الإفريقي، كتأكيد على الارتباط الوثيق ما بين الأمن الجزائري والأمن الإقليمي للمناطق المحيطة بها، وتحديدا شدة تبعيته للديناميكيات الأمنية في الساحل والمغرب العربي وفي ظل انكشاف الحدود الجنوبية للجزائر وميوعتها، شعرت هذه الأخيرة بمختلف المخاطر والتهديدات التي يمكن أن تصدر إليها من هذه المناطق في ظل التدهور الأمني المسجل والانعكاسات الأمنية المصاحبة له، إذ تعاظم نشاط الجماعات الإرهابية نتيجة استغلال الفوضى الأمنية في المنطقة، من خلال القيام بعمليات إرهابية تستهدف الأمن الإقليمي بصفة عامة والأمن الجزائري بصفة خاصة، كما تم تسجيل ارتفاع ملحوظ في الجريمة المنظمة، والجرائم المصاحبة لها كتجارة المخدرات بشتى أنواعها، بحيث أصبحت هذه الأقاليم مناطق عبور لمختلف أشكال الممنوعات خاصة وأنها تتوسط القارات الأوروبية والآسيوية ونقطة تواصل بينها.

كما أن هذه الأقاليم تمثل نقطة امتداد لمنطقة الأمن الجزائري، وهو ما وضعها في تفاعل مع هذه الديناميكيات والاضطلاع بدورها الإقليمي، عبر طرح المقترحات والتصورات حول الكيفية التي يمكن عبرها مواجهة هذه التحديات الأمنية عن طريق تحقيق الانتشار والتذويب لمقاربتها المرتكزة أساسا على الحلول المستقلة الذاتية، النابعة من السعي بين أطراف الأزمات الداخلية لتقريب وجهات النظر دون الحاجة للتدخلات الخارجية، كي تكون مرجعية لهندسة الأمن الجهوي والإقليمي[1].

خلال هذا الفصل سيتم دراسة السياسة الأمنية الجزائرية في إطار محيطها الإقليمي، بتحديد المرتكزات التي تستند إليها هذه السياسة والمبادئ التي تقوم عليها، ليتم التطرق للمبادرات المنتهجة من قبل الجزائر في معالجة الأزمات الإقليمية المغاربية متمثلة في الأزمة الليبية، والساحل الإفريقي عبر دراسة وتحليل المبادرة الجزائرية لحل الأزمة المالية، من خلال السياسة الأمنية المسطرة لهذا الغرض التي يمكن أن نطلق عليها بأنها استراتيجية الأمن القومي في ظل المحيط المضطرب، وهو ما يقود للتطرق لمختلف الأساليب والأدوات المنتهجة في الإستراتيجية المتبعة من قبل الجزائر لمواجهة والتصدي لمختلف التهديدات الأمنية كالإرهاب والجريمة المنظمة والجرائم المرتبطة بها، الهجرة غير الشرعية المصدرة.

[1] حسام حمزة، **الجزائر والتهديدات الأمنية في الساحل: التصور وآليات المواجهة**. مجلة سياسات عربية، العدد21، 2016، ص77.

المبحث الأول:السياسة الأمنية الجزائرية في محيطها الإقليمي.

تسعى الجزائر منذ اندلاع الأزمات في محيطها الإقليمي إلى الحفاظ على أمن حدودها مع دول المنطقة كجزء من حماية أمنها القومي، لذلك سعت لاحتواء الأزمات المنتشرة في محيطها الإقليمي نظرا لتهديد أمنها بصفة مباشرة، كما سعت إلى انتهاج سياسة أمنية ترتكز على مجموعة من المبادئ المستمدة من دبلوماسيتها الخارجية، لاسيما في شقه المتعلق باحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ومنح الأولوية للتحرك في إطار جماعي عربي وإفريقي في حل المشكلات الإقليمية مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة حسن الجوار[1].

إن تحول طبيعة مهددات الأمن الإقليمي المغاربي والساحلي أدى إلى تأثر الجزائر كغيرها من الدول في المنطقة، فأضحى تحديد السياسة الأمنية ضرورة حتمية تبعا للمحددات التي أملاها عليها موقعها الجغرافي، خاصة في ظل التحولات السياسية والأمنية التي عرفتها المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي، وما أفرزته من تهديدات لاتماثلية تمس بأمن الجزائر كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، فأصبح من الضروري اعتماد سياسة أمنية مبنية على مرتكزات تتماشى والوضع القائم، وتوفر متطلبات الحفاظ على الأمن القومي، كما أنها لابد وأن تشمل جميع الميادين ذات الصلة بالأمن والتي ترتبط ارتباط وثيقا به[2].

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في السياسة الأمنية الجزائرية.

تستند السياسة الأمنية الجزائرية في توجهها العام على ثلاث محددات أساسية وذلك منذ الاستقلال وتتمثل أساسا في العامل التاريخي، العامل الجغرافي، العامل الاديولوجي، فكل عامل من هذه العوامل لها دور في السياسة الخارجية للدول بشكل عام، وتتأثر قدرة كل من العوامل حسب الفترات الزمنية وحالة النظام الدولي بشكل شمولي، وكذلك الحال بالنسبة للنظام الإقليمي، وعليه في الغالب عملت

---

[1] وهيبة دالع، **السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي**. مجلة دراسات استراتيجية، العدد 23، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية ، الجزائر، 2016، ص94.

[2] منصور لخضاري، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

عوامل محددة بعينها على توجيه السياسة الأمنية الجزائرية الشاملة في الفضاءات الإقليمية المحيطة بالجزائر في ظل التفاعلات والتطورات التي شهدتها هذه المناطق.

01- العامل التاريخي:

يتجسد العامل التاريخي من خلال النضال الجزائري عبر الحقبات التاريخية ضد كل الامبراطوريات والدول التي احتلتها أو حاولت احتلالها عبر مختلف الفترات الزمنية المختلفة والمتعاقبة ومن المنظور الجيوسياسي فقد شكلت الجهات الشمالية والغربية والجنوبية، جبهات انكشاف بالنسبة للجزائر، فمنذ 1505 إلى غاية 1830 تعرضت السواحل الجزائرية إلى مائة حملة عسكرية إلا أن كل محاولات الاحتلال للجزائر قابلها مقاومة عنيفة من طرف السكان، وبذلك فإرث المقاومة كان عاملا أساسيا في بناء السياسة الأمنية الجزائرية و رسم معالمها الداخلية والخارجية[1].

ويعتبر البعد المغاربي والإفريقي للجزائر والتركيز على استقلال الشعوب والوحدة المغاربية تقليدا سياسيا عريقا أسبق حتى من ثورة نوفمبر 1954، فمنذ الحركة الوطنية إبان الاستعمار وتحديدا بتأسيس حزب نجم شمال افريقيا كحزب سياسي ثوري من مبادئه الدفاع عن الحقوق المغاربية مجتمعة ضد الوجود الفرنسي، وظل الاهتمام المستمر بالقضايا المغاربية والإفريقية لفترة الثورة والاستقلال.

وتشكل ثورة التحرير الجزائرية النواة الأساسية لعقيدة السياسة الأمنية الجزائرية، فالجزائر وجدت نفسها في معسكر الدفاع عن حق تقرير المصير لجميع الشعوب نتيجة الحركة السياسية التي تميزت بها وكمتزعم لحركات التحرر في إفريقيا والعالم الثالث نظرا لدورها الريادي في دعم تلك الحركات، فقد استمدت من خلالها الشرعية التاريخية والثورية ووظفت داخليا وخارجيا في بلورة عقيدة أمنية للبلاد وإضفاء عليها طابع الإقليمية، وقد سعت الجزائر على توظيف ثقلها تاريخيا، سياسيا جغرافيا في صياغة تصورها الأمني على اعتبار زعامتها افريقيا[2].

---

[1] عمر سعداوي، **عقيدة الأمن القومي الجزائري من منظور جيواستراتيجي: قراءة في عملية تيقنتورين**. مجلة الرائد المغاربي للدراسات والبحوث، المجلد 02، العدد04، نوفمبر 2014، ص49.

[2] رياض بوزرب، **مرجع سبق ذكره**، ص 79.

تاريخيا كان للاحتلال الفرنسي للجزائر دورا بالغ الأهمية في تجسيد العقيدة الأمنية، عبر استنباط السياسة الأمنية للجزائر بعد الاستقلال من خضم الثورة التحريرية، اذ ساهمت في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر بعد الاستقلال، ورغم تنامي العولمة وتأثيرها المباشر على الدول، إلا أن تاريخ الجزائر ما يزال يطبع على سياستها الأمنية المنتهجة[1]، فعملية تأسيس الدولة الوطنية الجزائرية وبناء سياستها الأمنية والعسكرية، وتحديد التزاماتها الداخلية والخارجية، حدود ومجالات الحركة والفعل السياسي والأمني خضع كثيرا للعامل التاريخي[2].

ويعد الحضور للبعد الافريقي والمغاربي في دوائر الأمن الجزائري امتدادا لمبادئ ثورة التحرير التي طبع على رصيدها المنطلقات القيمية والمعيارية للسياسة الأمنية الجزائرية، عبر تدعيمها المطلق لمبادئ السلم والأمن الدوليين وحقوق الشعوب في التحرر وتقرير المصير، وهو ما نص عليه صراحة بيان أول نوفمبر، وميثاق طرابلس التأسيسي للدولة الجزائرية المستقلة[3].

02- العامل الجغرافي:

يتسم الإقليم الجغرافي للجزائر بطول حدوده، لذا من غير الممكن الحديث عن صون وحماية الأمن الجزائري مع اهمال الفضاءات الأمنية الحيوية بالنسبة للجزائر المغاربية والإفريقية المتوسطية والعربية، لأن الجزائر مرتبطة بكل فضاء من الفضاءات السابقة عن طريق روابط جغرافية مباشرة.

لعب العامل الجغرافي دورا بارزا في تشكيل السياسة الأمنية الجزائرية، فالموقع الاستراتيجي للجزائر الذي يتوسط المنطقة المغاربية من جهة، ويربط مابين أوروبا وإفريقيا، ونقطة التقاء مابين تكتلين كبيرين اقليميا هما الاتحاد الاوروبي والإفريقي، إضافة إلى اعتبارها دولة محورية في المنطقة المتوسطية كما أنها الأكبر مساحة إفريقيا وعربيا، جعل منها دولة محورية مهمة جيوبوليتيكيا فالتهديدات الأمنية

---

[1] نعيمة خطير، **السياسة العامة الأمنية الجزائرية بين الالتزامات السيادية والرهانات الاقليمية**. مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد 02، 2019، ص64.

[2] سليم بوسكين، **تحولات البيئة الاقليمية وانعكاساتها على الأمن الجزائري**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، جامعة بسكرة، 2015، ص 229.

[3] محمد العلربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**. سوريا، اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص190.

العابرة للحدود أدت لإعطاء بعد إقليمي للأمن والسياسة الأمنية، فالعامل الجغرافي يساعد على تحديد الأهداف والوسائل والموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف والسياسة الأمنية للدولة الجزائرية، فهو يربط مابين الظواهر السياسية والمعلومات الجغرافية.

أثرت المقومات الجغرافية بما تحتويه من ثروات طبيعية على السياسة الأمنية الجزائرية، فالموقع الجيواستراتيجي للجزائر وتوسطها لمجموعة من المناطق الحيوية في العالم جعل أمنها يتطلب إستراتيجية أمن قومي، قوية، متناسقة، منسجمة وعقيدة حكيمة، إضافة إلى إمكانيات مادية معتبرة تؤثر حتما على الأداء الاقتصادي للدولة وعلى كل الجهات، ما جعلها معنية بكل التفاعلات التي تفرزها البيئة الإقليمية المحيطة بها بشكل مباشر، فقد أدرك صانع القرار الجزائري هذا منذ الرئيس هواري بومدين الذي اعتبر بأن المغرب العربي والمنطقة مابين مصر والسنغال تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر، فلا يمكن حدوث تغيير أو تفاعل دون الاتفاق مع الجزائر[1].

ويتضح من تحديد الدائرة المغاربية والإفريقية للأمن الجزائري، أنها تدخل ضمن منطقة تأثير جميع بؤر التوتر والنزاعات (الطوارق في مالي، النزاع الليبي، الصدامات العرقية والاثنية في النيجر الاحتلال المغربي للصحراء الغربية..) وهو ما يؤثر سلبا على أمنها وبالتالي الانعكاس على الاستراتيجية الأمنية، وما يؤكد هذا التحليل سرعة انتشار التهديد في هذه المناطق وهي ميزة تنطبع بها أزمات المنطقة بحيث يتحول من قطري لإقليمي بسبب العجز عن مواجهته داخليا نظرا لاتساع الرقعة الجغرافية لهذه الدول وهشاشة وميوعة حدودها، وأصبحت هذه الدول التي تعاني الأزمات من الشواغل الأمنية للجزائر[2].

إن أمن الجزائر ومنطقة المغرب العربي والساحل الافريقي لا ينفصل عن بعضه البعض، فتحرك الجزائر على الصعيدين الاقليميين المغاربي والإفريقي يدل على ادراكها لهذه العلاقة ومدى تأثيرها على أمنها الوطني، نظرا لحجم التحديات والتهديدات الصادرة من هذه المناطق، كما يتعذر الفصل مابين

---

[1] حسام حمزة، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، جامعة باتنة، 2011، ص69.

[2] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**. الجزائر، المكتبة العصرية، 2005، ص58.

الدوائر الجيوسياسية المغاربية والإفريقية نظرا للأبعاد الجيوسياسية للإقليم الجزائري والروابط المباشرة التي تربطه بالإقليم المغاربي والإفريقي[1].

كما أثرت المعطيات الجغرافية على صياغة ورسم السياسة الأمنية الجزائرية من الناحية العسكرية عبر التركيز على القوات البرية، نظرا لشساعة مساحة وطول الحدود الجزائرية، وهو ما تطلب بناء قوات برية قادرة على مواكبة التهديدات المصدرة من دول الجوار، وحماية أمن وسلامة الجزائر بالإضافة إلى استغلال التكنولوجيا والعصرنة في بناء قوات جوية تساهم في حماية الحدود باستعمال أجهزة حديثة كالطائرات بدون طيار، كما ساهم هذا العامل في تحديد نوعية الأسلحة التي يجب على الجزائر اقتناءها للحفاظ على الغطاء الأمني لإقليم الجزائر بريا، جويا وحتى بحريا من خلال إبرام صفقات لشراء الفرقاطات والغواصات.

03- العامل الايديولوجي

يعد البعد الايديولوجي من أهم مرتكزات السياسة الأمنية الجزائرية منذ الاستقلال، فقد اعتبرت الاشتراكية بمبادئها المناهضة للاستعمال والاستغلال الامبريالي الغربي الموجه الرئيسي للسياسة الأمنية للجزائر، ومنبع عقيدة الجيش الوطني الشعبي من خلال الترسانة العسكرية المستوردة من الإتحاد السوفياتي والتي تتميز بالعتاد الحربي الثقيل كالدبابات والمدرعات، وبقيت الجزائر وفية للعقيدة الاشتراكية حتى بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، حيث تعتبر الجزائر أكبر مستورد للأسلحة الروسية، كما أنها حليف استراتيجي لها، فنجد تشكيل الترسانة العسكرية الجزائرية بنسبة 90% من الأسلحة الروسية، فالعلاقات الجزائرية الروسية تتميز بالعمق التاريخي سواء في المجال العسكري أو حتى المجالات الأخرى، فهي علاقات تعود لفترة حرب التحرير أين قدم الإتحاد السوفياتي دعما ماديا متعدد الأشكال لجبهة التحرير الوطني إضافة لإدانته للاستعمار والدعوة لمنح حق تقرير المصير للشعوب المستعمرة، فالإتحاد السوفياتي من بين الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد تشكيلها، كما تعتبر روسيا بعد الاستقلال القبلة الرئيسية لتكوين الإطارات العسكرية الجزائرية، إضافة إلى حجم التبادلات التجارية

[1] حسام حمزة، **مرجع سبق ذكره**، ص67.

في مجال شراء الأسلحة التي بلغت 05 ملايير دولار سنة 2018، وهي مرشحة للارتفاع في الفترة القادمة في ظل الأزمات المحيطة بالجزائر[1].

وكان الخيار السياسي الذي تبنته الجزائر بعد الاستقلال من خلال اعتماد سياسة الحزب الواحد في بلورة السياسة الأمنية الجزائرية، في ظل الانشقاقات التي حدثت إبان الاستقلال، واعتبار حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الجامع لجميع الفئات المجتمعية، فقد أتاح الميثاق الوطني في استفتاء 27 جوان 1976، للحزب الحاكم تحديد مذهبه وترسيم استراتيجية الدولة الجزائرية على ضوء الاختيار الاشتراكي الذي يعد السبيل الوحيد لاستكمال الاستقلال الوطني والقضاء على الاستغلال، وقد رسمت الايديولوجية الاشتراكية مبادئ وأهداف السياسة الأمنية الجزائرية لفترة تقارب ثلاث عقود منذ الاستقلال وتعد القضية الفلسطينية ومناصرة حركات التحرر أبرز تلك الأهداف، إضافة لتعزيز مكانة الجزائر كقوة إقليمية، ودور الجيش الوطني الشعبي في بناء وتنمية الجزائر[2].

وأثرت التحولات العالمية وحتى الداخلية للجزائر نهاية الثمانينيات على التوجهات الايديولوجية التي ظلت مصدرا للسياسة الأمنية الجزائرية لعقود من الزمن، فقد شهدت الجزائر تحولات عميقة مست بالأمن الوطني وجعلته في محك صعب، خاصة في ظل الانفجار المجتمعي في وجه النظام الحاكم، الذي طالب بإصلاحات متعددة المجالات، واتساع الهوة بين النخبة الحاكمة والشعب وقد صاحبت هذه الأحداث الداخلية تحولات عالمية كبرى تمثلت أساسا في سقوط الاتحاد السوفياتي وتفككه، وانهيار المعسكر الشرقي، وسيطرة الايديولوجية اللبرالية على العالم، مقابل تراجع الايديولوجية الاشتراكية الشيوعية التي كانت مصدر للسياسة الأمنية الجزائرية منذ الاستقلال[3].

ومن أجل الحفاظ على الأمن باشرت الجزائر مجموعة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية انعكست بشكل مباشر على السياسة الأمنية للبلاد، لتواكب جملة الاصلاحات المقترحة خاصة في ظل

---

[1] نور الدين بوبرطخ، **روسيا الشريك الاستراتيجي الدائم للجزائر**.مجلة الجيش، العدد 687، الجزائر، أكتوبر 2020، ص 12.

[2] سليم بوسكين، **العقيدة الأمنية الأمنية الجزائرية بين الالتزامات القانونية والتحديات الجديدة**.أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، الجزائر، جامعة بسكرة، 2021، ص106.

[3] سليم بوسكين، **نفس المرجع**، ص 107.

بروز موجة العنف في الجزائر والتي أصبحت تهدد الأمن الداخلي للدولة، في ظل ارتباطها بظاهرة الإرهاب المتصلة بتهديدات أمنية أخرى كتجارة المخدرات والجريمة المنظمة، كل هذه الأحداث فتحت المجال أمام إعادة صياغة سياسة أمنية تتجاوب مع التهديدات الجديدة، وذلك بالتركيز على وضع ميكانيزمات للتعاون والتنسيق والتشاور ومحاصرة التهديدات الأمنية.

وتعد هذه العوامل التي ساهمت في تحديد والتأثير على السياسة الأمنية الجزائرية منذ الاستقلال إلى غاية الوقت الحالي، الإطار العام للسياسة الأمنية الجزائرية التي انتقلت من كونها سياسة تعتمد على المفهوم الصلب للأمن، إلى المفهوم الواسع للأمن أو ما يعرف بالأمن اللين خاصة في ظل التحولات التي تعرفها البيئة الاقليمية والعالمية المحيطة بالجزائر، التي تتطلب مرونة في التعامل مع التهديدات[1].

المطلب الثاني: مرتكزات السياسة الأمنية الجزائرية.

ترتكز السياسة الأمنية الجزائرية على جملة من الثوابت والمتغيرات التي ساهمت في صياغتها وبلورتها، لتشكل أساسا جوهريا ضمن العمل الأمني والعسكري للجزائر، ومن بين هذه المرتكزات، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والاعتماد على حسن الجوار، مبدأ الدفاع عن النفس وعدم مشاركة القوات الجزائرية في عمليات عسكرية خارج الحدود، رفض التواجد العسكري وإقامة القواعد العسكرية في الحيز الجغرافي للجزائر، حل النزاعات بالطرق السلمية عن طريق التفاوض والوساطة وتغليب لغة الحوار بين الفرقاء، دعم القضايا العادلة ونصرة الشعوب المستعمرة في التحرر وتصفية الاستعمار في العالم.

كما تدعو الجزائر إلى الاحتكام للشرعية الدولية عن طريق تبني القرارات الأممية، والانخراط في ما من شأنه العمل على الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وتطوير المنظومة الدفاعية للبلدان

[1] صالح زياني، **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**. مجلة المفكر، الجزائر، جامعة بسكرة، العدد 05، مارس 2010، ص ص 290-292.

يحكمها درء العدوان وليس الاعتداء على الغير أو التدخل خارج الحدود، واستقلالية القرار الاستراتيجي وعدم الاعتماد على التحالفات الخارجية والاتفاقات الدفاعية لضمان الأمن القومي[1].

01 – مبدأ عدم التدخل وحسن الجوار

يعد هذا المبدأ من بين أهم الأسس التي تقوم عليها السياسة الأمنية الجزائرية، وذلك لاستناد هذا المبدأ للعوامل التاريخية والجغرافية والإيديولوجية، التي ترسخت وصهرت في المجتمع الجزائري وصناع القرار في الجزائر، فالجزائر منذ تحررها من المستعمر الفرنسي تنأى بنفسها عن أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول، بالمقابل ترفض قطعيا أي تدخل في شؤونها الداخلية من منطلق أن عدم التدخل يعزز سيادة الدول، وحرية إرادتها وقراراتها[2].

كما تعتبر الجزائر أن التدخلات الخارجية في شؤون الدول يزيد في تغذية الصراعات والنزاعات ويساهم في انهيار الدول وتفككها، خاصة في ظل التجربة التي خاضتها أثناء الاحتلال الفرنسي لها، ما جعلها تتمسك بهذا المبدأ، وتعتبره من ثوابت سياستها الأمنية[3].

وتجلى هذا المبدأ في الرفض القاطع للجزائر في التدخل في الشؤون الداخلية للدول سواء وقت الأزمات أو السلم، وهذا ما اتضح من خلال موقف الجزائر الرافض للتدخل في الأزمة الليبية والأزمة المالية، كما دعت إلى احترام سيادة هاتين الدولتين، والدعوة لحل المشاكل الداخلية مابين الليبيين والماليين كما رفضت أي تدخل من أطراف خارجية سواء إقليمية أو حتى دولية، استنادا للمبدأ القائم على رفض التدخل واعتماد سياسة حسن الجوار.

---

[1] عبد النور بن عنتر، **عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الاقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية**. مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ماي 2018، تاريخ الاطلاع 2021/06/22، الموقع الالكتروني.
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/05/180502110656159.html

[2] بوزيد عائشة، **الحدود الجزائرية بين الثورات السياسية والمتغيرات الاقليمية**. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر، المدرسة العليا للعلوم السياسية، العدد07، جوان 2017، ص174.

[3] وهيبة دالع، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الافريقي في ظل حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة(1999-2017)**. الجزائر، دار الخلدونية، 2018، ص174.

جنب هذا المبدأ الجزائر الانجرار إلى عديد الأزمات الداخلية التي تشكل مستنقعات يصعب الخروج منها ويمكن أن تمتد لمحيطها الداخلي، على الرغم من المحاولات الكثيرة لجر الجزائر للدخول في عديد الأزمات والقضايا الإقليمية، وخير مثال على ذلك محاولة المغرب الاقصى توريط الجزائر في مشكلة الصحراء الغربية واعتبارها طرفا في النزاع القائم بين البلدين، كما سعت فرنسا توريط الجزائر وجرها للمشاركة في العمليات العسكرية في منطقة الساحل، إضافة إالى توريطها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة الليبية، فالنظرة الجزائرية للتدخلات الأجنبية في الدول تنتج جملة من الظواهر السلبية كانعكاس للفوضى التي تسود في الدول المتدخل فيها، كظهور تنظيم داعش في العراق بعد الغزو الأمريكي، وتنظيم القاعدة في أفغانستان بعد التدخل الأمريكي، والجماعات المسلحة والإرهابية في الساحل بعد التدخلات الفرنسية، إضافة إلى استمرار تدفق التهديدات من ليبيا بعد تدخل حلف شمال الأطلسي فيها، وكل هذا يؤدي الى تهديد السلم والأمن الدوليين، والوقوع في حالة اللااستقرار الإقليمي وفتح المجال لأن تصبح هذه المناطق بؤرا للإرهاب وقاعدة لتصديره عالميا[1].

ويقترن مبدأ عدم التدخل بمبدأ حسن الجوار الايجابي والذي يعد مبدأ أساسي في السياسة الأمنية الجزائرية، نظرا للمكانة التي تحتلها الجزائر ضمن فضائها الإقليمي، من خلال بناء صداقات مع الدول والعمل على احتضان جولات الحوار ما بين الأطراف محل النزاعات، وفقا لذلك سعت الجزائر إلى ضبط الحدود مع دول جوارها الاقليمي من أجل ضمان الأمن وإضفاء صبغة حسن الجوار على العلاقات معها خاصة وأن القارة الافريقية تعد أول القارات في النزاعات الحدودية، وكنتيجة لذلك يتعزز مبدأ التعاون بين الدول الفضاء الإقليمي أمنيا وتنمويا مغاربيا وإفريقيا، فكلما كانت الحدود مضبوطة كلما تحقق حسن الجوار الإيجابي، وتجاوز الخلافات والنزاعات في ظل قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، وفقا للإطار التنظيمي والقانوني للإتحاد الإفريقي الداعي للإبقاء على الحدود على حالها والموروثة من الاستعمار لحظة حصول الدولة الحديثة على استقلالها، وهو ما دعت إليه الجزائر غداة نيلها الاستقلال[2].

---

[1] سليم بوسكين، **مرجع سبق ذكره**، ص 87.

[2] عيدون الحامدي، **أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، جامعة المسيلة، 2015، ص84.

02 – مبدأ الدفاع عن النفس ورفض مشاركة القوات المسلحة

ترتكز السياسة الأمنية الجزائرية على مبدأ الدفاع عن النفس، والتصدي لمختلف المخاطر والتهديدات التي يمكن أن تستهدف إطارها الجغرافي، استنادا للعقيدة التي يتبناها الجيش الوطني الشعبي وخير مثال على ذلك حرب الرمال سنة 1963 مع المغرب، فالجزائر تستند إلى السياسة الدفاعية والتي تتماشى في نفس الوقت مع سياسة دبلوماسية خارجية في التعامل مع الدول، وذلك بهدف تعزيز استقلاليتها وحرية قراراتها، والرفض القاطع للمساس بالسيادة الوطنية، تجنب التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما بينته المادة 29 من دستور 2016 التي تم التأكيد من خلالها على امتناع الجزائر اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للدول وحرية شعوبها وتبذل جهودا لتسوية الخلافات بالوسائل السلمية[1].

إلا أن السياسة الدفاعية التي تنتهجا الجزائر أصبحت أقل فعالية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، في ظل صعوبة مواجهتها والقضاء عليها، كالإرهاب الإقليمي والعالمي أو الجريمة المنظمة أو تجارة المخدرات، تجارة السلاح، المشكلات الصحية والبيئية، فالمواجهة بالطرق التقليدية اكتست طابع الصعوبة داخل الحيز الجغرافي للدولة، أي الانتقال من الأمن التقليدي الصلب إلى الأمن اللين بمفهومه الحديث الغير تقليدي، فالتجربة الجزائرية الناجحة في محاربة الظاهرة الإرهابية داخليا، لم تثبت نجاعتها في القضاء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي أو تنظيم داعش لأنها ذات بعد إقليمي وعالمي[2].

وبالنظر إلى ثقل الجزائر الإقليمي ومكانتها المحورية ضمن محيطها الجغرافي، أضحى من الواجب تعزيز هذه المكانة بما يتماشى وطبيعة التحديات والتهديدات ذات الوتيرة المتسارعة لاسيما في ظل التغيرات التي طرأت عليها، ونظرا لما تشهده المنطقة المغاربية والساحل من توترات، ونزاعات تجلت الضرورة إضفاء إضافة جديدة للإستراتيجية العسكرية التي تعتبر حجر الزاوية لتحقيق أهداف سياسة الدفاع الوطني والحفاظ على المصالح الحيوية للدولة انسجاما مع موقعها الجيواسترتيجي، ومنه تتضح

[1] محمد بوكبشة، **الدفاع الوطني: تظافر جهود عدة قطاعات**. مجلة الجيش، العدد666، الجزائر، جانفي 2019، ص38.

[2] سليم بوسكين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 90-91.

دسترة إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي في مهام خارج الحدود الوطنية في إطار الشرعية الدولية وبغرض انسجام مبادئ الجزائر يلزم التعديل الدستوري لسنة 2020 ارسال وحدات من الجيش للإرادة الشعبية، وقد حددت الفقرة 03 من المادة 31 إلى أنه يمكن للجزائر المشاركة في عمليات حفظ السلم في إطار الاحترام التام لمبادئ وأهداف الأمم المتحدة، الإتحاد الإفريقي الجامعة العربية.

ونظرا لحساسية هذا القرار الجزائري والتغير في السياسة الأمنية الجزائرية، فإن الهدف من مشاركة الجيش الجزائري خارج حدوده هو حفظ السلم دون غيره، وهذا تماشيا والدبلوماسية الجزائرية في الخارج القاضية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفض النزاعات بالطرق السلمية وهي مبادئ لا يمكن أن تتعارض مع السياسة الأمنية الجديدة للجزائر فقد أوضحت الفقرتان 01 و02 من المادة 31 بأن الجزائر تمتنع عن اللجوء للحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها وتبذل جهودا لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية[1].

أجمع الخبراء في الشؤون القانونية والأمنية على أن مشاركة الجيش في مهمات حفظ السلم خارج حدود الوطن، تعد حتمية أملتها الظروف الاقليمية الراهنة للتأقلم مع المستجدات الأمنية والمتغيرات الدولية والهدف من هذه المشاركة ليس التدخل عسكريا خارج حدود الجزائر والدخول في تحالفات ونزاعات مسلحة، فالجزائر منذ الاستقلال ترافع على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ويشكل هذا التعديل الجديد في السياسة الأمنية الجزائرية امتداد لسياستها الخارجية خاصة وأن الجزائر ساهمت في حل عديد النزاعات الدولية تحت غطاء الأمم المتحدة، كما شارك الجيش الوطني الشعبي في عمليات حفظ السلم في مناطق العالم على غرار أنغولا، هايتي كمبوديا... إلى جانب مشاركة الجزائر في مهام للإتحاد الإفريقي من خلال الدعم اللوجيستي والنقل الجوي للقوات الإفريقية لحفظ السلم إلى السودان[2].

[1] حميد مراح، **المشاركة في عمليات حفظ السلم**. مجلة الجيش، العدد687، الجزائر، أكتوبر 2020، ص ص 26-27.

[2] اسماعيل جندي، **امتداد للمبادئ الراسخة للدولة الجزائرية**. مجلة الجيش، العدد 687، الجزائر، أكتوبر 2020، ص 28.

03 - الامتناع عن تواجد وإقامة قواعد عسكرية أجنبية فوق الأراضي الجزائرية

تسعى الجزائر إلى التسيد إقليميا في المنطقة المغاربية والإفريقية، من خلال رفض إقامة قواعد عسكرية أجنبية فوق أراضيها، وحتى دول الجوار الإقليمي، وذلك بهدف خلق توازن في المنطقة لاسيما مع الغريم المنافس لها في الزعامة على المنطقة المتمثل في الدولة المغربية، وبناء تصورات مستقلة تجاه القضايا الإقليمية[1].

فالجزائر حسب سياستها الأمنية المتبعة وبناءا على العوامل المحددة لها لاسيما التاريخي منها ترفض رفض قاطعا التواجد الأجنبي فوق أراضي أخرى، فلطالما دعت الى التحرر من الاستعمار والثورة ضده، وخير مثال على ذلك ما قامت به أثناء التواجد الفرنسي فوق أراضيها، كما تدعو دول الإقليم إلى حماية وضمان أمنها بنفسها، بعيدا عن أي وصاية خارجية خاصة من الدول الكبرى أو تدخل أجنبي في حل النزاعات الداخلية، إلا أن الطرح الجزائري واجه تحديات كبيرة بعد أزمة مالي وليبيا فالتدخل الفرسي في مالي شكل تحديا للمقاربة الأمنية الجزائرية التي تؤكد على حل النزاعات بالطرق السلمية ورفض تواجد أي قوى أجنبية فوق أراضي دول المنطقة الإقليمية وعدم السماح بإقامة قواعد عسكرية، كما واجهت المقاربة الجزائرية تحديا آخر في ليبيا عبر تدخل حلف الناتو في النزاع اللبيي ومشاركة قوى كبرى واندماجها في تأزم الوضع الليبي كالولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، تركيا وغيرها من الدول الأجنبية على الرغم من أن المقاربة الجزائرية برفض التواجد الأجنبي الأنجع لبناء السلم والأمن في المنطقة إلا أن الاضطرابات التي شهدتها المنطقة حال دون تطبيقها واقعيا، ما رسم تحديا أمنيا في الحاضر والمستقبل[2].

04 - تسوية النزاعات بالطرق السلمية وحظر استخدام القوة.

يعد هذا المبدأ من أهم المبادئ الدولية التي تحكم العلاقات مابين الدول وحتى داخلها، وهو يقوم عل اتباع مجموعة من الاجراءات التي تهدف إلى السعي للوصول لحلول للمشاكل التي تعاني منها الدولة، من خلال السيطرة على الخلاف القائم والحد من تفاقمة وتجنب استعمال القوة، وقد كرس هذا

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، مرجع سابق، ص 41.

[2] سليم بوسكين، **مرجع سبق ذكره**، ص 94.

المبدأ من قبل الأمم المتحدة في ميثاقها التأسيسي في مادته 33 عبر اتباع الوسائل السلمية لحل النزاع الذي يمكن أن يعرض السلم والأمن الدولي للخطر، وقد التزمت الجزائر بهذا المبدأ وجعلته ضمن سياستها الأمنية، ويرتبط هذا المبدأ بشكل طردي بحظر استخدام القوة في حل النزاعات، والذي جاء به ميثاق الأمم المتحدة، وجعل منه قاعدة آمرة في القانون الدولي وأساسا لقيام مجتمع دولي يسوده السلم والأمن[1].

ساهمت الجزائر بفعالية في احلال السلم والأمن الدوليين والحيلولة دون نشوب النزاعات المسلحة، وتبذل الجزائر جهودا معتبرة من خلال سياستها الأمنية لترقية مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الإقليمية، واحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، كما تسعى لأن يكون هدفها في التسوية السلمية توقع النزاع أو الاخطار به، للحيلولة دون وقوعه، أو اعادة السلم والأمن في المنطقة في حلة وقوع النزاع المسلح الاقليمي[2]، كما حدث في كل من مالي وليبيا عبر الجهود الجزائرية في الوصول لإتفاقات مابين المتنازعين لإحلال السلم والأمن في هذه الدول، مع تأكيدها على عدم تزويد الفصائل المتنازعة بالأسلحة.

إن الدبلوماسية الجزائرية كانت حاضرة في تسوية الكثير من النزاعات المسلحة والتي سعت لحلها حلا سلميا، سواء مابين الدول أو داخل الدول، وذلك من خلال علاقاتها الثنائية أو في إطار لجنة الوساطة التحكيم التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية، كالوساطة الجزائرية لتسوية النزاع المالي البوركينابي الوساطة الجزائرية بين السنغال وموريتانيا، الوساطة الجزائرية في التشاد، الوساطة الجزائرية لحل الخلاف التونسي الليبي، وساطة الجزائر في الخلاف مابين ايران والعراق 1975 وساطة الجزائر لإيقاف الحرب الليبية المصرية 1977، وساطة الجزائر في أزمة الرهائن الأمريكيين في ايران 1979-1980، وساطة الجزائر لتقريب وجهات النظر بين الفصائل الفلسطينية، وساطة الجزائر في النزاع الأثيوبي الاريتري 2000؛ فالجزائر حققت انجازات مهمة في تسوية النزاعات بالطرق السلمية، والتي رضت بها كافة

[1] سمية غضبان، **مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الافريقية-تحدي نحو تحقيق السلم والأمن في افريقيا-**. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، جامعة المسيلة، العدد21، سبتمبر 2018، ص52.

[2] إبراهيم مجاهدي، **دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة الاقليمية (دراسة حالة النزاعات الافريقية نموذجا)**. مجلة صوت القانون، الجزائر، جامعة خميس مليانة، العدد08، 2017، ص ص 205-206.

الأطراف المتنازعة، دون الإسهام في زيادة تأزم الأوضاع واعتبرت كوسيط موثوق فيه من قبل جميع الأطراف المتنازعة[1].

05 – مبدأ دعم القضايا العادلة دوليا وتصفية الاستعمار

تعتبر الجزائر من أبرز الدول المنادية بحق الشعوب في تقرير مصيرها، والدفاع المشروع عن حريتها، والبحث عن نيل استقلالها عن أي مستعمر مهما كان، وممارسة سيادتها في إطار إقليمها الجغرافي، وإدارة شؤونها داخليا دون الحاجة لأي وصاية من أي دولة أخرى، كما تتمتع باستقلالية قرارها الخارجي، ويهدف هذا المبدأ إلى التمتع بحق الشعوب في مقاومة وإنهاء الاحتلال.

والجزائر كغيرها من دول العالم الثالث تعرضت لاستعمار استيطاني فكري وعسكري، حيث عمل على محو خصائص الشعب الجزائري الروحية والوطنية تبعا لإستراتيجية مدروسة لجعلها جزء من فرنسا أرضا وشعبا، واستمرت المجابهات بين الطرفين الجزائري والفرنسي منذ بداية الاحتلال حتى قامت ثورة نوفمبر لتستعيد بنجاحها الشخصية الجزائرية المسلوبة من خلال العمل الذي ساير الكفاح المسلح[2].

وتلعب الجزائر دورا محوريا في تسوية النزاعات الدولية والإقليمية وإحلال السلم والأمن في ربوع العالم بشكل عام، وإفريقيا بشكل خاص، حيث جعلت ذلك أولوية من بين الأولويات في سياستها الخارجية من خلال دعوة دول القارة للعمل إلى تسوية نهائية لنزاعاتها، والالتفاف حول ديناميكية السلام وفقا للأهداف والمبادئ العالمية، كما دأبت الجزائر إلى الدعوة إلى تصفية الاستعمار في القارة الإفريقية على ضوء القرارات الشرعية الدولية، ومبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، وحق الشعوب المستعمرة

[1] كريم رقولي، **دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية والإقليمية– حالة الصحراء الغربية أنموذجا**–. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر، المدرسة العليا للعلوم السياسية، العدد07، جوان 2017، ص ص 67–68.

[2] أمال بوجليدة، **محاولة لطمس الهوية الجزائرية جرائم فرنسا التي لا تغتفر**. مجلة الجيش، العدد 688، الجزائر، نوفمبر 2020، ص 39.

خاصة الشعب الصحراوي في العيش بسلام وممارسة حقه في تقرير مصيره باعتباره السبيل الوحيد لتسوية الصراع وتصفية الاحتلال[1].

إن موقف الجزائر تجاه القضية الصحراوية، كان ولا يزال موقفا واضحا وثابتا منذ حصولها على الاستقلال، استنادا لمبدئها القائم على حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتصفية الاستعمار، كما دعت الجزائر إلى اعتماد ميكانيزمات من أجل مراقبة الانتهاكات الصادرة في حق الصحراويين من قبل الاحتلال المغربي في مجال حقوق الانسان، مع توسيع دور بعثة المينورسو التابعة للأمم المتحدة بلعب دور واسع وعلى أكمل وجه فيما يتعلق بمراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية.

والجدير بالذكر، أن السياسة الأمنية الجزائرية تميزت بمبادئها الثابتة، من خلال نبذ العنف وإحلال الأمن والسلم العالميين محل النزاعات، في إطار احترام مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية للوصول إلى حلول للصراعات الداخلية العرقية والحدودية، وذلك من خلال المساعي الدبلوماسية سواء عبر المجهودات الدولية أو من خلال العمل الثنائي والإقليمي[2].

وتعتبر الجزائر أن الحلول الدبلوماسية للأزمات الأمنية، الطريقة الفعالة لحللحلتها، وأن فرض التدخل عن طريق القوة العسكرية ينتج عنه التأزم الدائم للوضع، والذي قد يمتد لدور الجوار، لهذا لطالما نادت الجزائر في الاجتماعات الإقليمية والدولية بضرورة اعتماد الخيارات السلمية لحل الأزمات من خلال تبني الدول للسياسات الأمنية القاضية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ودعم ايجاد حلول داخلية لمشاكلها وفق ما تقتضيه ظروفها الداخلية، وبنيتها المجتمعية، كما أن اعتماد الجزائر للسياسة الأمنية من خلال التعديل الدستوري الأخير الناص على تدخل القوات الجزائرية خارج الحدود وقيامها بعمليات خارجية، يستند إلى دعم احلال الأمن والسلم الدوليين وفق القوانين والمواثيق الدولية وللحفاظ على سيادتها وأمنها من أي تهديد خارجي.

---

[1] اسماعيل جنادي، **اليوم الدولي للسلام التزام الجزائر بتعزيز قيم ومبادئ السلم**. مجلة الجيش، العدد 687، الجزائر، أكتوبر 2020، ص ص 42-43.

[2] كريم رقولي، **مرجع سبق ذكره**، ص 71.

المبحث الثاني: جهود الجزائر إقليميا لحلحة أزمات دول الجوار.

على الرغم من حداثة الاستقلال للجزائر في مطلع الستينيات من القرن الماضي، إلا أنها اضطلعت بدور محوري بما يدور في العالم والمجتمع الدولي من قضايا اتسمت أغلبها في مناهضة الاستعمار والدعوة إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها، إلى جانب مساهماتها في حل النزاعات الدولية والإقليمية من خلال نشاطها الدبلوماسي المتزايد في الريادة، سواء قاريا أو دوليا، وذلك بتسجيل حضورها المتميز في حل النزاعات الدولية من خلال الوساطة، وخير مثال على ذلك الوساطة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في قضية الرهائن، والوصول إلى اتفاق بين إثيوبيا وأريتريا في النزاع القائم بينهما.

وقد أخذت الجزائر على عاتقها الالتزام بدعم القضايا الرائدة في القارة الإفريقية، بالموازاة مع الشرعية الدولية عبر الالتزام بالقوانين والتشريعات المتعلقة بتحقيق الأمن والسلم الدوليين، فمرورا بدعم الشعوب في نيل حريتها والدعوة إلى تصفية الاستعمار واحترام سيادة الشعوب، سعت الجزائر إلى تسوية النزاعات من خلال نشاطها الدبلوماسي لخدمة مستقبل القارة الافريقية، انطلاقا من تسوية النزاعات الحدودية المسلحة مابين الدول الإفريقية، إيمانا من الجزائر بأن التنمية الشاملة للقارة ينطلق من مبدأ تحقيق الأمن والسلم الإقليمي، وقد بذلت الجزائر مجهودات كبيرة في سبيل تسوية النزاعات المسلحة الإفريقية كالنزاع المالي، والنزاع الليبي، وذلك بتبني مقاربات تستند للحلول السلمية لها، ما جعلها لاعبا رئيسيا ضمن المنظومة الدولية للسلم والأمن.

تعد مسلمة التعامل مع تحول النزاعات في إفريقيا مع التعامل بمقتضيات حلها بالوسائل السلمية الناجعة، دافعا للجزائر من أجل تحمل مسؤوليتها اتجاه السلم والأمن الإفريقي بصفة عامة والمناطق الإقليمية المجاورة لها بصفة خاصة، لاسيما المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي، فالحراك الدبلوماسي الجزائري في مجال حل النزاعات الإفريقية، انبعث مع أواخر التسعينيات بعد فترة الجمود التي عرفتها في التسعينيات من القرن الماضي نتيجة للأزمة الأمنية التي شهدتها، وقد جاء ذلك على لسان الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة، في كلمته التي ألقاها في المنتدى الافريقي للسلم المنعقد بالجزائر في تاريخ 1999/11/07، والذي أكد خلالها بأن الجزائر لن تدخر أي جهد لحل الخلافات بين الأشقاء

والقضاء على النزاعات التي مزقت القارة مع إيجاد الصيغ المناسبة للنهوض بالقارة وحث الأطراف الفاعلة دوليا بمد يد المساعدة لإرساء دعائم السلم والأمن والاستقرار بالقارة[1].

المطلب الأول: المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية.

دفعت الأزمة الليبية بالجزائر إلى تقديم نفسها كلاعب رئيسي ومحوي في المنطقة المغاربية حيث لم تدخر أي مجهود في سبيل لم شمل الفرقاء الليبيين، ومنع تفاقم الأزمة الداخلية والحفاظ على وحدة التراب الليبي وتجنيب تقسيمه لمجموعة من المناطق، إضافة إلى إعادة الصبغة المؤسساتية داخل ليبيا وتعزيزها حتى يتم التمكن من التمسك بزمام الأمور بكل الجوانب سواء السياسية الاقتصادية الاجتماعية وحتى الأمنية، وكذلك محاربة الظواهر الدخيلة على ليبيا كانتشار السلاح، تواجد مسلحين بالتراب الليبي والمجموعات الإرهابية واستغلال النزاع القائم لتوطين أسسها.

وتعد التحديات التي تواجهها ليبيا كبيرة وخطيرة، لا تقتصر تداعياتها على البيئة الداخلية، إنما تتعداها لدول جوارها لاسيما الجزائر، لذلك تسعى الجزائر بكل السبل من أجل تحقيق الاستقرار في ليبيا وحث أطراف النزاع لإيجاد حل سياسي يرضي كافة الأطراف، ورفض أي تدخل خارجي يغذي صراع ويدفع إلى حالة عدم الاستقرار، ما يزيد من التداعيات على دول الجوار الليبي، لاسيما الجزائر.

وبالرغم من أن الجزائر معنية بإيجاد حل للأزمة الليبية، ومرافقة الليبيين في مسار سلمي يكفل الخروج من الأزمة، نظرا للتأثير المباشر على أمنها واستقرارها، إلا أن الجزائر بقيت على مسافة واحدة من جميع الأطراف المتصارعة في ليبيا، ولم تدعم طرفا على حساب طرف آخر، لذلك حظيت بدعم كل الأطراف الليبية في الوساطة، باعتبارها وسيط نزيه يتسم بالمصداقية في الوصول إلى مسار كفيل بحل الأزمة الليبية[2].

---

[1] سمية غضبان، **مرجع سبق ذكره**، ص53.

[2] علي مصباح محمد الوحيشي، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة**. مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد05، جانفي 2017، ص ص 2-3.

الموقف الجزائري إزاء الأزمة الليبية ظل غامضا إلى غاية 2014، مع اشتداد الانقسام السياسي الليبي الذي تحول إلى صراع عسكري بين خليفة حفتر وحكومة الوفاق الوطني، وفي هذه الأثناء بدأ الموقف الجزائري يتبلور، من خلال دعوتها إلى انتهاج المقاربة السياسية السلمية في حل الأزمة بالتزامن مع رفض التدخلات الخارجية، وتمكنت الجزائر من صياغة رؤية واضحة حول الأزمة الليبية، مستوحاة من مبادئ سياستها الخارجية، وسياستها الأمنية والدفاعية، وقد تضمنت هذه الرؤية إشراك كل الأطراف الليبية الفاعلة في الأزمة دون إقصاء في الحوار، والمسار السياسي لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وقد رفضت الجزائر إقصاء حتى كوادر النظام الليبي السابق وأنصاره في الحوار السياسي، انطلاقا من النفوذ والثقة المكتسبة عندهم من طرف المجتمع الليبي، وهو ما يسهم في إتمام عملية المصالحة الوطنية فالجزائر من خلال هذا الطرح تسعى للحفاظ على مؤسسات الدولة من الانهيار، واستغلال الظرف من قبل مليشيات المسلحة، لذلك طرحت فكرة إنشاء مجلس عسكري أعلى يتولى منصب القائد الأعلى للجيش الليبي، ويفرض سيطرته على كل ربوع ليبيا، وقد وافقت الجزائر على أن يكون المشير خليفة حفتر هو القائد الأعلى للجيش، كما أكدت الجزائر على ضرورة دعم المؤسسات السياسية المنبثقة من الاتفاق السياسي الليبيي بالصخيرات، كما جددت الجزائر رفض أي صنف من أصناف التدخل الأجنبي[1].

منذ انفجار الأزمة الليبيبة وتحولها لصراع داخلي، قدمت الجزائر عديد المبادرات السياسية بداية من آلية دول الجوار التي أرادت عبرها درء التدخل الأجنبي في ليبيا، والتي باءت بالفشل نتيجة عدم التزام المشاركين فيها ببنودها، ثم مبادرة الداخل الليبي في 2017، وكانت أقرب إلى التطبيق والنجاح بعد اقناع الأطراف الليبية على الجلوس لطاولة الحوار، فضلا عن مساعي إصلاح اتفاق الصخيرات عن طريق تقسيم السلطة والثروة بين المناطق بالعدل والاعتراف بحفتر كقائد أعلى للجيش الليبي، المؤسسات السياسية في طرابلس تحت قيادة السراج، إلا أن هذه المساعي لم تكلل بالنجاح نتيجة الانقسامات العميقة وسياسات القوى الكبرى في ليبيا.

[1] عبد اللطيف حجازي، **الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية..الرؤية والتحركات: المسارات المحتملة**. الامارات العربية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مارس 2017.

أطلقت الجزائر مبادرة للحوار مابين جميع الفصائل السياسية والعسكرية لإيجاد أرضية مشتركة تكون مدخلا لحوار يفضي إلى اتفاق ينهي النزاع المسلح، لتجنب توسع دائرته ويخرج عن السيطرة فينعكس بالسلب على المنطقة المغاربية بشكل خاص وشمال إفريقيا عموما ويهدد استقرار المتوسط، كما أن الجزائر استشعرت خطورة التدخلات الأجنبية في الأزمة الليبية، من خلال التأييد المستمر من قبل بعض الأطراف العربية والغربية للتدخل العسكري، وتأثيره على توسع نطاق النزاع المسلح في ليبيا في ظل غياب البنية المؤسساتية في ليبيا، ومحاولة جر الجزائر لمستنقع الصراع الليبي، ما يفقدها ورقة الحياد الإيجابية، حيث تقف على مسافة متساوية بين الفرقاء الليبيين وعدم تدخلها في تجاذبات الأطراف الليبية[1].

لا تخرج المقاربة الجزائرية ورؤيتها لحل الأزمة الليبية عن الحدود والضوابط المرسومة في ثوابت السياسة الخارجية للجزائر، ومبادئ سياستها الأمنية التي تتمسك بها الجزائر، والقائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، احترام سيادتها ووحدة ترابها وخيارات شعوبها، والعمل على بحث الحلول السياسية السلمية وانتهاج الخيارات السلمية لحل الأزمات بدلا عن الحلول العسكرية مع رفض مشاركة القوات الجزائرية في النزاعات القائمة خارج الحدود الوطنية، وهو ما يتوافق وطبيعة الأدوار الدستورية المحددة لمهام وصلاحيات الجيش الوطني الشعبي[2].

وتستند المبادرة الجزائرية في حل الأزمة الليبية إلى محورين أساسيين، يتمثل المحور الأول في محاولة جمع الأطراف الليبية للحوار، من خلال الدعوة لاجتماع ضم كل من رئيس حزب العدالة والبناء محمد صوان، ورئيس حزب الوطن عبد الحكيم بلحاج، ورئيس حزب التغيير جمعة القماطي أمين عام حزب الجبهة الوطنية عبد الله الرفادي، علي التكبالي النائب في برلمان طبرقة وعلي أبو زعكوك عضو برلمان طبرقة، وجمعة عتيق نائب رئيس المؤتمر الليبي العام سابقا، الى جانب خالد المشري مقرر لجنة الأمن القومي بالمؤتمر الوطني العام، وعبد الحفيظ غوقة أحد داعمي عملية الكرامة، وربيع شرير، محمد عبد المطلب الهوني وهشام الوندين، فيما اعتذر رئيس تحالف القوى الوطنية محمود جبريل، عن المشاركة

[1] نصير زرواق، **الجزائر والأزمة الليبية**. مركز الجزيرة للدراسات، قطر، نوفمبر 2014، الموقع الالكتروني.
https://studies.aljazeera.net/opinions /2014/11/4/.

[2] منصور لخضاري، **الرؤيتان، الجزائرية والتونسية، للأزمة الليبية**. قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2020، ص 5.

في الحوار الليبي، وأرسل عضو التحالف جمعة الأسطى بالنيابة عنه، وهدفت المبادرة الجزائرية إلى جمع الفرقاء والوصول لآلية لتحصيل السلاح الذي يشكل تهديدا على الشعب الليبي وحدود دول الجوار والتحضير للمرحلة الانتقالية التي تؤسس للبنة بناء مؤسسات الدولة وتفعيلها، كما تم تحديد الأولويات والمسؤوليات ومحاربة الإرهاب، وتحقيق التنمية والبناء في شتى المجالات، أما المحور الثاني الذي تؤسس له المبادرة الجزائرية فيتمثل في دعم جهود الأمم المتحدة في حل النزاع الليبي، عبر استضافة وزراء خارجية دول الجوار، الذين دعموا بدورهم الحل السياسي في تحقيق السلم في ليبيا، وتجنب الخيار العسكري الذي يزيد من تأزم الوضع، واتفقت كل من الجزائر ومصر، وإيطاليا على ضرورة تشكيل حكومة تضم جميع أطياف المجتمع، تسير المرحلة الانتقالية، مبنية على أسس تمكنها من مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية خصوصا[1].

تزامن التصعيد الذي شهدته الأزمة الليبية مع التغيرات السياسية التي مست الدولة الجزائرية والتي شهدت انتخابات رئاسية بتاريخ 19 ديسمبر 2019، تولى بموجبها السيد عبد المجيد تبون رئاسة الجمهورية وكان أول اختبار دبلوماسي له على الصعيد الاقليمي[2].

لم يتأخر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في التفاعل مع الأزمة الليبية منذ اللحظة الأولى لتوليه الرئاسة، حيث أردف في خطاب ألقاه بمناسبة تنصيبه على أن الجزائر تنأى عن أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما ترفض بقوة التدخل في شؤونها الداخلية، إضافة إلى بذل مزيد من الجهود في سبيل تحقيق استقرار ليبيا والحفاظ على وحدتها الوطنية والترابية، واعتبر بأن ذلك من بين الواجبات والأولويات، كما أكد الرئيس الجزائري على دعوة جميع الليبيين إلى لم صفوفهم وتجاوز خلافاتهم، ونبذ التدخلات الخارجية التي تباعد بينهم وتحول دون تحقيق غايتهم في بناء ليبيا الموحدة المستقرة، واعتبر الجزائر بأنها أكبر المعنيين باستقرار ليبيا، ورفض أي استبعاد لها عن الحلول المقترحة

[1] علي مصباح محمد الوحيشي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 12-13.

[2] منصور لخضاري، **مرجع سبق ذكره**، ص6.

للملف الليبي[1]؛ وقد تم عقد اجتماع للمجلس الأعلى للأمن برئاسة رئيس الجمهورية الجزائرية السيد عبد المجيد تبون تم خلاله دراسة الأوضاع في المنطقة الإقليمية للجزائر، وبوجه الخصوص الحدود الجزائرية مع كل من ليبيا ومالي، وتم اتخاذ جملة من التدابير في هذا الإطار لحماية الحدود الجزائرية وإقليمها الوطني، وإعادة تفعيل وتنشيط دور الجزائر على الصعيد الدولي، خاصة ما تعلق بالملف الليبي والمالي وبصفة عامة منطقة الصحراء والساحل[2].

في ظل الفتور الدولي، عقب اخفاق ملتقى الحوار السياسي والبرلمان الليبي المنعقد بجنيف جويلية 2021، في إعداد القاعدة الدستورية والقانونية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، جاء اجتماع دول الجوار المنعقد بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 30 و31 اوت 2021، ليمنح أملا جديدا في إمكانية دفع الأطراف الليبية بالتمسك بالحل السياسي، وتجنب الخيارات غير السلمية، ويتبين من خلال الحضور في اجتماع الجزائر، أن دول الجوار لا يمكنها أن تتجاهل الملف الليبي، إذ حضر الاجتماع وزراء خارجية مصر، تونس، السودان، التشاد، النيجر، ليبيا، بالإضافة إلى وزير الخارجية الجزائري الذي ترأس الاجتماع باعتبارها الدولة المنظمة، كما شارك كل من المبعوث الأممي إلى ليبيا يان كوبيتش، الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، ووزير خارجية الكونغو جان كلود غاسكو الذي تترأس بلاده اللجنة الرفيعة المستوى التابعة للإتحاد الإفريقي حول ليبيا، ومفوض الإتحاد الإفريقي للشؤون السياسية والأمن بانكول أديوي.

وقد وضع الاجتماع آلية لضمان متابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين المشاركين، بالتنسيق مع الحكومة والهيئات الليبية، وتشكيل وفد لزيارة ليبيا والتواصل مع جميع الأطراف لتقييم العملية السياسية والتأكيد على أهمية التشاور بين آلية دول الجوار وملتقى الحوار السياسي الليبي الذي ترعاه الأمم المتحدة والذي أوكلت له مهمة إعداد القاعدة الدستورية التي ستجرى على أساسها الانتخابات، كما تم الاتفاق

---

[1] عبد المجيد تبون، **خطاب تنصيب رئيس الجمهورية الجزائرية الدجيمقراطية الشعبية 19 ديسمبر 2019**. الجزائر، المطبعة الرسمية، جويلية 2020، ص20.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية، **الرئيس تبون يترأس اجتماعا للمجلس الأعلى للأمن**. الجزائر، 2019/12/26، الموقع الالكتروني. https://www.aps.dz./ar/algerie/81669-2019-12-26-18-15-21.

على ضرورة التنسيق بين دول الجوار واللجنة العسكرية المشتركة (5+5) في الجانب الأمني والعسكري لوضع آلية فعالة وعملية بين الطرفين لانسحاب المرتزقة من ليبيا، مع إعادة تفعيل دور اللجنتين الفرعيتين الخاصتين بالسياسة والأمن التي ترأسهما كل من مصر والجزائر، وتكثيف التواصل مع الأطراف الأجنبية لإقناعها بحتمية الحل السياسي باعتباره الحل الوحيد للأزمة الليبية، إضافة لسعي الجزائر لنقل تجربتها في المصالحة الوطنية التي أنهت أزمتها الأمنية، إلى ليبيا بطلب من المجلس الرئاسي الليبي الذي يشرف على هذا الملف، وقد أسس هذا الاجتماع للبنة جديدة في الملف الليبي مبنية على المقترح الجزائري القاضي بالوصول لحل للأزمة يكون ليبي–ليبي تحت رعاية أممية[1].

المطلب الثاني: المبادرة الجزائرية لحل الأزمة المالية.

شهدت الجزائر منذ بداية الأزمات في محيطها الإقليمي العديد من التهديدات، نتجت عن حالة عدم الاستقرار في شمال مالي، مما أجبر الجزائر على التحرك دبلوماسيا وعسكريا من أجل تفادي أي تدخل أجنبي ودولي على حدودها الجنوبية، وخلق بؤر توتر جديدة، لاسيما في ظل تواجد الجماعات المتمردة المتطرفة في منطقة الساحل، مع تزامنها والهجرات البشرية الفردية والجماعية لداخل التراب الجزائري وانخراطها في الجماعات الإجرامية، فضلا عن الاهتمام الدولي المتزايد بمنطقة الساحل وتأثير ذلك على الأمن الجزائري، خصوصا بعد تفاقم مشكلة الطوارق في مالي، ونظرا للمكانة الجيواستراتيجية للجزائر، دفع بها لبذل جهد مضاعف في سبيل تأكيد حضورها الفعال، ودورها على المستوى القاري[2].

ولعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا كبيرا في هندسة رؤية ومقاربة لحل واحتواء الأزمة في مالي من خلال الوساطة المتعددة بين أطراف الأزمة وفق إستراتيجية محكمة بعيدا عن الحسابات الخارجية التي تعتبرها الجزائر تهديدا للأمن والاستقرار الإقليمي، وقد ارتكزت المقاربة الجزائرية على الحوار المباشر

[1] وكالة أناضول، **اجتماع دول الجوار بالجزائر..هل يبعد شبح الحرب عن ليبيا؟**. تركيا، بتاريخ 2021/06/03، الموقع الالكتروني. https://www.aa.com.tr/ar/2354205

[2] محمد الأمين بن عائشة، **الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي**. المركز الديمقراطي العربي، جانفي 2015، الموقع الالكتروني.

https://www.democraticac.de/p-8205

مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة، عبر استقبال المسؤولين الماليين، والوفود الرسمية لدول الجوار وهو ما يؤكد على القبول الكبير للمقاربة الجزائرية المبنية على ضرورة الحل السلمي للأزمة.

ويعتبر الكثير من الدول أن الجزائر هي مفتاح حل الأزمة المالية، نظرا لتفوقها العسكري وخبرتها في مكافحة الإرهاب، ما يعزز موقفها الوطني والدولي الداعم للحل السياسي للأزمة المالية بعيد عن التجاذبات الإقليمية والدولية.

وقد تم عقد العديد من اللقاءات بين الفرقاء الماليين في فيفري 2012، من أجل تقريب وجهات النظر بين الطوارق في الشمال، لعزل تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا، غير أن هذه الوساطة اجهضت بفعل التدخل العسكري الفرنسي في مالي وقد احتوت خطة الجزائر للتسوية مجموعة من الأهداف، انسحاب الميليشيات المسلحة بمدخل الشمال وإنشاء صندوق تنموي لمنطقة الأزواد، التنسيق بين الماليين في الشمال بمختلف توجهاتهم وأصولهم العرقية للتوافق حول وحدة مالي ومحاربة الارهاب، إعطاء صلاحيات واسعة للتسيير المحلي في الشمال[1]، وقد تم عقد اجتماع في فيفري 2015، لبدأ الحوار المالي.

طرحت الوساطة الجزائرية في إقليم الساحل الإفريقي، التي استضافت محادثات السلام بين الحكومة المالية والمسلحين، مسودة اتفاق للسلام والمصالحة في مالي، التي تنص على إعادة بناء الوحدة الوطنية في البلاد، واحترام وحدة الأراضي المالية مع الأخذ بعين الاعتبار التنوع الاثني والثقافي، كما تضمن الاتفاق تشكيل مجالس إقليمية منتخبة تحت رئاسة رئيس منتخب مباشرة مع منح تمثيل أكبر لسكان المناطق الشمالية في المؤسسات الوطنية، كما انبثق عن الاتفاق وضع آلية لنقل 30 بالمئة من عائدات الميزانية من الدولة إلى السلطات المحلية ابتداء من سنة 2018 مع التركيز بشكل خاص على الشمال، كما تقترح المسودة بإنشاء منطقة تنمية في الشمال المالي تحت الرعاية الدولية لرفع المستوى المعيشي خلال الفترة الممتدة من 10 الى 15 سنة.

[1] عادل بن عمر، **دور الدبلوماسية الجزائرية في ادارة النزاعات الداخلية في إفريقيا:دراسة الحالة المالية**. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، الجزائر، العدد11، جانفي 2019، ص139.

كما دعت الجزائر أطراف النزاع إلى الاتفاق على تنظيم مؤتمر وطني جامع خلال عامين للتوقيع على اتفاق نهائي وشامل على اتفاق السلم والمصالحة، ويهدف إلى حوار مفصل بين جميع ممثلي أطياف الشعب المالي حول الأسباب الحقيقية للنزاع من أجل تحقيق السلم والمصالحة الوطنية في مالي وإحلال السلام الدائم في منطقة شمال مالي[1].

وقد سبق اتفاق الجزائر عدة جولات للحوار بين الأطراف المالية، الجولة الأولى انطلقت بتاريخ 17 جويلية 2014، إلى غاية 31 جويلية 2014، بين الحركات الأزوادية والحكومة المالية بحضور وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة، توجت بالتوقيع على وثيقتين للمفاوضات ووقف إطلاق النار، أما الجولة الثانية فكانت في الفاتح من شهر سبتمبر 2014، بين الحركة العربية الأزوادية والحكومة المالية الجولة الثالثة، انطلقت في 13 اكتوبر 2014، تم الاتفاق خلالها على بنود السلام التي قدمتها الوساطة الجزائرية تحت الرعاية الأممية، الجولة الرابعة، انطلقت في 17 نوفمبر إلى غاية 27 نوفمبر 2014، تم الاتفاق على مقترح تشكيل الحكومة المحلية في الشمال.

وظلت الجزائر تدعم الحوار السياسي لحل أزمة مالي من خلال اتصالها بكافة الأطراف ولتحصين منطقة شمال مالي من خطر الانفصال، بادرت الجزائر إلى إنشاء اللجنة الثنائية الإستراتيجية والتوقيع على اتفاق السلم والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر وهذا في 19 جوان 2018 وظلت الجزائر متمسكة بموقفها الثابت الرافض لفكرة انفصال الشمال المالي وتغليب منطق الحوار السياسي، وتكثيف المفاوضات تحت الرعاية الجزائرية، خاصة بعد الطلب المقدم من طرف أطراف النزاع بدعم من الأمم المتحدة، الاتحاد الافريقي، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، دول الجوار المالي[2].

أكدت الجزائر على أن الحل في مالي لن يكون إلا وفق المقاربة الجزائرية، وهو ما عبر عنه الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، وقد تم رسم شروط جزائرية لانفراج الوضع، مشددا على ضرورة تقلد

---

[1] شبكة سكاي نيوز عربية، **مسودة اتفاق السلام في مالي**. الامارات العربية، فيفري 2015،الموقع الالكتروني. https://www.skynewsarabia.com/amp/world/727183.

[2] بارش أحلام، **دور السياسة الخارجة في حل الأزمة في مالي**. مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، العدد 03، المجلد 04، 2021، ص 518.

شخصية مدنية للسلطة، وتقليص الفترة الانتقالية إلى عام ونصف مؤكدا أن حل الأزمة في مالي لن يكون إلا بالاتفاق مع الجزائر، ويندرج تدخل الجزائر في حل الأزمة المالية ضمن إستراتيجية كبرى نحو الجوار الإقليمي، تهدف إلى تلطيف النزاعات ودعم عمليات الاستقرار والأمن عبر مقاربات متعددة تتمثل في المساعدة الأمنية، الربط الاقتصادي والتجاري عبر المعابر البرية والمشاريع المشتركة، الدبلوماسية النشطة، وعدم الغياب عن الأزمات والمبادرات الإقليمية[1].

ويعتبر دخول الأزمة المالية مرحلة جديدة مع بداية جانفي 2022، منعطفا جديدا، بعد الاقتراح الذي وجهه المجلس العسكري الحاكم للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، المتمثل في تمديد الفترة الانتقالية لخمس سنوات، ما دفع بها لاتخاذ حزمة من العقوبات على مالي بسبب تراجعها عن تعهدها بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في فيفري من السنة الجارية، كما أكدت تحريك قواتها استعدادا لأي احتمال في مالي، ملفت أنظار المجتمع الدولي والجزائر بشكل خاص باعتبار مالي عمقا استراتيجيا لها في إفريقيا، وإحدى الدول الحليفة لها، تربطها معها روابط تاريخية واجتماعية قوية، باعتبارها بلدا مجاورا يتقاسم مع مالي حدودا برية واسعة، وهو ما أكده بيان الرئاسة الجزائرية محذرة من الانعكاسات المترتبة عن طول الفترة الانتقالية المقترحة، كما رافعت من أجل حوار هادئ مع الجماعة الاقتصادية للوصول لخطة للخروج من الأزمة تراعي المتطلبات الدولية وتطلعات الشعب المالي، و تكريس المكاسب المنبثقة عن مسار الجزائر[2].

كما تضمنت المبادرة الجزائرية في مالي على خطة انتقال سياسي تتخلله فترة انتقالية لمدة تتراوح مابين 12 إلى 16 شهرا، تفاديا للعواقب السياسية والأمنية وحتى الاقتصادية التي قد تنتج عن الانتقال طويل الأمد للسلطة، على أن تلتزم بموجبها السلطات الانتقالية المالية بجعل المدة الزمنية لسنة 2022 فترة إقامة نظام دستوري مالي جامع وتوافقي، يكرس اتفاقية السلم والمصالحة في مالي وتبني مقاربة شاملة

[1] عبد الحكيم حذاقة، **الجزائر وأزمة مالي .. ما الذي أغضب تبون وما أوراق الحل والضغط؟**. مركز الجزيرة للدراسات، قطر، سبتمبر 2020، الموقع الالكتروني:
https://www.aljazeera.net/amp / news/politics/2020/9/27

[2] علي ياحي، **مبادرة الجزائر أمام تحدي وضع حد للأزمة في مالي**. اندبندنت عربية، جانتفي 2022، الموقع الالكتروني https:// www.independentarabia.com/node/298131.

تتوافق مع المشاكل المؤسساتية، الاقتصادية والأمنية كمكافحة الارهاب وفق ما نتج عن مسار الجزائر الراعي للمصالحة المالية، خاصة وأنها باشرتها بدعم من مجلس السلم والأمن في إفريقيا، إضافة إلى أن الجزائر تحظى بثقة جميع أطراف النزاع، ولها تاريخ في الوساطة في القضايا المتعلقة بمالي، ولهذا تعتبر مالي الوساطة الجزائرية مقبولة على غير الدول الأخرى[1].

وتعد مقاربة السلم والحلول السلمية للأزمة المالية، السبيل الوحيد والأنجع لإدارة مختلف التعقيدات، وتجنب الاستناد إلى التدخل الأجنبي في حل الأزمات، ويساهم التدخل العسكري في تشابك وتأزم الوضع، دون المساهمة في حله بدليل أن العمليات العسكرية الفرنسية منذ 2013 لم تساهم في تسوية الأزمة المالية بل فتحت المجال للجماعات المسلحة لتنفيذ مخططاتها باعتبارها احتلال وجب محاربته، بالمقابل فإن مسار السلام الذي اعتمد في الجزائر، ساهم بشكل كبير في تغيير الوضع في مالي، من خلال تحقيق نوع من الهدوء والاستقرار النسبي عبر عدة مستويات حتى أن مختلف الأطراف الموقعة عليه تأكد دوما على ضرورة الالتزام به باعتباره الحل الأنسب.

ويعتبر قرار السلطات الانتقالية في مالي القاضي بإلغاء الاتفاقيات الدفاعية الموقعة مع فرنسا وشركائها الأوروبيين خطوة مهمة في ظل الاخفاقات والتجاوزات المرتكبة من قبل القوات الفرنسية على الأراضي المالية، واعتبرت هذه الخطوة باستعادة السيادة المالية في ظل مجموعة التجاذبات والتصعيدات الحاصلة محليا ودوليا، وهي إعادة تقويم لحصيلة التواجد الفرنسي في مالي ومختلف العمليات العسكرية التي نفذت دون الوصول إلى نتيجة إخراج مالي من نفق التعقيدات الأمنية، بل ساهمت هذه العمليات في تفاقم الوضع وزيادة حدة تأثيرها وحجمها.

كما يجمع المجتمع الدولي بمختلف منظماته سواء الدولية كالأمم المتحدة، أو الإقليمية كالإتحاد الإفريقي، أنه لا مناص من تسوية الأزمة المالية إلا من خلال ميثاق السلم والمصالحة الذي وقع في الجزائر، وذلك على اعتبار أن الماليين هم من قام بتحريره بعيد عن أي ضغوطات من أطراف

[1] عثمان لحياني، **الأزمة في مالي: مبادرة الجزائر تشق طريقها ومبعوث تبون يلتقي رئيس المرحلة الانتقالية**. العربي الجديد، الموقع الالكتروني.

https:// www.alaraby.co.uk/politics /famp

خارجية، كما أن مضمونه يخدم مالي، وقد أكد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون على هذا المنحنى خلال تعاطيه مع الملف المالي باعتبار أنه حدد المستويات التي يجب اتباعها في إطار الخروج من الأزمة خاصة في ظل التطورات الراهنة[1].

وبالتالي من أجل مواجهة التهديدات الأمنية النابعة من إقليم الساحل الافريقي والمغاربي قامت الجزائر بعدة اجراءات غلب عليها طابع التعاون والتنسيق الإقليمي، بحيث شهدت دبلوماسيتها حركة مكثفة باتجاه الوسط الجغرافي المحيط بها، نظرا لخطورة التحديات الأمنية الملازمة لكيانها وبالتالي فالتحرك الدبلوماسي الأمني تحكمه مجموعة محركات تحدد الدور الجزائري تجاه الأزمات الإقليمية المحيطة بها مع ضرورة التعاطي معها في ظل التهديدات التي تصدرها للجزائر ما دفعها لتبني جملة من الاستراتيجيات لمواجهتها [2]؛ خاصة في ظل استفحال ظاهرة الإرهاب الدولي وارتباطها بمختلف التهديدات الجديدة كتهريب البشر أو تجارة المخدرات أو غيرها من الجرائم الماسة بأمن وسلامة التراب الجزائري ومواطنيه كما تعكف الجزائر إلى المضي قدما لإحلال السلم والأمن الاقليمي، في ظل الاحترام الدائم للمبادئ التي تقوم عليها سياستها الأمنية، على الرغم من المحاولات الكثيرة لتوريطها في مستنقعات أزماتية يصعب السيطرة على انعكاساتها، إضافة إلى فقدان مكانتها الدولية والإقليمية باعتبارها الوسيط الموثوق الذي يقف بنفس المسافة مابين كافة الأطراف المتنازعة.

[1] إيمان لعجل، **فرنسا أخفقت في مالي وفك الارتبط معها تحصيل حاصل**.الإذاعة الجزائرية، الموقع الالكتروني. https://news.radioalgerie.dz/ar/node/8663.

[2] أسماء رسولي، **التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي بين أدوار الدول الاقبليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، الجزائر، جامعة باتنة، 2018، ص179.

المبحث الثالث: استراتيجيات الجزائر في مواجهة انعكاسات الأزمات الإقليمية.

تعد المنطقة المغاربية والساحل الافريقي أرضية خصبة لتنامي التهديدات الأمنية الجديدة فضلا عن تفاقم الأزمات الداخلية، نتيجة لهشاشة دولها بعد الأحداث المتتالية التي شهدتها، والمتمثلة أساسا فيما يعرف بالربيع العربي ومدى تأثيره عل دولة ليبيا التي أصبحت مقرا لعديد الجماعات المسلحة، كما ساهمت البيئة الغير مستقرة في مالي على استفحال هذه الظواهر وانتشارها خارج حدودها الاقليمية.

وتشكل المنطقة المغاربية والساحل الافريقي في الآونة الأخيرة بؤرة اهتمام دولي وإقليمي، نظرا لما تشهده من تهديدات أمنية مختلفة، منها التقليدية المتأصلة في دول هذه المناطق، ومنها التهديدات الجديدة التي ساهم في ظهورها واستفحالها النوع الأول، نتيجة للطبيعة الاجتماعية الهشة، والضعف الاقتصادي، والفشل السياسي، وهو ما أثر بشكل مباشر على دول الجوار لاسيما الجزائر بانتقال عدواها من الفضاء الداخلي المحلي للفضاء الخارجي الإقليمي، وجلب القوى الدولية للمنطقة ساهمت في تعقيد الأزمات وتداخل أحداثها، ما ولد جملة من التداعيات ذات التأثير الكبير على دول الإقليم، ما استدعى وضع سياسيات وإستراتيجيات لمواجهة والتصدي للتهديدات والتحديات التي تعرفها هذه المناطق، والعمل على ايجاد الحلول اللازمة من أجل تطويقها ومنع انتشارها.

وفي إطار مجابهة الأشكال الجديدة من التهديدات الأمنية تبرز أهمية السياسة الأمنية للجزائر كونها دولة معنية بصد أخطار تلك التهديدات، وتعريف التحديات والمخاطر والأدوات الملائمة لمجابهتها على اعتبار أنها تمثل جملة الآراء والمعتقدات والمبادئ التي تشكل البناء الفكري للأمن الجزائري، وتتبنى تلك الإستراتيجية التي تعتبر مدخلا لها في تعاطيها مع القضايا والتحديات التي تواجهها، كما تعتبر أساس تفسير وفهم كل المسائل ذات الطبيعة الأمنية[1].

[1] يعقوب حنان، علي بقشيش، **متطلبات الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية في منطقة الساحل**. مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة الاغواط، الجزائر، المجلد 06، العدد01، ماي 2022، ص 1332.

المطلب الأول: استراتيجية الجزائر في مكافحة الإرهاب.

تعد الجزائر من بين أبرز الدول التي عانت من الظاهرة الإرهابية خاصة في فترة التسعينيات من القرن العشرين، وبالرغم من تقلصها وانحسارها في السنوات الأخيرة وتراجع العمليات الإرهابية في الجزائر، إلا أنها مازالت تشكل تهديدا لأمن الجزائر من خلال بروز أنماط وأشكال جديدة لها، بفعل النزاعات الداخلية التي تعاني منها دول الجوار وخاصة ليبيا ومالي، واستغلال الجماعات الإرهابية للوضع لتفعيل وتنفيذ العمليات الإرهابية بعد حصولها على الأسلحة والمقاتلين[1].

ويعد بسط حركة الأزواد لسيطرتها على منطقة الشمال المالي، دافعا للحكومة المركزية المالية لمطالبتها المجتمع الدولي بالتدخل على اعتبار أن الحركة لها صلة وثيقة بالإرهاب، وهو ما تجسد من خلال التدخل العسكري الفرنسي، الذي نفذ مجموعة من الهجمات على معاقل الجماعات المسلحة في الشمال المالي ما تسبب في تشتيتها، إلا أن الانتفاضات العربية وما خلفته من انهيار في ليبيا أعقبه استفحال الظاهرة الإرهابية من جديد في المنطقة المغاربية والساحل الافريقي، وقد اتخذت هذه المناطق من طرف الجماعات الإرهابية كمعقل لها.

وضمن مخططاته سعى التنظيم الإرهابي داعش من خلال وضع إستراتيجية لغزو الجزائر عبر إلغاء الحدود بين مختلف الدول الإسلامية، وإقامة الخلافة الإسلامية الكبرى، وكذا التصدي للتشيع حسب ما يزعمه التنظيم، ويعد هذا التنظيم أخطر تهديد على المنطقة بعد سيطرته على مواقع نفطية هامة في ليبيا، وأضحى أقرب إلى الجزائر ما دفع بقائد أركان الجيش الوطني الشعبي إلى حث الجيش في جوان 2015 للاستعداد لأي مخطط إرهابي يضرب البلاد[2].

ورغم أن زعيم القاعدة في المغرب الاسلامي عبد المالك درودكال رفض مبايعة تنظيم داعش والانضمام إلى صفوفه لأسباب تتعلق بالزعامة، إلا أن العديد من كوادر التنظيم قررت الالتحاق به

---

[1] كربوسة عمراني وزروال سهام، **الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي**. المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر 03، الجزائر، العدد 05، أكتوبر 2014، ص112.

[2] عتيقة كواشي، **الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الارهابية المتنامية في منطقة الساحل الإفريقي**. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 08، جانفي 2016، ص ص 459-460.

وبإعلان تنظيم بوكو حرام الذي ينشط في نيجيريا دعمه للتنظيم، أقر التنظيم الإرهابي المرابطون الذي يتزعمه الجزائري مختار بلمختار الناشط بمنطقة الساحل، مبايعته لتنظيم داعش، وسعيه لضم مجموعات إرهابية أخرى إلى التنظيم بغية السيطرة على إفريقيا، خاصة في ظل امتداد تنظيم داعش إلى ليبيا وتمركزت أغلب الجماعات الإرهابية في المناطق الحدودية المالية والموريتانية، وفي شمال مالي، وشمال التشاد، وفي المناطق الحدودية الليبية الجزائرية[1].

سعت الجزائر إلى اعتماد أساليب مبتكرة في مكافحة الظاهرة الإرهابية الجديدة المتمركزة في الساحل الإفريقي، والمنطقة المغاربية، وفق إستراتيجية تجمع مابين إجراءات وقائية طويلة المدى وإجراءات آنية تقتضي مواجهة الإرهاب الوشيك المهدد لأمنها الوطني مباشرة، على المستوى الداخلي ركزت الجزائر على حدودها الجنوبية والشرقية، دون إغفال للمنطقة الشمالية، بحيث تخوض مصالح الأمن حرب ضد الإرهابيين، عن طريق ملاحقة مجموعة من الناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي، تقوم بنشر مواد مروجة للدولة الإسلامية، وتتخوف المصالح الأمنية من أن تتحول أنصار داعش عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلى خلايا نائمة تمثل تهديدا حقيقيا للأمن الجزائري، ويأتي الأمن الإلكتروني في صلب الإستراتيجية الأمنية في مكافحة الإرهاب، عبر تدعيم المصالح الأمنية الإلكترونية بإمدادات فنية وبشرية، تقوم بتتبع مصادر الرسائل التي تتوعد بتنفيذ عمليات إرهابية تخل بالأمن وتروع المواطنين لاسيما بعد اختفاء تنظيم جند الخلافة، وحل محله ولاية الجزائر التي هددت عناصره المؤسسات العسكرية بالانتقام من العمليات التي يقوم بها الجيش ضد أفول الجماعات الإرهابية المتمركزة في الجبال الجزائرية وصحرائها[2].

كما اعتمدت الجزائر في إطار مكافحتها للإرهاب على عملية جمع المعلومات المخابرتية التي تعتبر جزءا لا يتجزء من عمليات وسياسات الحرب على الإرهاب ومواجهته، وتستند فعالية جمع المعلومات إلى حد كبير على التنسيق المستمر بين الجيش والشرطة والأجهزة القضائية القائمة على إنفاذ

---

[1] محمد نتاري، **استراتيجية الوساطة الأمنية لحل أزمة اللااستقرار بالساحل: دور الوساطة الجزائرية لحل الأزمة المالية(2010-2015)**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015، ص63.

[2] عتيقة كواشي، **نفس المرجع**، ص461.

القانون، ونظرا للتهديدات التي تمثلها الجماعات الإرهابية على الجزائر، قامت بتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، وبالتالي اكتسبت معرفة عميقة في مجال التعامل مع الشبكات الإرهابية محليا ودوليا، إضافة لخبرتها التي اكتسبتها في حربها ضد الإرهاب في المحيط الداخلي.

كما اتبعت قوات الجيش الجزائري استراتيجية تعتمد على الانتشار الواسع للقوات على مستوى الحدود، وكانت قياد الجيش جهزت عتادا ضخما، مع استنفار 50 ألف جندي في ديسمبر 2014 لتغطية الحدود الجنوبية الشرقية، لمنع تعرضها لهجمات الجماعات الارهابية[1].

قامت القوات الأمنية والعسكرية بتشديد الاجراءات في المداخل الرئيسية، والمؤسسات الحكومية والمواقع الحساسة، كما شددت الحراسة على مستوى المقرات القنصلية والدبلوماسية، كما تم تكثيف نقاط التفتيش والمراقبة، وتركيب عديد كاميرات المراقبة الأمنية، تجنبا لأي تهديد محتمل، كما قامت الجزائر باتخاذ اجراءات مشددة فيما يتعلق بالمسافرين القادمين من مناطق النزاع، والتي تضم جماعات مشددة وكثفت رقابتها على المواطنين المتجهين إليها، وذلك بسبب تخوفها من تأثر بعضهم بالأفكار المتطرفة والالتحاق بهذه الجماعات، وما يمكن أن ينجر ذلك من مخاطر في حال عودتهم إضافة إلى تكوين أئمة لتنوير فكر الشباب بقيم الدين الحقيقة لحمايتهم من التشبع بالأفكار المتطرفة[2].

وقد شرعت الجزائر في تجهيز المطارات والموانئ، والمعابر الحدودية بإمكانات جد متطورة لاكتشاف أي محاولة لإدخال الأسلحة والمواد التي تستعمل في صناعة المتفجرات، وتدعيمها بالعنصر البشري المؤهل لتلبية الغرض، كما تقوم المصالح الأمنية بتوزيع قوائم بأسماء وصور الأشخاص المتابعين في المسائل الأمنية على الدوائر الأمنية المحلية، بالتزامن مع تكثيف التحقيقات لحل الخلايا النائمة وشبكات الدعم والإسناد للجماعات الإرهابية، كما يتم عقد لقاءات واجتماعات دورية لقيادات الأجهزة الأمنية، يتم من خلالها وضع المخططات الأمنية لمجابهة الظاهرة الإرهابية وكل ما من شأنه المساس

---

[1] حكيم غريب، **من الحلول الأمنية إلى الحلول السياسية: التجربة الجزائرية الرائدة في مكافحة الارهاب**. معهد واشنطن لساسة الشرق الأدنى، نوفمبر 2016، تاريخ الاطلاع: 2021/02/20، الموقع الالكتروني
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/mn/alhlwl-alamnyt-aly-altjrbt-aljzayryt-alraydt-fy-mkafht-alarhab.

[2] عتيقة كواشي، **مرجع سبق ذكره**، ص463.

بالأمن الوطني، استنادا إلى الخبرة المكتسبة في محاربة الإرهاب في التسعينيات من القرن الماضي وبالتالي كسب الثقة بالنفس في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة على رأسها الارهاب[1].

إن انعدام الاستقرار الأمني في الحدود الجنوبية والشرقية الجزائرية، عمق من التهديد الإرهابي وباقي التهديدات اللانمطية، كما شكل التحالف الذي جمع الجماعات الإرهابية بجماعات التهريب خطرا كبيرا على المستوى المحلي والإقليمي، ووعيا منها بأن الظاهرة الارهابية لا يمكن مكافحتها بشكل منفرد كان لزاما على الجزائر أن تنتهج إستراتيجية تعتد على مقاربة متعددة الأطراف على المستوى الخارجي بالموازاة مع الاجراءات الداخلية التي تم التطرق إليها، فعلى مستوى دول الجوار العربية، كانت هناك الرتيبات ثنائية بينها وبين ليبيا وتونس، عبر التعاون مع ليبيا في مجال إعادة بناء القوات الليبية وأجهزتها الأمنية، حيث تم خلال الاجتماع الذي انعقد في القاهرة يوم 05 جوان2015، بحضور الجزائر، وتونس ليبيا ومصر، الاتفاق على دعم قوات الجيش الليبي بالمعدات والذخائر والمعلومات الاستخباراتية لمواجهة تنظيم داعش الإرهابي، مع رفض التعامل مع المليشيات، في حين تم التنسيق مع تونس على الحدود الشرقية، دون مشاركة الميليشيات الليبية وسمحت هذه الآلية للجزائر من متابعة سياسات مكافحة الإرهاب في بلدان دول الجوار في إطار متعدد الأطراف دون أن يشكل ذلت تعارضا مع مبدأ عدم التدخل واعتبارها كنموذج ناجح في المنحنى الاجتماعي والاقتصادي لمكافحة الإرهاب وسياسة عدم التدخل[2].

ولتعزيز الجهود المبذولة في مكافحة الارهاب تم تبني مبادرات ذات طابع إقليمي على مستوى الساحل الإفريقي، من خلال تحديد رؤية مشتركة قائمة على أساس التعاون الاقليمي العملياتي مدعوم بإرادة سياسية مشتركة بين دول الميدان في الساحل الإفريقي (الجزائر، موريتانيا مالي، النيجر)، من أجل حماية الحدود المشتركة من التهديدات الإرهابية، ولتجفيف منابع تمويل التنظيمات الارهابية بادرت الجزائر

[1] عتيقة كواشي، **نفس المرجع**، ص 464.

[2] حكيم غريب، **مرجع سبق ذكره.**

باقتراح لتجريم الفدية للجماعات الإرهابية، ومعاقبة الدول التي تقوم بدفعها، في اجتماع وزراء العدل العرب بجدة السعودية سنة 2015[1].

كما احتضنت موريتانيا في 09 ماي 2022، اجتماعا لرؤساء أركان دول الميدان لدول الجزائر موريتانيا، النيجر ومالي، والتي تأسست في مدينة تمنراست جنوب الجزائر عام 2010 وتهدف إلى محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، وقد ضم الاجتماع لجنة الأركان العملياتية المشتركة لمجلس رؤساء أركان الدول الأعضاء، وقد تزامن ذلك مع التطورات الأمنية في دول الساحل الإفريقي وإعادة تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي في ليبيا تنظيم صفوفه، ويعتبر هذا الاجتماع فرصة لدراسة وتقييم الحالة الأمنية في الساحل، وتبادل التحاليل المستخلصة منذ الاجتماع المنعقد في 28 أكتوبر 2016 بالعاصمة المالية باماكو لرؤساء الأركان، ويبقى الهدف الرئيسي للمبادرة هو مكافحة الارهاب في المنطقة المغاربية والساحل، والتي تشهد اضطرابات أمنية كبيرة، خاصة بعدما أكدت التحقيقات الأمنية وجود صلة بين نشاط تهريب الأسلحة والإرهاب في شمال مالي وليبيا[2].

تعد الجزائر دولة رائدة في مجال مكافحة الارهاب بشهادة دولية، بانتهاجها طرق وأساليب أثبتت نجاعتها عن طريق رسم استراتيجية أمنية تجمع مابين النهج العسكري، والنهج السلمي عن طريق استئصال أسباب التطرف كتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، وبناء تصورات تشتمل على مبدأ الوسطية ومحاربة كل الأفكار المتطرفة عن طريق تفعيل إستراتيجية متكاملة أصبحت محط اهتمام الدول في العالم عبر مطالبة الدول التي تعاني من ظاهرة الإرهاب والاستفادة من تجربتها الناجحة.

ساهمت البيئة الفوضوية المحيطة بالجزائر في التأثير على السياحة الصحراوية في الجنوب الجزائري باستهداف السياح الأجانب، وإطلاق سراهم مقابل الحصول على مبالغ مالية كبير كفدية لهم والتي تعتبر مصدر التمويل الرئيسي للجماعات الإجرامية، وأهم مصدر من مصادر التمويل لهذه

[1] مخلوف ساحل، **حول تطبيق مبدأ التسوية السلمية للنزاعات: دراسة تحليلية للوساطة الجزائرية في حل الأزمة المالية**. مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد40، جوان 2015، ص 621.

[2] **موريتانيا تحتضن أعمال الاجتماع العادي لمجلس رؤساء دول الميدان**. وكالة الأنباء السعودية، ماي 2022، الموقع الالكتروني. https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=2352694.

التنظيمات، وما زاد من المخاوف الجزائرية من التهديدات المصدرة إليها من الشرق والجنوب، تحالف التنظيمات الإرهابية مع عصابات الجريمة المنظمة في المنطقة كتجار السلاح والمخدرات، ما جعل الجزائر تسعى لتبني إستراتيجية موسعة تقوم على عدة سياسات تهدف إلى تأمين الوطن وحماية حدوده ومصالحه الحيوية، ومواجهة انعكاسات الأزمات الإقليمية المحيطة بالجزائر؛ كما تبنت الجزائر مبادرة تقوم على تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، عبر المحافل الدولية والإقليمية من خلال دعوة الدول إلى المصادقة على قوانين ومعاهدات دولية وإقليمية في ذات السياق، وقد كثفت الجزائر من جهودها الدبلوماسية في سبيل تحقيق هذا الهدف.

المطلب الثاني: استراتيجية في محاربة الجريمة المنظمة.

شكل عجز الدولة الليبية في المنطقة المغاربية والمالية في الساحل الافريقي عن القيام بوظائفها أرضية خصبة للجماعات الإجرامية التي تؤمن لها الحماية والفعالية اللازمة لنشاطها، وتعتبر هذه المناطق مسرحا جيدا تفاعلت فيه كل أنواع الجريمة المنظمة، من تبييض للأموال، تهريب للمخدرات والمتاجرة بالأسلحة، وصولا إلى الاتجار بالبشر، خاصة بعد أحداث الربيع العربي والأزمة في شمال مالي.

وتعرفها مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة للإتحاد الأوروبي بأنها جماعة مشكلة من شخصين أو أكثر، تمارس مشروعا إجراميا ينطوي على ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محددة ويكون فيها لكل عضو مهام محددة في إطار التنظيم الإجرامي الذي يهدف لتحقيق الأرباح بطرق غير مشورعة، وتستخدم الأنشطة التجارية، العنف وغيره من وسائل التخويف، ممارسة التأثير على الأوساط السياسية والإعلامية والإدارة العامة والهيئات القضائية والاقتصاد[1].

وتتعدد صور وأشكال الجريمة المنظمة، فتشمل الاتجار غير المشروع بالمخدرات التي تشكل مشكلة عالمية ذات آثار كبيرة على المجتمع الإنساني، كما أن تكاليف مكافحتها والتوعية بأخطارها وعلاج مدمنيها مرتفعة جدا، وتقدر ب120 مليار دولار، أما الاتجار بالبشر فيتم عن طريق تجنيد الأشخاص

[1] شريف سيد كامل، **الجريمة المنظمة في القانون المقارن**. مصر، دار النهضة العربية، 2001، ص54.

ونقلهم لغرض استغلالهم ونيل مكاسب مالية مشبوهة، عن طريق ممارسات شبيهة بالرق والاستعباد، ونزع أعضائهم، وتشكل جريمة غسل الأموال أحد صور الجريمة المنظمة، وتتم عبر تحويل الأموال المتحصل عليها من الأنشطة الاجرامية وبطريقة غير شرعية عن طريق إخفاء مصدرها لتجنب مسؤوليتها القانونية وتقدر حجم الأموال التي يجري غسلها في العالم ما بين نصف ترليون وثلاث ترليونات دولار سنويا من الناتج المحلي[1].

وتعد المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل الافريقي مثالية لتجارة الأسلحة بما يغذي الشبكات الإجرامية التي تنشط في التهريب وحتى الجماعات الإرهابية، واشتدت هذه الظاهرة بعد الأزمة الليبية وعودة المقاتلين الذين حاربوا بجانب نظام القذافي مدججين بالأسلحة، وقد قدرت الأمم المتحدة ممثلة في مكتبها المكلف بالمخدرات والجريمة المنظمة، بأن عملية التهريب للسجائر عبر الطرق المرتبطة بهذه المناطق بلغت نحو 18% من السوق الجزائرية، و60% من سوق ليبيا، فضلا عن حالات الاختطاف والمطالبة بالفدية كحادثة عين أميناس 2013[2]، وقبله الرهائن الأوروبيين والدبلوماسيين الجزائريين في مدينة غاو المالية.

وتشكل الجريمة المنظمة بصورها تهديدا حقيقا للأمن الجزائري، خاصة في ظل نقص التغطية الأمنية وانكشاف الحدود الجنوبية والشرقية، وقربها الجغرافي من مناطق انتاج وعبور المخدرات واستفحال تجارة الأسلحة، ومن أجل مواجهة هذه التهديدات أردفت الجزائر جملة من الاجراءات غلب عليها التنسيق الإقليمي مع دول المنطقة، فقد عرفت الجزائر حركية نشطة دبلوماسيا في محيطها الجغرافي نظرا لطبيعة التحديات الأمنية المحدقة بها، وعليه تبنت الجزائر تصورا أمنيا قائما على فكرة الأمن الموسع الشامل لجل

[1] أسماء راسولي، **التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي بين الأدوار الاقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2018، ص 161.

[2] فولفرام لاخر، **الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء**. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، لبنان، سبتمبر 2012، ص05.

المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، خاصة في مجال مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة وتجريم الفدية[1].

شاركت الجزائر في إطار استراتيجيتها المتعددة الأساليب لمكافحة الجريمة المنظمة والجرائم المرتبطة بها، في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الارهاب وغسيل الأموال سنة 2006، وانضمامها إلى المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة الذي يعد آلية متعددة الأطراف تم اطلاقها في سبتمبر 2011 بنيويورك، والذي يضم 30 دولة ومنظمتي الأمم المتحدة والاتحاد الاوروبي، والذي يهف لتعزيز التعاون وتقديم الخبرات والمواد اللازمة لمكافحة هذه الظواهر، وقد ترأست الجزائر مناصفة مع كندا مجموعة العمل في الساحل، كما احتضنت لقاءات بين دول الإقليم سواء على مستوى وزراء الخارجية أو قادة أركان جيوش الجزائر، مالي، موريتانيا والنيجر، التشاد بوركينافاسو في مارس 2010 الذي خصص لمناقشة الإرهاب وتحالفه مع الجريمة المنظمة في المنطقة[2].

وحسب الرؤية الجزائرية فإن تحقيق استقرار حالة السكان تحتاج لتأمين ظروف معيشية لائقة مع ضرورة الربط مابين التنمية المستدامة اقتصاديا واجتماعيا، بالتنمية السياسية المتعلقة ببنية الأنظمة وتعزيز الديمقراطية، من خلال بناء دولة القانون ومؤسسات الحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان، كما تهدف الجزائر إلى محاربة التهديدات الأمنية في معقلها عن طريق تحقيق التنمية، وهو ما تجسد عبر مشاركتها في مؤتمر المانحين لتنمية مالي ببروكسل بتاريخ 15 ماي 2013، بمشاركة 45 وفدا من وزراء ومسؤولين من مالي وليبيا، إضافة إلى البنك الدولي وبنك التنمية الافريقي[3].

أما على المستوى المحلي، فقد قامت الجزائر باستحداث جهازا أمنيا جديدا لمكافحة الجريمة المنظمة ببعدها الوطني والدولي، توافقا مع مضمون الاتفاقيات الدولية والإقليمية، وقد اعتبر وزير الداخلية

---

[1] عربي بومدين، فوزية قاسي، **المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي: نحو مبدأ الدبلوماسية الانسانية**. مجلة المستقبل العربي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 456، 2017، ص 137.

[2] أسماء راسولي، **التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي بين الأدوار الاقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**. مرجع سبق ذكره، ص ص 189-190.

[3] **نفس المرجع**، ص191.

الجزائري خلال إشرافه على تدشين المصلحة المركزية لمكافحة الجريمة المنظمة، بأن الجهاز جاء لتعزيز صرح الجهاز الأمني ودحر الجريمة بكل أشكالها ومكوناتها، حيث تفننت الجماعات الإجرامية في استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة باستغلال الفضاء السبرياني، لبلوغ أهدافهم مستهدفة الموراد الاقتصادية للدولة بغية إضعافها.

ويعد استحداث هذه المصلحة ضمن إستراتيجية الجزائر في مكافحة الجريمة المنظمة في ظل تأزم الوضع في كل من ليبيا ومالي واستغلاله من قبل عناصرها لتنفيذ مخططاتها، وتهدف هذه المصلحة إلى حماية الأشخاص واقتصاد الدولة، من خلال تطوير آليات عمل وقائي استباقي يساهم في توفير مناخ أمني ملائم لبناء منظومة اقتصادية قوية بعيدة عن المال الفاسد والاحتكار والمضاربة لاسيما في ظل التحديات الراهنة، كما تتولى هذه المصلحة مهمة التحريات في قضايا الإجرام والإرهاب والأعمال الهدامة والتحقيق في كل الأنشطة الاجرامية ومتابعتها قضائيا، وإنشاء شبكات اتفاقيات لتسهيل التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، والتنسيق مع الشركاء الأمنيين محليا[1].

واستنادا لهذه الاجراءات فقد احتلت الجزائر المرتبة 99 في درجات السوق الإجرامية، حسب مؤشر الجريمة المنظمة العالمي لسنة 2021، وقد سجلت المؤشرات وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(05): جدول بياني يوضح تأثر الجزائر بالجريمة المنظمة

الدولة	الأسواق الإجرامية (المتوسط)	الاتجار بالبشر	تهريب البشر	الاتجار بالأسلحة
الجزائر	4.65	4.5	6.5	5.0

المصدر : مؤشر الجريمة المنظمة العالمي لسنة 2021.

[1] فريق تحرير ألترا، **الجزائر تستحدث جهازا أمنيا لمكافحة الجريمة المنظمة وطنيا ودوليا**. الجزائر ألترا، أكتوبر 2021، الموقع الالكتروني. https://ultraalgeria.ultraswat.com/scroll=1

وكان عدم الاستقرار الذي يواجهه عدد من الدول الإفريقية كدولة ليبيا ومالي، عاملا تمكينيا لتوسيع أنشطة الجريمة المنظمة، بحيث احتلت الجزائر المرتبة 99 في مؤشر الجريمة المنظمة العالمي لسنة 2021، بالنسبة لتجارة الهيروين، الكوكايين، تجارة القنب، وتجارة المخدرات الاصطناعية، وفق المؤشرات المسجلة في الجدول رقم (06).

الجدول رقم(06): جدول بياني يوضح تأثر الجزائر بتجارة المخدرات

الدولة	الأسواق الإجرامية (المتوسط)	الجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة	تجارة الهيروين	تجارة الكوكايين	تجارة القنب	تجارة المخدرات الاصطناعية
الجزائر	4.65	6.5	2.0	3.5	6.5	5.5

المصدر : مؤشر الجريمة المنظمة العالمي لسنة 2021.

تشير الإحصائيات المدرجة في الجدول الى أن متوسط الأسواق الاجرامية في الجزائر ذو تأثير معتدل بحيث سجلت 4.65 درجة من الاجرام، في حين أن الجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة، كانت ذات تأثير كبير، في حين أن السياسة الأمنية المعتمدة والاستراتيجية المنتهجة من قبل الجزائر في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، كتجارة الهيروين وتجارة الكوكايين ذات تأثير ضئيل ، في حين أن تجارة القنب كانت ذات تأثير كبير بدرجة 6.5، على الرغم من تواصل الجهود الجزائرية في محاربة هذه الظاهرة المستوردة من الجهة الغربية للجزائر، في حين أن تجارة النخدرات الاصطناعية ذات تأثير معتدل.

كما وضح ذات المؤشر درجة الصمود للجزائر والتي تعكس وجود استجابة وقدرة وفعالية في مواجهة الجريمة المنظمة، وتقيم القدرة الجزائرية على مواجهة الجريمة المنظمة وفق الأطر القانونية والسياسية والإستراتيجية المناسبة للتصدي لها، وقد جاءت وفق المؤشرات التالية:

الجدول رقم(07): جدول بياني يوضح قدرة الجزائر على التصدي للجريمة المنظمة

الدولة	الصمود (المتوسط)	القيادة السياسية والحكم	شفافية الحكومة ومساءلتها	التعاون الدولي	السياسات والقوانين الوطنية	النظام القضائي والاحتجاز	إنفاذ القانون
الجزائر	4.63	4.5	4.0	5.0	6.0	4.0	6.0

المصدر : مؤشر الجريمة المنظمة العالمي لسنة 2021.

احتلت الجزائر المرتبة 104 في حدود التصنيف بالدرجات بالنسبة للصمود في محاربة الجريمة المنظمة، بحيث كان متوسط الصمود 4.63، يعتبر فعال بدرجة كافية، وفقا للدرجات والمبررات المدرجة في الجدول، بحيث كانت درجة القيادة السياسة والحكم في الجزائر 4.5، وهو معتدل الفعالية، كذلك الحال بالنسبة لدرجة شفافية الحكومة الجزائرية ومساءلتها التي بلغت 4.0 في حين أن مجال التعاون الدولي سجل درجة 5.0 استنادا للاتفاقيات الموقعة في نفس المجال، كما سجلت السياسيات والقوانين الوطنية المطبقة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة درجة 6.0، وتعتبر فعالة بدرجة كافية، في حين أن النظام القضائي الجزائري سجل درجة معتدل الفعالية بدرجة 4.0، أما انفاذ القانون فكان فعال بدرجة كافية بدرجة 6.0.

من خلال المؤشرات المحددة في مؤشر الجريمة المنظمة العالمي الصادر عن المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، يتضح بشكل جلي الخطوات الكبيرة الجزائر في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، من خلال السياسات والقوانين التي اعتمدتها الجزائر في إطار استراتيجية متكاملة المعالم.

المطلب الثالث:استراتيجية الجزائر في التصدي للهجرة الغير الشرعية.

واكب الإنتفاضات العربية وحالة عدم الاستقرار في الساحل الإفريقي موجة من الهجرات الشرعية وغير الشرعية، مثلت الجزائر مجالا لاحتضانها، حيث شهدت مناطق حدودها كمنطقة تمنراست وإليزي تدفقا كبيرا للمهاجرين الأفارقة من منطقة الساحل، كما عرفت منطقة إليزي عديد المهاجرين الفارين من الحرب في ليبيا، وانعدام الأمن في الساحل الإفريقي، إضافة المتغيرات الاقتصادية والبيئية الصعبة كالجفاف، كما أن الجزائر تتميز بالقرب الجغرافي والتبادل الاقتصادي بين دول هذه المناطق، ونتيجة لهذه الأوضاع زاد تدفق المهاجرين الأفارقة، بحيث استقر عشرات الآلاف منهم في الصحراء الجزائرية كلاجئين في المخيمات، وتحت ضغط زيادة الأعداد وتوزعهم عبر مناطق الوطن للاستقرار، اتخذت السلطات جملة من التدابير لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بتبني إستراتيجية تقوم على محاربة شبكات تهريب الأشخاص، ووضع قوانين صارمة لدخول الأجانب للجزائر، لاسيما وأنه استفحل معها تنامي الاجرام

بمختلف صوره، وانتشار الأفارقة في الأماكن العمومية، الطرقات، المساجد مع امتهان التسول، الأسواق وغيرها، وعليه سعت الجزائر لوضع تصور يحد من هذه الظاهرة[1].

كما يعد الموقع الجغرافي للجزائر مناسبا لاتخاذ مجموعة من المسارات للمهاجرين نحوها، ويكون ذلك عبر الطرق البرية المجاورة للجزائر، والمتمثلة في تونس وليبيا شرقا، مالي والنيجر جنوبا، موريتانا والصحراء الغربية في الجنوب الغربي، والمغرب غربا، إضافة إلى الساحل للمياه الإقليمية في بحر الأبيض المتوسط، والملاحظ أن الدخول للمهاجرين غير الشرعيين متعدد المسارات حسب شبكات المهربين للبشر والممررين[2].

وتتم الهجرة غير الشرعية للمهاجرين الأفارقة إلى الجزائر عبر مراحل، وصولا لشمال البلاد وقد اتخذ هؤلاء المهاجرون مجموعة مناطق استقروا بها، كحي قطع الواد بتمنراست، حي مليكة بغرداية، واد درجي بمغنية، وهي نقاط إقامة في انتظار مواصلة مسارهم نحو الشمال، ومن إلى اوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط[3].

ويمكن تحديد مجموعة من المسارات للهجرة غير الشرعية نحو الجزائر خلال الحقبة الأخيرة ويكمن تحديد ثلاث طرق رئيسية، مسار حدود مالي الجزائر، ويشهد موجة هجرات من دول غرب إفريقيا انطلاقا من باماكو مرورا بغاو، ومنه الوصول الى الجزائر عبر مدينة تينزواتين مرورا بتيمياوين باتجاه تمنراست، وبرج باجي مختار نحو مدينة أدرار، أمل المسار الثاني عبر حدود النيجر من واغادوغو ونيامي للالتحاق بمدينة أغاديز، مرورا بعين قزام وجانت نحو تمنراست واليزي، وتعتبر أكبر التدفقات من دول وسط إفريقيا، أما المسار الثالث فعبر ليبيا باتجاه الجزائر، قدوما من مدينة سبهة الليبية، إلى مدينة جانت، ومن مدينة غدامس الليبية الى مدينة الدبداب الحدودية وصولا إلى اليزي مرورا بعين أميناس وورقلة.

---

[1] ابراهيم اهريش وآخرون، **اختراق الأفارقة للفضاء الحدودي الجزائري حالة الهجرة غير الشرعية عبورا من الجزائر نحو أوروبا**. مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، العدد 20، سبتمبر 2021، ص 112.

[2] ابراهيم اهريش وآخرون، **نفس المرجع**، ص121.

[3] عبد النور عطوات، **دور الفواعل المحلية في ادارة ملف المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين بجنوب الجزائر – دراسة حالة ولايتي تمنراست وورقلة**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر، ص87.

وقد سجلت الجزائر ارتفاعا مستمرا في عدد المهاجرين غير الشرعيين ابتداء من سنة 2016 بحيث وصل عدد المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر سنة 2021 إلى ضعف المهاجرين في سنة 2020، وهو ما يوضحه الجدول رقم (08).

الجدول رقم(08): جدول بياني يوضح تأثر الجزائر بالهجرة غير الشرعية

الدولة	عدد المهاجرين غير الشرعيين المقبوض عليهم في الجزائر لسنة 2020	عدد المهاجرين غير الشرعيين المقبوض عليهم في الجزائر لسنة 2021	الفارق
الجزائر	5825	10889	5064

المصدر: وكالة الأنباء الجزائرية بتاريخ 16 ديسمبر 2021.

عملت الحكومة الجزائرية على تبني استراتيجية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال جملة من الآليات تمحورت حول إعادة النظر في سياستها للهجرة، خاصة وأن الأمر يتعلق بالأمن القومي في ظل التبعات التي تنجر عنها من إجرام وآفات اجتماعية، فحماية الوطن من أولويات السلطات الجزائرية، أمام تحدي التوافد الكبير لموجات الهجرة غير الشرعية واستقرار المهاجرين في المدن الكبرى كتمنراست وأدرار في الجنوب، العاصمة وقسنطينة ووهران وسطيف في الشمال، لذا أبرمت الجزائر مجموعة من الاتفاقيات الجماعية مع دول الساحل في إطار منظمة النيباد، والفردية كاتفاقيات التعاون مع مالي، وضبط الحدود مع ليبيا، كما عملت على محاربة شبكات تهريب البشر وتسليط أقصى العقوبات عليهم، وتعزيز مراقبة الحدود بالموارد البشرية، والتجهيزات العصرية التي تساهم في دحر هذه الظاهرة المهددة للأمن الجزائري[1].

على غرار التنظيمات والتشريعات المتخذة من قبل السلطات الجزائرية في مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، تبنت مجموعة من الآليات المساعدة للترسانة القانونية والتي تتمثل في:

– إستحداث مركز للوثائق والإحصائيات حول تدفقات الهجرة غير الشرعية تابع لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، يهدف إلى جمع المعلومات عن تدفقات الهجرة من خلال الهيئات المعنية

[1] ابراهيم اهريش وآخرون، **مرجع سبق ذكره**. ص 123.

بالإحصائيات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية، وزارة الخاجية، وزارة الداخلية عن طريق مديرياتها كالمديرية العامة للأمن الوطني، وزارة الدفاع الوطني عن طريق الاحصائيات المقدمة حول قوافل الهجرة غير الشرعية.

– نشر وحدات أمنية تابعة للمديرية العامة للأمن الوطني مهمتها مكافحة الهجرة غير الشرعية عبر إقليم الوطن، بترحيل المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين إلى بلادانهم الأصلية، لاسيما الرعايا الأفارقة من مختلف الجنسيات، خاصة بعد تسجيل أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة في الجزائر، وحرص السلطات الجزائرية للتعامل معهم وفق الأطر والقوانين الدولية.

وفي معرض رده على السؤال الشفوي لعضو مجلس الأمة حسني سعيدي سنة 2016، حول تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر وتهديداتها للأمن الجزائري، خاصة في ظل التوافد الكبير للمهاجرين من دول الساحل الإفريقي، أكد وزير الداخلية أن الدولة الجزائرية وضعت مجموعة من الآليات لمعالجتها، من المصدر من خلال تقديم المساعدات للدول الافريقية للنمو، كما شملت هذه الآليات وضع أجهزة انذار تتكفل بكل الأمراض المعدية التي تهدد الصحة العامة، مع تعزيز التنسيق ما بين المصالح العملياتية، وإعطاء تعليمات صارمة للولاة من أجل المتابعة المستمرة للظاهرة، واتخاذ كافة الاجراءات ضد كل عمل غير قانوني، وتأتي هذه الاجراءات بالموازاة مع أعمال الشراكة في إطار المنظمات الدولية والجهوية من أجل وضع حيز التنفيذ لسياسات عمومية من شأنها تصور حلول مستدامة، خاصة وأن هذا الملف يحمل في طياته الطابع الانساني الذي يفرض التكفل الأمثل بالمهاجرين، كما قام وزير الداخلية بتقديم جملة من الاحصائيات لعمليات الترحيل التي قامت بها الجزائر بناءا على طلب السلطات النيجيرية والتي مست منذ سنة 2014، 17016 رعية منهم 8998 رجلا، 2359 امرأة، و5659 طفلا، إضافة للترحيل الطوعي لـ502 رعية تشادية، و550 رعية مالية[1].

[1] نور الدين بدوي، **اتخاذ كل الاجراءات اللازمة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ظل احترام القوانين الوطنية والمواثيق الدولية ومبادئ الكرامة الانسانية.** وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، 2016/10/01، الموقع الالكتروني. https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/

كما أن الجزائر ومنذ توقيعها على معاهدة جنيف، إلى اصدار المرسوم رقم 63-274 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 09-01، والذي نص في مادته 175 مكرر1 على أنه دون الاخلال بالأحكام التشريعية الأخرى سارية المفعول، يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة مالية من 20.000 دج إلى 60.000 دج، أو احدى العقوبتين كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر بصفة غير شرعية، أثناء اجتيازه مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتخلص من تقيد الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة سارية المفعول، كما عالج نفس القانون في جزئه الخامس مكرر2 جريمة تهريب المهاجرين، من خلال اعتبار تهريب المهاجرين القيام تدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني بغية الحصول على منفعة مالية، أو منفعة أخرى جنحة يعاقب عليها بالحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وبغرامة مالية من 300000 دج إلى 500000 دج، مع تشديدها في حالة الظروف القانونية المحددة في المادتين 303 مكرر1 لتصل لعشر سنوات وغرامة مالية 200000 دج[1].

يمكن القول أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية من المشاكل العقد والصعبة التي تؤثر بشكل مباشر على الدول المستضيفة ومن بينها الجزائر، فموقعها الجغرافي وحدودها الواسعة، ومتاخمتها لدول الأزمات جعل منها محجا للرعايا الأفارقة، وبالرغم من التدابير المتخذة من أجل التصدي لها إلا أنها ما تزال تشكل خطرا كبيرا على المجتمع الجزائري، وذلك نتيجة للانعكاسات السلبية التي تبرز في مختلف نواحي الحياة سواء الصحية أو الاجتماعية، الاقتصادية، لذلك وجب على الجزائر مضاعفة الجهود، وتحيين الترسانة القانونية، وتعزيز التدابير المتخذة في مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، لتفادي السيناريو المتشائم المتعلق بالظاهرة.

يمكن القول أن الجزائر بتعديلها الأخير للدستور وضعت لبنة جديدة في إطار سياستها الخارجية من خلال المزج بين المحافظة على الثوابت التي تقوم عليها السياسة الأمنية، وبين المستجدات على الساحة الإقليمية والدولية، خاصة في ظل طرح الأزمات الإقليمية المغاربية والساحل الإفريقي وضع

[1] على هاشم يوسفات، مبارك بن الطيبي، **الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر (قراء تحليلية للنصوص الداخلية والدولية)**. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد01، 2019، ص344.

اتسم بالتعقيد والتشابك، وبروز التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب، الجريمة المنظمة الهجرة غير الشرعية، وتوسع انعكاساتها لمختلف دول العالم، سواء دول التماس الجغرافي كالجزائر أو الدول الأوروبية هذا ما استوجب وضع استراتيجيات أمنية وفق نمط معاصر لمواجهة انعكاسات هذه الأزمات، وهو ما قامت به الجزائر من خلال الاعتماد على النموذج الصلب في مواجهة التداعيات بإستنفار القوة العسكرية لحماية الحدود، مزامنة مع تقديم مساعدات لدول جوارها لتحقيق نوع من الاستقرار عن طريق إقامة مشاريع اقتصادية وتنموية تكفل الحد من نتائج الفقر في المناطق الحدودية، التي تعتبر خزان لمختلف التهديدات الأمنية الجديدة.

وفي ظل الظروف المعقدة التي تعيشها البيئة الأمنية في شمال افريقيا بمنطقتيها المغاربية و الساحل، ظهرت الحاجة الماسة للتعاون في المجال الأمني لمواجهة مختلف التحديات الأمنية المتصاعدة، و العابرة للدول على المستوى الإقليمي، ونتيجة لعدم قدرة الدول على التعامل مع التهديدات الأمنية بشكل منفرد، أصبح من الضرورة على دول الاقليم الواحد، التعاون والتنسيق فيما بينها للاستجابة للتحديات الأمنية المفروضة، عبر مبادئ وأهداف مشتركة، في سبيل تعزيز الأمن الإقليمي وتحقيق الاستقرار في المنطقة المغاربية والساحل، والتي تعاني من نزوح الأزمات الداخلية لجوارها الإقليمي.

الخاتمة

الخاتمة

في ختام الدراسة تم الوصول إلى أن المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي تشكل أحد أبرز الفضاءات الجغرافية التي أضحت تستثير الاهتمام الدولي بعد الأحداث التي شهدتها ومازالت تشهدها المنطقتين، كنتيجة حتمية لما اصطلح عليه بثورات الربيع العربي التي عصفت بالأمن في ليبيا وما صاحبها من انتشار لمنطقة الساحل الإفريقي لاسيما دولة مالي، نظرا للارتباط الوثيق مابين الأزمتين في البلدين، إضافة لتأثر دول جوارها من التداعيات المترتبة عليها ولاسيما الجزائر، وهو ما تم التطرق إليه أثناء الدراسة، وقد تم الوصول إلى جملة من الاستنتاجات في ختام هذه الدراسة.

على صعيد التأصيل المفاهيمي والنظري لموضوع الدراسة، تعددت الأطر النظرية الساعية إلى وضع مفهوم مرجعي للأمن الذي يعد من بين أكثر المفاهيم التي عرفت تطورات في العقود الأخيرة ويعد محور الدراسات في السياسة الدولية، حيث ركزت مقاربات المنظور التفسيري للأمن على الطرح المادي المعياري، وقد كانت بدايتها متأثرة بالطرح الواقعي الذي عاصر الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، متخذا الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وهي الحامي لأمن الدولة باستعمال القدرات العسكرية نظرا لكون البيئة الدولية تتسم بحالة من الفوضى، وبالتالي فالتهديد تماثلي صلب يتخذ شكلا عسكري دولاتي، غير أن الليبرالية سعت لتخطي القصور النظري للواقعية بتقديمها لافتراضات أكثر مرونة حملت معها تجاوز في مسألة الفوضى والتركيز على الاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات.

تم التوسع في مفهوم الأمن مع الافتراضات التي طرحها باري بوزان وأولي ويفر ضمن مقاربة مركب الأمن التي جمعت مابين الأمن الدولاتي والأمن الدولي فيما يعرف بدراسات الأمن الإقليمي، التي مكنت مدرسة كوبنهاغن من اثراء هذا المفهوم بإدراج قطاعات أخرى للأمن إلى جانب القطاع العسكري لتضيف مستويات جديدة للتحليل إلى جانب الدولة، وبروز فواعل أخرى تؤثر في الأمن كالفرد، المجتمع والإقليم، نظرا لعدم تناسب الطرح الواقعي مع المشهد الأمني لدول الجنوب والتي تشكل منطقتي الساحل الإفريقي والمنطقة المغاربية جزءا منه.

الخاتمة:

شكل تداول مصطلح الأمن الإنسان نقلة نوعية في الدراسات الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة فقد تم خلاله الانتقال من الاهتمام بأمن الدولة إلى أمن الانسان، وأصبح الفرد في صلب العلاقات الدولية عبر صون كرامته وحمايته من مختلف التهديدات التي تمسه بصفة مباشرة كالإرهاب العابر للدول المخدرات، الجريمة المنظمة، النزاعات والحروب الأهلية، إضافة الى سعي الدول لتحقيق تنمية مستدامة تضمن له العيش الكريم والطمأنينة والسلام، فمن خلال الدراسة التي قمنا بها تبن أن الجزائر وكغيرها من الدول تسعى لتحقيق متطلبات العيش الكريم لمواطنيها من خلال مجابهة مختلف التهديدات التي انجرت عن الأزمات في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي، ومحاولة الوصول إلى تحقيق تسوية سلمية للأزمات لتجنب المساس بأمن وسلامة المواطن الجزائري الذي يمكن أن يتأثر بمخرجات هذه الأزمات سواء ليبيا أو مالي.

تظهر الدراسة، أنه على الرغم من التحولات التي عرفها الأمن في مختلف المراحل الزمنية عبر مختلف النظريات، بظهور فواعل جديدة تأثر في الأمن، تظل الدولة الفاعل المحوري والراعي الأول للأمن باعتبارها المنتج الأول للسياسات الأمنية القادرة على مواجهة مختلف التهديدات الأمنية الجديدة التي تكتسي الطبيعة اللاتماثلية، كما بقيت الآلة العسكرية والقوة الصلبة المرتبطة بالدولة الضامن الوحيد للأمن تزامنا مع ظهور مفهوم الأمن الإنساني متعدد الأبعاد.

كما بينت الدراسة أن الأزمة من المواضيع المهمة والحساسة ليس على مستوى الداخلي فقط وإنما تتعداه إلى المستوى الإقليمي وحتى الدولي نظرا للآثار المترتب عنها حتى كونها تخلق وضعا استثنائيا ومربكا باعتبارها تتسم بصفة المفاجئ، وبما أن الأمن يعتبر حجر الأساس لكل دولة مهما كان مستوى الدولة ومكانتها الإقليمية أو دولية، وبغض النظر عن مستوى الإمكانات المتوفرة لديها فإن الهدف الأساسي لها هو الحفاظ على امنها من الاختراق سواء كان داخليا أو خارجيا، لهذا فان موضوع الأزمة يشكل هاجس خطر لكل الدول لما تتركه من تداعيات على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لهذا تعامل الدول على رصد كل إمكاناتها ومواردها وحشد كافة الوسائل للحفاظ على أمنه لذا فان حدوث الأزمة يجعل من صناع القرار في الدول تعمل على حل هذه الأزمة بوضع استراتيجيات تكفل التأقلم مع هذه الأزمة، والسعي إلى الوصول للأسباب المؤدية لحدوثها لذا فان هذه الدراسة عملت

على طرح مفهوم الأمن من وجهات نظر متعددة والتطرق بعد ذلك لمفهوم الأزمة والبحث في الأسباب المؤدية لحدوثها.

بحثت الدراسة التي بين أيدينا حدود فضاء الأمن الجزائري في الدائرة المغاربية والإفريقية وفي العلاقة التي تربطهما ببعضهما البعض، حيث يضرب الأمن الجزائري في عمق الأمن المغاربي والإفريقي ويمتد لهاتين المنطقتين، لهذا نجد العلاقة بين المتغيرين هي علاقة تأثير وتأثر، فوقوع الجزائر ضمن امتدادات جيواستراتيجية مختلفة جعل أمنها أكثر عرضة للتهديدات المتأتية من الإقليم المغاربي والساحل فصعوبة التحكم في العوامل الطبيعية المتعلقة بالمتغير الجغرافي، وضعف البنية المؤسساتية ومحدودية الإمكانيات لدى دول الجوار التي تعاني من أزمات منح مجالا للجماعات الارهابية، والجريمة المنظمة للتغلغل للعمق الجزائري لاستهداف أمنها، مثلما حدث في تيقنتورين أين تم مهاجمة القاعدة النفطية بها من قبل الجماعات الإرهابية المستغلة للمجال الجغرافي المفتوح.

إن الديناميكيات والحركيات التي مست المنطقتين المغاربية والساحل الإفريقي وضعت بظلالها على دول المنطقتين، حيث عرفت جملة من التحديات والتهديدات لأمنها، امتدت حتى إلى داخل الدول وتعد الجزائر من بين الدول المتاخمة للمنطقتين التي مستها التهديدات المصدرة من دول الأزمات لجوارها الإقليمي، وتعود شدة التأثر للجزائر في إطار إقليميها الجغرافي الى شساعة ماسحتها واتساع حدودها الصلبة، هذا ما ولد ارتباط الجزائر بفضاءات متعددة انعكست بأوضاعها الداخلية على البيئة الإقليمية المحيطة بها، وهنا يمكن أن نستنتج من خلال فصول الدراسة أن تأثر الجزائر مزدوج من ناحية أمنها الوطني الذي تشبعت من خلاله بالتخوف من التحديات الأمنية والتهديدات المتراتبة معها، وعلى مستوى سلوكها الأمني عبر تأثرها بمختلف التفاعلات والأحداث التي أصبحت تعيشها المنطقتين المغاربية والساحل الإفريقي، والتي من خلالها اتضحت المعالم الاستراتيجية للسياسة الأمنية الجزائرية وأصبحت تتعاطى مع الحركيات ضمن كل من الدوائر السابقة.

بالنسبة للمنطقة المغاربية، السمة البارزة لفواعلها الأمنيين أنهم ذو طبيعة دولاتية، وعليه تهديداتها للأمن الجزائري يغلب عليه الطابع العسكري الصلب، مع وجود بعض التهديدات اللينة التي لا

يرقى تهديدها للأول لا من حيث حجم التهديد المؤثر، ولا من حيث القيم والمرجعيات للأمن الجزائري، ولا من حيث مكانتها ضمن اهتماماتها الأمنية، ويمكن إجمال هذه التهديدات للأمن الجزائري إلى البيئة الأمنية المغاربية التي تشهد جملة من الأزمات وعلى رأسها الأزمة الليبية التي ما عكفت إلا أن أصبحت ذات بنية أمنية نزاعية ذات محيط عدواني يؤثر مباشرة على الأمن الجزائري، فمستقبل الأزمة الليبية التي لطالما تراوحت بين التصعيد والحسم العسكري، وبين التهدئة والركون إلى الحلول السلمية، جعل من التهديدات المنبثقة عنها تكتسي طابع التحور، ما يدفع بالجزائر إلى الرفع من قدراتها الدفاعية وحتى الهجومية للتصدي لمختلف هذه التهديدات، كما أزمها الدخول بكل ثقلها الدبلوماسي للوصول إلى حلول شاملة للأزمة نابعة عن الشعب الليبيي في لحد ذاته دون تدخل الأطراف الخارجية سواء الإقليمية أو الدولية.

إن استمرار الأزمة الليبية تحمل في طياتها استمرار التهديدات ذات الأبعاد والتأثيرات المتعددة لموقع ليبيا ولانعدام البنية المؤسساتية المنظمة للأوضاع في ليبيا، كالجيش الوطني والأمن والمؤسسات العمومية، هذا مادفع بالجزائر إلى البحث عن تهيئة مناخ سياسي يسمح ببلورة الأفكار السياسية على اختلاف توجهاتها، وذلك عبر مجموعة المشاورات التي احتضنتها ودعمتها الجزائر بما يساهم في توفير البيئة اللازمة لتشكيل مختلف التكوينات المنظمة لمختلف المؤسسات، وبالرغم من المحاولات المتكررة للجزائر للدعوة للوصول لحل سلمي للأزمة الليبية يكفل ضمان الأمن الليبي من طرف المؤسسات الأمنية والجيش، إلا أن المتتبع للوضع الليبي مرشح لعدم الاستقرار، ما ينطوي على العديد من التحديات والتهديدات بالنسبة للأمن الجزائري، كتدفق الآلاف من المهاجرين على الأراضي الجزائرية نازحين من ليبيا، وتحمل الاقتصاد الجزائري أعباء اضافية بفعل هؤلاء المهاجرين، كما أن تدويل النزاع الليبي تحت مظلة الأمم المتحدة، يفتح المجال أمام الدول الكبرى التدخل للمحافظة على مصالحها وتوسعتها وهو ما سيجعل الدولة الجزائرية تدفع ثمنا كبيرا من خلال دعم الثوار من قبل القوى الغربية الساعية لتحقيق مصالحها في ليبيا ما يجعل القرار الليبي رهين لتلك القوى، مما يجعلها تتحكم في شكل النظام الليبيي، وطريقيته في إدارة العلاقات الخارجية خاصة مع المحيط الإقليمي.

أمام تفاقم الأوضاع وتسارعها ساهم بشكل كبير الى الرفع من درجة التأهب لدى الجزائر فالتدخل الأجنبي في قضايا المنطقة الإقليمية المغاربية فتحت المجال لتوسيع نشاط القاعدة في المغرب

العربي وشمال إفريقيا بمنحها المبرر لنشاطها الجهادي المعادي للغرب، فجو الفوضى السائد في ليبيا نتيجه الحرب الأهلية توفر بيئة مناسبة لنشاط هذه الجماعات المتطرفة، وبحكم الحدود المشتركة بين الجزائر وليبيا، تنظر الجزائر لما يحدث في ليبيا تهديدا لأمنها، ولمواجهة ذلك تتحرك على صعيدين أساسين يكمن الأول في جملة الاجراءات الأمنية التي ينخرط فيها الجيش والشرطة وحرس الحدود والدرك والقاضية بتعزيز حدودها الجغرافية بنقل العتاد وأجهزة المراقبة، وإخضاع تنقل السلع كمختلف قطع الغيار عبر المناطق الحدودية منعا لتهريبها إلى ليبيا، أما الثاني فيكمن في تدعيم التعاون والتنسيق مع دول جوارها كمالي والنيجر وموريتانيا لمحاربة الإرهاب، والجريمة المنظمة عموما وتهريب الأسلحة الى ليبيا خصوصا، أما الأطراف المتصارعة فإن الجزائر التزمت الحياد، مع الرفض القاطع لأي تدخل أجنبي مهما كان السبب، وبحكم الجوار فإن أي دعم أي طرف ضد الآخر يقحمها مباشرة في الصراع ويعرض إقليمها الجغرافي للمخاطر الأمنية، كما عبر موقفها السياسي عن إدراكها السياسي الذي مفاده أنها لن تتضرر في حال دعم أي طرف للنزاع.

من خلال الدراسة فقد اتضح أن الفواعل في الأزمة بمنطقة الساحل الإفريقي يغلب عليها الطابع تحت دولاتي، بالإضافة إلى أن التهديدات الموردة من تلك المنطقة تمتاز بالطابع اللين اللاتماثلي ما أضفى عليها ثقل التأثير على الأمن الجزائري، ذلك لصعوبة توقع التهديد الذي يمكن أن ينجر عن منطقة الساحل الإفريقي، كونه يتسم بالجنوح المتنامي ذو الطابع اللين العابر للحدود ويتسم ضبابية العدو، مستغلا المساحة الجغرافية الكبيرة، وتعد ظاهرة الارهاب من بين أكبر الشواغل التي تعترض الجزائر وفي قمة أولويات سياستها الأمنية، خاصة وأن الجماعات الإرهابية قامت على مر السنوات بنسج خيوط متصلة مع الجريمة المنظمة، وما يمكن أن يستثير الدول الأجنبية للتدخل في المنطقة، وهو ما شكل هاجسا للأمن الجزائري.

يعد التدخل الخارجي تحت القيادة الفرنسية في أزمة مالي من بين التهديدات التي تواجهها الجزائر، كون أن فرنسا تعتبر العدو التقليدي للجزائر نظرا للعامل التاريخي الذي يربط البلدين وتنصل فرنسا من التزاماتها بالاعتراف بالثورة التحريرية الجزائرية، هو ما أثر سلبا على العلاقات بين البلدين ماجعل فرنسا تسعى لتحقيق مصالحها عن طرق التواجد في دولة مجاورة للجزائر، والحد من الدور

الجزائري في منطقة الساحل، ولهذا فإن الجزائر تدرك خطر التواجد الفرنسي في المنطقة وما يشكله من تهديد لمكانتها التي تسعى للوصول إليها في المنطقة الإفريقية.

المستفيض عند التحليل أن الجزائر ترعى الحوار في مالي ساعية لإيجاد أرضية خصبة للتفاهم بين أطراف الأزمة، خاصة وأن انفصال الجزء الشمالي الذي يقوده قبائل الطوارق قد يفتح المجال أما تفكك النسيج الاجتماعي الجزائري، فالنتيجة التي يمكن الوصول إليها من خلال هذه الدراسة أنه لا مناص على الجزائر من وضع كل ثقلها الدبلوماسي، وتسخير كافة الإمكانيات من أجل الحفاظ على وحدة التراب المالي واستبعاد كل الأطراف التي تسعى لتقسيم مالي، فالجزائر يجب عليها أن تحتاط منها وتتفادى السيناريو الذي وقع في السودان عند انفصال جنوبه وأخذ مختلف العبر منه.

من خلال دراسة الساسة الأمن الجزائرية في المنطقتين المغاربية والساحلية يتضح أن الجزائر تسعى للحفاظ على أمنها الحدودي في ظل الفوضى الأمنية التي تشهدها المنطقتين، ارتكزت سياستها الأمنية على مجموعة من المبادئ والعوامل التي استمدتها من ثوابتها منذ الاستقلال، وقد بنت سياستها عبر ثلاث محددات أساسية تاريخية، جغرافية، ايديولوجية، تتفاعل فيما بينها لتشكل سياسة أمنية تتفاعل مع مختلف التطورات التي تعرفها المنطقة المغاربية والساحلية.

إن تأثر السياسة الأمنية الجزائرية بمختلف التهديدات الأمنية دفع بصانعي القرار الجزائري إلى إعادة التفكير في مختلف المبادئ التي تحكم هذه السياسة، وذلك للتأقلم مع مختلف التهديدات المصدرة من منطقة الساحل الإفريقي، فالجزائر منذ بداية الأزمة المالية في منطقة الساحل الإفريقي سارعت لاتخاذ جملة من الإجراءات للحد من تداعياتها عبر تكثيف التغطية الأمنية والعسكرية للجزء الجنوبي من الإقليم باتخاذ اجراءات تكفل تشديد المراقبة والحراسة الواسعة للحدود البرية الجنوبية بتزويد القوات المسلحة بمختلف التجهيزات الحديثة وهو ما دلت عليه الإحصائيات المدرجة في الدراسة المتعلقة بميزانية الدفاع، وبالتالي تقليص الفجوة الانكشافية للأمن الجزائري في الجزء الجنوبي، إضافة الى الاهتمام بطوارق الجنوب بمنحهم الامتيازات ودمجهم أكثر في المجتمع الجزائري، ومن بين الاجراءات المتخذه

في ذات الشأن تقريب الإدارة منهم عبر استحداث ولايات في أقصى الجنوب كعين قزام وبرج باجي مختار.

أما خارجيا فنلمس التعامل الجزائري مع تداعيات الأزمة الإقليمية في الساحل الإفريقي بتحديد جملة ردود الفعل بالدفع نحو التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف مع الحكومة المالية بإشراك طوارق الأزواد لتجنب التصعيد بين الطرفين، مع تغليب الطابع السياسي الدبلوماسي تجاه تأثيرات الأزمة بالشمال المالي وتجنب الطابع العسكري الصلب، مع الحظور المكثف والقوي لمختلف المراحل التي تمر عليها المفاوضات باعتبار الجزائر طرف ثالث يقوم بدور الوساطة، وهذا السلوك يبين إدراك صانع القرار الجزائري عن حجم التهديدات للأمن الجزائري التي يمكن أن ينجر عنها التأزم في الوضع في منطقة الساحل الإفريقي في حالة عودة النزاع بين الحكومة المركزية وطوارق الأزواد، كما سعت الجزائر إلى استحداث سياسة أمنية استخباراتية ثنائية ومتعددة الأطراف في منطقة الساحل الإفريقي لمواجهة وحصر نشاطات الجماعات الارهابية وعصابات الجريمة المنظمة، كما دعت للربط بين الأمن والتنمية في مناطق الطوارق على اعتبار أن الفقر وضعف التنمية من العوامل المؤدية لنشوب النزاعات، لأن التخفيف من وطأة هذه الأسباب يحقق الاستقرار في الإقليم شديدة التضرر.

ويمكن القول أن الجزائر ارتكزت في ساستها تجاه منطقة الساحل الإفريقي على فكرة تحقيق استعادة الأمن والحفاظ عليه من قبل دول المنطقة لاسيما مالي، فضعف تلك الدول وهشاشتها لا يمنعها من أن تؤدي واجبها نحو شعوبها، وترك التزاماتها الثنائية والإقليمية وإطلاق نداء للقوى الخارجية للتدخل لأن هذه الأخيرة لا تساهم في استتباب الأمن في دول النزاع أو في المنطقة الإقليمية بتواجدها، إنما تحقق ذلك بتقديم مساعدات للدول المتضررة على الانطلاق في التنمية، وعدم عرقلة جهود دول المنطقة في محاربة الارهاب عن طريق منح الفدية لهم لتحير الرهائن، لهذا تسعى الجزائر إلى الوصول إلى اتفاق شامل حول تجريم دفع الفدية للجماعات الارهابية.

انعكس التنافس الدولي في المنطقة بين القوى التقليدية بزعامة فرنسا التي تسعى لتعظيم نفوذها واستعادة مكانتها في المنطقتين الساحلية والمغاربية، وبين الدول الأخرى تهدف لتحقيق مكاسب في إطار

حربها على الإرهاب والقضاء عليها كمدخل لتبرير تواجدها في بالمنطقة كالولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى تواجد فواعل أخرى في إطار التنافس الاقتصادي الطاقوى كالصين، وتركيا أمام هذا التواجد الخارجي في المنطقتين فتح المجال لظهور ترتيبات أمنية جديدة في المنطقة ذات آثار سلبية ساهمت في إطالة عمر الأزمات بالمنطقة الساحلية والمغاربية، عبر مبادرات لا تخدم سوى أجندة طارحيها، تهدف إلى الابقاء على الوضع الراهن المتسم بهشاشة دول الأزمات، ما يرشح المناطق الإقليمية المغاربية والساحلية لاستقطاب المزيد من التهديدات الأمنية، على رأسها الارهاب.

تم الوصول من خلال هذه الدراسة إلى قناعة مفادها أن المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية والمسار الجزائري المنتهج في الوصول لحل الأزمة المالية يعد من بين أفضل الخيارات لتسوية الأزمتين في البلدين وتحقيق الأمن والاستقرار، فالمنطلق الجزائري بالوصول إلى حلول للأزمتين والذي يجب أن يكون نابع من داخل هذه الدول هو السبيل الأنجع للوصول لحل نهائي للأزمتين المالية والليبية المبادرات المطروحة من جانب القوى الخارجية تهدف لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب شعوب المنطقتين المغاربية والساحلية، إضافة إلى مواصلة استنزاف الموارد الطبيعية لهذه الدول كونها منشغلة في الوصول لأرضية اتفاق بين أطراف النزاع المدعمة من قبل مختلف القوى الخارجية.

شكل اندلاع الأزمة الليبية والمالية ضمن السياق الإقليمي المنكشف أمنيا وسياسيا، حدثا مستعجلا من حيث ديناميكية الأحداث والتداعيات المنبثقة عنها، إذ كان الهدف تفكيك هذه الدول مع إمكانية الانتقال إلى دول الجوار لاسيما الجزائر، وتحول هاتين الدولتين الى دول هشة مخترقة داخليا من طرف الجماعات المسلحة المتحالفة مع القوى الخارجية والتنظيمات الارهابية الدولية ذات الامتداد الواسع في مناطق النزاع، والتي تبحث لها عن منفذ في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي التي تتميز بوفرة مواردها الطبيعية، وهو ما يمكنها من الوصول إلى تحقيق أهدافها المنشودة والمتمثلة في الوصول لحلم الخلافة الإسلامية، وفك الحصار المفروض من قبل القوات العسكرية الجزائرية على الجماعات الإرهابية المتواجدة في الجبال، التي تشكل تهديدا للأمن الداخلي الجزائري.

الخاتمة:

سعت الجزائر لانتهاج استراتيجية أمنية تعتمد على الأساليب المتطورة في مواجهة الإرهاب المتمركز في المنطقة المغاربية والساحلية، عبر الاعتماد على اجراءات طويلة المدى ترتكز على تجفيف منابع تمويل الجماعات الارهابية كتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، والتنسيق مابين دول المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي لمحاصرة فلول هذه الجماعات والقضاء عليها، وإجراءات آنية تستهدف تدعيم الحدود الجزائرية بمختلف المعدات العسكرية المتطورة وكذا بالعنصر البشري المؤهل والمكون في مجال مكافحة الإرهاب، دون إغفال ملاحقة العناصر الإرهابية على المستوى الداخلي لتفادي ربط علاقات اتصالية مع الجماعات الإرهابية بالمنطقة المغاربية والساحل الإفريقي.

تعتبر المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي من بين المناطق التي تنتشر فيها الجريمة المنظمة بمختلف صورها، فالجماعات الإجرامية وجدت في دولة مالي وليبيا الهشتين مناخا ملائما لممارسة نشاطها سواء تهريب الأسلة وتزويد مختلف التنظيمات الإرهابية بها، أو تبييض الأموال الناتجة عن التجارة في المخدرات، أو الاتجار بالبشر وقيادة جماعات تهريب الأشخاص، هذا ما أثرا سلبا على الجزائر ما دفع بها لاتخاذ جملة من التدابير القانونية والأمنية لمواجهتها والحد من انتشارها في الداخل الجزائري وحماية مواطنيها واقتصادها من مختلف آثارها.

سجلت الجزائر موجات متتالية من الهجرة غير الشرعية لمختلف الرعايا الأفارقة الذين يتخذون من مالي وليبيا ممرات للوصول إلى الجزائر، وهذا ما شكل تهديدا حقيقيا للنسيج الاجتماعي الجزائري من خلال امتهان هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين لمهن تتنافى والعرف الجزائري كالتسول الشعوذة، وتهديد الأمن الداخلي بافتعال مشاجرات مع المواطنين الجزائريين والسطو على ممتلكاتهم إضافة إلى استفحال ظاهرة البطالة باعتبارهم يد عاملة رخيصة يتم اللجوء إليها من قبل الصناعيين والتجاريين دون العمالة الجزائرية، وهو ما دفع بالجزائر لتبني سياسة أمنية في مجال محاربة ظاهرة الهجرة غر الشرعية عن طريق تكثيف الاجراءات الأمنية في المنافذ الحدودية، والقيام عمليات ترحيلية للمهاجرين غير الشرعيين لبلدانهم الأصلية، مع التنسيق معها للانطلاق في مشاريع تنموية بمساعدة جزائرية لتحقيق نوع من الاستقرار داخل هذه البلدان.

الخاتمة:

بناءا على كل الاستنتاجات السابقة، تبين أن تداعيات الأزمات الإقليمية على الأمن الجزائري جد شديدة ومعقدة تمتاز بديناميكية حركية بشكل مستمر، وأن مواجهتها تستدعي انتهاج سياسة أمنية متعددة الجوانب سواء السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، العسكرية، واضحة المعالم دقيقة وتستند الى تحقيق أهداف متوسطة وبعيد المدى للتعامل مع التهديدات المصدرة إليها من طرف دول الأزمات في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي؛ وعليه يمكن طرح جملة من التوصيات والاقتراحات:

- إن منطق استخدام القوة ما يزال يلعب دورا رئيسيا في العلاقات الدولية، واستناد لمقولة كلازوفيتش "الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى"، يجب على الدولة الجزائرية مواصلة عصرنة قواتها العسكرية وامدادها بمختلف الوسائل التكنولوجية المتطورة في سبيل الحفظ على أمنها الوطني وسلامة حدودها الجغرافية من أي اختراق، بشكل يتوافق مع وزن الدولة وقدراتها الجيوسياسية.

- تعزيز القاعدة الدستورية بشكل تسمح لها التكيف مع مختلف التهديدات الإقليمية لأمنها عن طريق السماح للقوات الجزائرية للقيام بعمليات عسكرية خارج حدودها وفق ما تمليه الحاجة الأمنية بالتزامن مع احترام تعزيز الأمن والسلم الدوليين ومبادئ السياسة الأمنية الجزائرية، في إطار الشرعية الدولية والإقليمية.

- تفعيل المبادرات المشتركة بين الدول المغاربية كالمغرب العربي ودول منطقة الساحل كقيادة الأركان لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية بشكل جماعي، بالتنسيق مع الهيئات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي، تحت غطاء الشرعية الدولية برعاية منظمة الأمم المتحدة، وغلق الطريق أمام التدخلات الخارجية مهما كان مبررها.

- تفعيل مختلف المبادرات الإقليمية المهتمة بالأمن والتنمية كمبادرة النيباد، بتوفير الإرادة السياسية وتغليب المصلحة العامة على حساب المصلحة الخاصة الضيقة.

- تبني مختلف التشريعات القانونية العقابية المشددة بخصوص دفع الفدية إلى الجماعات الإرهابية واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتجفيف منابع تمويلها، متناسقة مع مختلف الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة

بمكافحة الارهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بمختلف صورها كتبييض الأموال والاتجار بالمخدرات والبشر، وتجارة الأسلحة الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.

- توجيه الجهود الإقليمية باتجاه بناء مؤسسات الدولة في كل من مالي وليبيا بطريقة عادلة مرضية لجميع الأطراف، وتعزيز دور المؤسسات الأمنية والعسكرية فيها بما يسمح لها القيام بأدوارها في مواجهة التحديات التي يشهدها البلدين.

- التزام الدول الأطراف في الأزمة الليبية والمالية بالقرارات الدولية كمؤتمر برلين حول ليبيا وطريق الجزائر لتحقيق السلام في مالي لتسوية الأزمتين والوصول لحلول نهائية لها، لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي، وتوجيه الجهود نحو تحقيق التنمية الشاملة والرفاه لشعوب المنطقتين مما يضمن محاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومختلف الظواهر الأخرى.

- تعزيز المكانة الإقليمية للجزائر ضمن فضائها المغاربي والإفريقي مما يسمح لها بالقيام بدور الوسيط في حل المشاكل الإقليمية، كونها تمتلك خصائص الدولة المحورية لتموقعها في قلب دول المغرب العربي، ومحور دول الساحل وبوابة تربط بين إفريقيا وأوروبا، وامتلاكها لمقومات دبلوماسية فعالة في تحقيق التوافق وتقريب وجهات النظر بين مختلف الدول ما جعلها محل ثقة دولية وإقليمية.

- ضرورة انشاء مخابر ومراكز بحث تهتم بدراسة مختلف التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية و الساحل الإفريقي، تضمن الوصول إلى نتائج استشرافية حول الوضع الأمني في هذه المناطق.

المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية.

أ – **القرآن الكريم.**

ب –**الكتب.**

01– العقابي على عودة، **العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ و النظريات.** بغداد: دار الرواد للنشر، 2010.

02– دونللدو جاك آخرون، **نظريات العلاقات الدولية**.ترجمة صفار محمد، مصر: المركز القومي للترجمة، 2014.

03– مهنا محمد نصر، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير**. الإسكندرية: المكتبة الجامعية الأزاريطة، 2000.

04– فرج أنور محمد، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة.** العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.

05– ثابت عبد الحافظ عادل فتحي، **النظرية السياسية المعاصرة دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم و تحليل عالم السياسة.** مصر: دار الجامعية، 2007.

06– الخزرجي ثامر كامل محمد، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات.** الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005.

07– منذر محمد، **مبادئ العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة.** لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002.

08– بيلس جون و سميث ستيف، **عولمة السياسة العالميةّ.** الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

09– غضبان مبروك ، **مدخل إلى العلاقات الدولية.** الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية. د س ن.

10– عبد الله عطوي، **السكان والتنمية البشرية.** لبنان: دار النهضة العربية، 2004.

11- ادمون جون، **علاقات دولية**. ترجمة القاضي منصور، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتويع، 1993.

12- الرويلي علي هلهول، **إدارة الأزمات – إستراتيجية المواجهة**. السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، د س ن.

13- اللصاصمة أسعد فلاح إبراهيم، **الدبلوماسي العربية تجاه الأزمة العراقية 2001- 2007**. الأردن: دار جليس للنسر والتوزيع،2010.

14- لطفي عبد الفتاح مصطفى وغيره، **الجريمة المنظمة: التعريف والأنماط والاتجاهات**. السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999.

15- التامر عبادة محمد، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الأزمات الدولية(إيران – العراق – سوريا– لبنان أنموذجا)**. لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2015.

16- المريض رجب ضو خليفة، **إدارة الأزمات الدولية – أزمة لوكربي في الإطار العربي الإفريقي (دراسة مقارنة)**. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2014.

17- أحمد أشرف السعيد، **تكنولوجيا المعلومات وإدارة الأزمات**، مصر: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2013.

18- الحملاوي محمد رشاد، **التخطيط لمواجهة الأزمات- عشر كوارث هزت مصر**. مصر: مكتبة عين شمس، 1995.

19- لخضاري منصور، **السياسة الأمنية الجزائرية المحددات- الميادين-التحديات**. قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2015.

20- ــــــــــــــ، **الرؤيتان، الجزائرية والتونسية، للأزمة الليبية**. قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2020.

21- البار أمين وبسكرى منير، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجي الفرنسية**. مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

22- بن عنتر عبد النور، **العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا**. قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2011.

23- ـــــــــــــــــــ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي.** الجزائر: المكتبة العصرية، 2005.

24- وهاب فؤاد علي، **قضايا ودراسات في الشأن السياسي لدول المغرب العربي.** الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015.

25- عبد الكريم محمد، **ليبيا ما بعد القذافي: أزمة القوى الاسلامية وخيارات العنف.** مصر: مركز البحوث والدراسات السياسة، 2019.

26- بوخرص أنوار، **الجزائر والصراع في مالي.** لبنان: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي،2012.

27- بوبوش محمد، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء.** الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2016.

28- رحموني عبد الرحيم، **الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي.** الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019.

29- الادريسي أبو زيد المقرئ، **حركات الاسلام السياسي في الوطن العربي: الواقع والمستقبل.** الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2015.

30- الزبيري محمد العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر.** سوريا: اتحاد الكتاب العرب، 1999.

31- دالع وهيبة، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الافريقي في ظل حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2017).** الجزائر: دار الخلدونية، 2018.

32- عبد اللطيف حجازي، **الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية..الرؤية والتحركات: المسارات المحتملة.** الامارات العربية: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2017.

33- كامل شريف سيد، **الجريمة المنظمة في القانون المقارن.** مصر: دار النهضة العربية، 2001.

34- لاخر فولفرام، **الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء.** لبنان: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2012.

35- قطيش نواف، **إدارة الأزمات**. الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2009.

36- الكيلاني عبد الوهاب وآخرون، **موسوعة السياسة.** الجزء 01، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د س ن.

ج -الدوريات والمجلات العلمية

37- بن عنتر عبد النور، "الدولة والعولمة وظهور مجتمع مدني عالمي". **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 107، 2002.

38- ـــــــــــــــــــــ، "الجزائر في مواجهة التهديدات اللادولاتية". **مجلة السياسة الدولية**، العدد 210، أكتوبر 2017.

39- الدويك عبد الغفار عفيفي، "الاتجاهات الحديثة في ادارة الأزمات الدولية الشرق الأوسط أنموذجا". **المجلة الدولية لأبحاث الأزمات**، العدد التعريفي، 2017.

40- أحمد أشرف السعيد، "دور الأجهزة الأمنية في مواجهة الأزمات". **مجلة كلية الشرطة**، العدد02، 2011.

41- الغرام جهاد، "الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا، المحددات و الأبعاد". **مجلة آفاق لعلم الاجتماع**، العدد 6، 2007.

42- زغوني رابح، "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ و حسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي". **مجلة سياسات عربية**، العدد 23، نوفمبر 2016.

43- دحموح طاهر، "الأمن الوطني الجزائري بين الإمتداد المغاربي وعمق الساحل الإفريقي". **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 2018.

44- بومدين عربي، "التحديات الأمنية الدولية في منطقة المغرب العربي دراسة في التصور الأمني الاوروبي والأمريكي". **مجلة دراسات الشرق الأوسط**، العدد75، 2016.

45- الحمد جواد، "الأزمة الليبية الى أين؟". **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 79، 2017.

46- قلاع الضروس سمير، "منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها الاستراتيجية في إفريقيا: دراسة جيوسياسية". **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، المجلد06، العدد02، 2020.

47- الشيخ محمد، "ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح: التحديات والآفاق". **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد71، جانفي 2015.

48- ساعو حورية وغربي محمد، "موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي". **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 18، 2017.

49- عمر خيري، "التغير في الصراع العسكري الليبي وتداعياته الاقليمية". **مجلة دراسات شرق أوسطية،** العدد92، 2020.

50- حمزة حسام، "الجزائر والتهديدات الأمنية في الساحل: التصور وآليات المواجهة". **مجلة سياسات عربية،** العدد21، 2016.

51- دالع وهيبة، "السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي". **مجلة دراسات استراتيجية،** العدد 23، 2016.

52- سعداوي عمر، "عقيدة الأمن القومي الجزائري من منظور جيواستراتيجي: قراءة في عملية تيقنتورين". **مجلة الرائد المغاربي للدراسات والبحوث،** المجلد 02، العدد04، نوفمبر 2014.

53- خطير نعيمة، "السياسة العامة الأمنية الجزائرية بين الالتزامات السيادية والرهانات الاقليمية". **مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية،** العدد 02، 2019.

54- زياني صالح، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة". **مجلة المفكر،** العدد 05، مارس 2010.

55- بوبرطخ نور الدين، "روسيا الشريك الاستراتيجي الدائم للجزائر". **مجلة الجيش،** العدد 687، أكتوبر 2020.

56- عائشة بوزيد، "الحدود الجزائرية بين الثورات السياسية والمتغيرات الاقليمية". **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،** العدد07، جوان 2017.

57- بوكبشة محمد، "الدفاع الوطني: تظافر جهود عدة قطاعات". **مجلة الجيش،** العدد666، جانفي 2019.

58- حميد مراح، "المشاركة في عمليات حفظ السلم". **مجلة الجيش،** العدد687، أكتوبر2020.

59- جنادي اسماعيل، "امتداد للمبادئ الراسخة للدولة الجزائرية". **مجلة الجيش،** العدد 687، أكتوبر 2020.

60- ـــــــــــــــ، "اليوم الدولي للسلام التزام الجزائر بتعزيز قيم ومبادئ السلم". **مجلة الجيش،** العدد 687، أكتوبر 2020.

61- غضبان سمية، "مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الافريقية-تحدي نحو تحقيق السلم والأمن في افريقيا-". **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية،** العدد21، سبتمبر 2018.

62- مجاهدي إبراهيم، "دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة الاقليمية (دراسة حالة النزاعات الافريقية نموذجا)". **مجلة صوت القانون،** العدد08، 2017.

63- رقولي كريم، "دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية والإقليمية- حالة الصحراء الغربية أنموذجا-". **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،** العدد07، جوان2017.

64- بوجليدة أمال، "محاولة لطمس الهوية الجزائرية جرائم فرنسا التي لا تغتفر". **مجلة الجيش،** العدد 688، نوفمبر 2020.

65- الوحيشي علي مصباح محمد، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة". **مجلة الدراسات القانونية والسياسية،** العدد05، جانفي 2017.

66- بن عمر عادل، "دور الدبلوماسية الجزائرية في ادارة النزاعات الداخلية في إفريقيا: دراسة الحالة المالية". **مجلة الحقوق والعلوم السياسية،** العدد11، جانفي 2019.

67- بارش أحلام، "دور السياسة الخارجة في حل الأزمة في مالي". **مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية،** العدد 03، المجلد 04، 2021.

68- حنان يعقوب وبقشيش علي، "متطلبات الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية في منطقة الساحل". **مجلة الفكر القانوني والسياسي،** المجلد 06، العدد01، ماي 2022.

69- كربوسة عمراني وزروال سهام، "الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي". **المجلة الجزائرية للسياسات العامة،** العدد 05، أكتوبر 2014.

70- كواشي عتيقة، "الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الارهابية المتنامية في منطقة الساحل الإفريقي". **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية،** العدد 08، جانفي 2016.

71- ساحل مخلوف، "حول تطبيق مبدأ التسوية السلمية للنزاعات: دراسة تحليلية للوساطة الجزائرية في حل الأزمة المالية". **مجلة العلوم الانسانية،** ، العدد40، جوان 2015.

72- بومدين عربي، قاسي فوزية، "المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي: نحو مبدأ الدبلوماسية الانسانية". **مجلة المستقبل العربي**، العدد 456، 2017.

73- اهريش ابراهيم وآخرون، "اختراق الأفارقة للفضاء الحدودي الجزائري حالة الهجرة غير الشرعية عبورا من الجزائر نحو أوروبا". **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 20، سبتمبر 2021.

74- يوسفات على هاشم، بن الطيبي مبارك، "الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر (قراء تحليلية للنصوص الداخلية والدولية)". **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 08، العدد01، 2019.

د- الأطروحات والمذكرات الجامعية:

- أطروحات الدكتوراه:

75- جندلي عبد الناصر، "انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية". (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسة، جامعة الجزائر، 2005).

76- بوزرب رياض، "استراتيجية الأمن القومي الجزائري: إدراك- تهديد- استجابة". (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسة، جامعة باتنة1، 2019).

77- منايفي فريال، "إشكالية بناء الدولة في منطقة المغرب العربي: بين المتغيرات الداخلية وتأثير البيئة الخارجية مع التركيز على فترة الحراك العربي". (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسة، جامعة باتنة1، 2019).

78- بوسكين سليم، "العقيدة الأمنية الأمنية الجزائرية بين الالتزامات القانونية والتحديات الجديدة.أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية". (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسة، جامعة بسكرة، 2021).

79- رسولي أسماء، "التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي بين أدوار الدول الاقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001". (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسة، جامعة باتنة1، 2018).

- مذكرات الماجستير:

80- حموم فريدة، "الأمن الإنساني: مدخل جديد في الدراسات الأمنية". (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2004).

81- شوادرة رضا، "إشكالية هندسة أمن مشترك في منطقة الساحل الإفريقي". (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2011).

82- معمري خالد، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر". (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008).

83- بوريبة نبيل، "الأمن في منطقة الصحراء الكبرى – بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية-". (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009).

84- درغوم أسماء، "البعد البيئي في الأمن الإنساني مقاربة معرفية". (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة فسنطينة، 2009).

85- بن طريف محمد صدام فايق، "الأزمة الدولية وطرائق إدارتها دراسة تحليلية لأزمة العلاقات العراقية-الأمريكية 1990-2003/دراسة حالة". (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2017).

86- زغوني رابح، "تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص للمقاربات النظرية". (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2008).

87- سعيدي ياسين، "التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي". (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة وهران02، 2016).

88- المنصوري علياء محمد عبد الجواد، "تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال إفريقيا، الجزائر أنموذجا(2011-2020)". (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2021).

89- بودن زكرياء، "أثر التهديدات الارهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014". (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015).

90- بوسكين سليم، "تحولات البيئة الاقليمية وانعكاساتها على الأمن الجزائري". (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015).

91- حمزة حسام، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري". (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2011).

92- نتاري محمد، "استراتيجية الوساطة الأمنية لحل أزمة اللااستقرار بالساحل: دور الوساطة الجزائرية لحل الأزمة المالية(2010-2015)". (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015).

93- الحامدي عيدون، "أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر". (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2015).

94- عطوات عبد النور، "دور الفواعل المحلية في ادارة ملف المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين بجنوب الجزائر – دراسة حالة ولايتي تمنراست وورقلة". (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2016).

هـ-التقارير

95- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون المالية لسنة 2010**، العدد 78، السنة 46، تاريخ الصدور 31 ديسمبر 2009.

96- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون المالية لسنة 2015**، العدد 78، السنة 50، تاريخ الصدور 31 ديسمبر 2014.

97- تبون عبد المجيد، **خطاب تنصيب رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 19 ديسمبر 2019**. الجزائر، المطبعة الرسمية، جويلية 2020.

و-مواقع الانترنيت:

98- ياماور تاكايوكي، "**مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولة**". ترجمة: عادل زقاع، 26مارس 2010، الموقع الالكتروني.
http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_26.html

99- مورافسيك أندري، "**الاتحادية والسلام: منظور لبرالي بنيوي**". ترجمة: عادل زقاغ، الموقع الالكتروني.
www.geocities.com/acdelzegagh/mora.html

100- زقاغ عادل، "**إعادة صياغة مفهوم الأمن- برنامج البحث في الأمن-**"، الموقع الالكتروني.
www.geocities.com/acdelzegagh/mora.html

101- تركماني عبد الله، "**التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي**". 2006. الموقع الالكتروني.

www.mokarabat.com/s1755.htm

102- لعروسي محمد عصام، "**اتحاد مغاربي متجدد قادر على مواجهة التهديدات المحدقة بشمال إفريقيا**". معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2019، الموقع الالكتروني.

https//www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/a-renewed-maghreb

103- بن عبد الله عبد الرزاق، "تبون يكشف عن مبادرة حول ليبيا ويلمح لرفض تسليح القبائل". وكالة الأناضول، 2020، الموقع الالكتروني.

https://www.aa.com./tr/ar/1915878

104-الموسوي هاشم، "**إعلان تونس الوزاري لدعم التسوية السياسية في ليبيا**". أخبار العالم العربي، 2017، الموقع الالكتروني.

https://www.arabic.rt.com/middle_east/864430

105- لحياني عثمان، "**ربع مليون لاجئ في الجزائر**". العربي الجديد، 2016، الموقع الالكتروني.

https:// www.alaraby.co.uk/amp/s/.

106- العلوي عبد المالك، "**تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي...أسرار نموذج فعال في ادارة الأعمال**". أخبار هسبرس، جانفي 2013، الموقع الالكتروني.

https://www.hespress.com/153163.html/amp

107- يوسف ضياء الدين، "**غموض حول موعد استئناف انتاج " عين أمناس" النفطية الجزائرية**". وكالة أناضول، جانفي 2013، الموقع الالكتروني.

https://www.aa.com.tr/ar/283542.

108- بن عنتر عبد النور، "**عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الاقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية**". مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2018، الموقع الالكتروني.

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/05/180502110656159.html

109- زرواق نصير، "**الجزائر والأزمة الليبية**". مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر2014، الموقع الالكتروني.

https://studies.aljazeera.net/opinions /2014/11/4/.

110- وكالة الأنباء الجزائرية، "**الرئيس تبون يترأس اجتماعا للمجلس الأعلى للأمن**". الجزائر، 2019، الموقع الالكتروني.

https://www.aps.dz./ar/algerie/81669-2019-12-26-18-15-21.

111- وكالة أناضول، "**اجتماع دول الجوار بالجزائر..هل يبعد شبح الحرب عن ليبيا؟**". تركيا،2021، الموقع الالكتروني.

https://www.aa.com.tr/ar/2354205

112- بن عائشة محمد الأمين، "**الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي**". المركز الديمقراطي العربي، جانفي 2015، الموقع الالكتروني.

https://www.democraticac.de/p-8205

113- شبكة سكاي نيوز عربية، "**مسودة اتفاق السلام في مالي**". الامارات العربية، فيفري 2015، الموقع الالكتروني.

https://www.skynewsarabia.com/amp/world/727183

114- حذاقة عبد الحكيم، "**الجزائر وأزمة مالي.. ما الذي أغضب تبون وما أوراق الحل والضغط؟**". مركز الجزيرة للدراسات، قطر، سبتمبر 2020، الموقع الالكتروني.

https://www.aljazeera.net/amp / news/politics/2020/9/27

115- ياحي علي، "**مبادرة الجزائر أمام تحدي وضع حد للأزمة في مالي**". اندبندنت عربية، جانفي 2022، الموقع الالكتروني.

https :// www.independentarabia.com/node/298131

116- لحياني عثمان، "**الأزمة في مالي: مبادرة الجزائر تشق طريقها ومبعوث تبون يلتقي رئيس المرحلة الانتقالية**". العربي الجديد، الموقع الالكتروني.

https:// www.alaraby.co.uk/politics /famp .

117- لعجل إيمان، "**فرنسا أخفقت في مالي وفك الارتباط معها تحصيل حاصل**".الإذاعة الجزائرية. الموقع الالكتروني.

https://news.radioalgerie.dz/ar/node/8663

118- غريب حكيم، "**من الحلول الأمنية إلى الحلول السياسية: التجربة الجزائرية الرائدة في مكافحة الارهاب**". معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، نوفمبر 2016، الموقع الالكتروني.

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/mn/alhlwl-alamnyt-aly-altjrbt-aljzayryt-alraydt-fy-mkafht-alarhab.

119- **موريتانيا تحتضن أعمال الاجتماع العادي لمجلس رؤساء دول الميدان**. وكالة الأنباء السعودية، ماي 2022، الموقع الالكتروني.

https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=2352694.

120- فريق تحرير ألترا، "**الجزائر تستحدث جهازا أمنيا لمكافحة الجريمة المنظمة وطنيا ودوليا**". الجزائر ألترا، أكتوبر 2021، الموقع الالكتروني.

https://ultraalgeria.ultraswat.com/scroll=1

121- بدوي نور الدين، "**اتخاذ كل الاجراءات اللازمة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ظل احترام القوانين الوطنية والمواثيق الدولية ومبادئ الكرامة الانسانية**". وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، 2016/10/01، الموقع الالكتروني.

https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/

ثانيا: باللغة الأجنبية:

A- BOOKS:

01- Barkin Samuel, **International Organization: Theories and Institutions**. New York: Palgrave Macmillan, 2006.

02- Geoffrey Lee Williams and Barkley Jared Jones, **NATO and the Transatlantic Alliance in the 21st Century.** London: Palgrave Macmillan 2001.

03- Shiping Tang, **the Security Dilemma: A Conceptual Analysis.** United Kingdom: Security Studies, 2009.

04- Lightm argot and groom, **international rebation : ahand boot of gurrent theory.** London: Frances printer publichers,1985.

05- Reid Janine, **crisis management**, New York: Wiley, 2000.

06- Hearit Keith Michael, **crisis management bay apology**. Lawrence Erlbaum associates, 2006.

07- baylis John and smith steve, **the globalization of world politics : an introduction to international relations.** United Kingdom: oxford university press, 2000.

08- Russett Bruce, **the democratic peace: principles for a post cold war world**. United States: Princeton university press, 1994.

09- Ronald Bruce St John, **Libya: Continuity and change**. London: Routledge, 2011.

10- Anderson Lisa, **the State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830–1980**. United States: Princeton university press, 1987.

11- Mezran Karim, **Libya in Transition From Jamahiriya to Jumhuriyyah?.** United Kingdom: Cambridge university press, 2014.

12- Prashad Vijay, **Arab Spring: Libyan Winter**. Oakland: AK Press, 2012.

13- Larémont Ricardo René**, Revolution, Revolt, and Reform in North Africa**. London: Routledge, 2014.

14- Taylor William, **Military Responses to the Arab Uprising sand the Future of Civil - Military Relations in the Middle East.** United States: Palgrave Macmillan, 2014.

15- Chivvis Christopher, **Toppling Qaddafi Libya and The of Liberal Intervention.** United Kingdom: Cambridge University Press, 2013.

16- Forte Maximilian, **Slouching towards Sirte: NATO's War on Libya and Africa.** Montreal: Baraka Books, 2012.

17- Pargeter alison , **libya : the rise and fall of qaddafi.** New York : Yale university press, 2013.

18- Paul Melly, **Crisis and Transition in the Sahel.** London: Chatham House, 2021.

19- Dominique David, **sécurité, l'après-New York.** Paris: presses des sciences politiques, 2002.

20- Anaglade Michel, « **somalie,un pays sans etat,un conflict,sans fin** », in action contre la faim géopolitique de la faim, paris, presse universitaire de franse, 1999, p 53.

B- PERIODICALS AND SCIETIFIC MAGAZINES:

21- Kirhner Jonathan, "The tragedy of offensive realism: Classical realism and the rise of China". **European Journal of International Relations,** volume 18, issue 1, March 2012.

22- Beaulieu-Brossard Philippe et Charles-Philippe David**,** "Le blindage des frontières selon les théories des Relations Internationales : contribution et dialogue"**. Journal of political geography and geopolitics,** February2013.

23- Sall Alioune, **lutte contre la prolifération des armes légeres en afrique de l'ouest : manuel de formation des force armées et de sécurité**, publication des nations unies, 2003.

24-Patrick james, "neorealism as a research entreprise: ti word elaborated structural realism"**. International political science** ,vo114.

25- Ayword Lloyd,"la sécurité humain: la sécurité dés individus un monde en maltation". **politique etrangere**, n2, 1999.

26-Julien Simon, "Le sahel comme espace de transit des stupéfiants". **Hérodote**, .n^{o}142 2011.

27- Knudsen Olav, "National interests and foreign policy: on the national pursuit of material interests". **The Journal of cooperation and conflict** .vol14, no11, 1979.

28- Bruce Ronald St John**,** "Redefining the Libyan Revolution:The Changing Ideology of Muammar al-Qaddafi". **The Journal of North African Studies**,Vo13,No1,2008.

29- Alex Bellamy and Paul Williams, "The new politics of protection? Côte d'Ivoire, Libya and the responsibility to protect", **Journal International Affairs**, Vol 87, No 4, July 2011.

30- Bhardwaj Maya, "Development of Conflict in Arab Spring Libya and Syria: From Revaluation to Civil War". **Washington University International Review, United States**, Vol 1, 2012.

31- Kuper man Alan, "A model humanitarian intervention? Reassessing NATO's Libya Campaign". **International Security,** Vol 38, No 1,2013.

32- Ashour Omar,"**Security Sector Reform and the Arab Spring"**. **Seta Perspective**, No 16, 2014.

33- Andrew Engel, "Libya as a Failed State: Cause, Consequences, Options,Washington, DC". **The Washington Institute For Near East Policy,Research Note,** No. 24, 2014.

34- Giannini A and R Saravanan, "Oceanic forcing of Sahel rainfall on interannual to interdecadal time scales". **science journals**, vol 302, issue 5647, unit states american, 2003.

35- Aida Ammour Laurence, "algerais role in the sahelien security crisis". **International journal of security and development**, n 02, jaune 2013.

36- Alilat Yazid, "washington encence l' algérie". **Le quotidien d'oran**, n°5910,samdi 03 mai 2014.

37- Matarese Mélanie, "coup d'état au mali les conséquences pour l'Algérie". **Le figaro,** 23/03/2012.

38- Gonzales Patrick**,** " Tree Density And Species Decline in the African Sahel Attributa-ble to Climate". **Journal of Arid Environments78,** 2012.

C- REPORTS:

39- Bolme Selin, "Libya Uprising, Intervention and Beyond: Transformation Pains in Libya". Turkey, **SETA Report**, No 5, 2011.

40- Vogler Sarah, "Security challenges in libya and the sahel". United States, **Work shop Report**, 2012.

41- AGOV ASSEN, "The Arab Spring: Implications for Euro-Atlantic Security". **NATO Parliamentary Assembly General Report,** No: 151 PC 12 E rev 1, 2012.

42- cartier Diana, "la crise mali sous l'angle de la migration". **l'organisation internationale pour les migrations**, juin2013,p06

43- Nations Unies Commission èconomique por l'Afrique. conflict in the Sahel region and the developmental consequences.

D- THESIS:

44- Battisstella Davice, " la théorie des relations internationales face à la protection des populations vulnérables". (mémoire présenté comme exigence partielle de la maîtrise en science politique, université du québec à montréal, 2017).

E- WEBSITE

45- Ayce ceyham , **"analyse sécruté : dillon. Waver.williams et les autres".** www.revries .org/conflicts/araticle-php3 id.

46- Tribault Jean Francois, **"représenter et connaitre les relation internationales".** www.er.uqam.ca/mobel/cepes/note.html.

47- Ammour Laurence Aida, "**La nouvelle diplomatie allgérienne à la complexité des d éfis de sécurité régionaux".** 2015.
http://www.jfcconseilmed.fr/files/15-01-29---ammour-polregionale -DZ.pdf.

48-United Nations Security Council, **"Resolution 1973, S/RES/1973".** https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_pv_7180.pdf (13/08/2021).

49- Chris Stephen, **"Mahmoud Jibril's Centrist Party Dominates Libyan Election".** The Guardian, 17 July 2012. http://www.theguardian.com/world/2012/jul/17/mahmoud-jibril-party-electionslibya.

50- Mohamed Eljarh**, "Continued Obstacles to a Deal in Libya"**. Atlantic Council, 26 October 2015. http://www.atlanticcouncil.org/blogs/mena source/continued-obstacles-to-a-deal-in-libya.

51- Human Rights Watch, **"World Report 2014: Libya Events of 2013"**. January 2014. http://www.hrw.org/world-report/2014/country-chap ters/Libya.

52- Halawi Ibrahim, **"Libyan Supreme Court Rules and Maeting Accepts"**, The Libyan Insider, 11 June 2014. http://www.libyaninsider.com/libyansupreme-court-rules-maetig-accepts.

53- Andrew Engel, "**Libya's Growing Risk of Civil War"**. The Washington Institute Policy Analysis, Policy watch 2256, 20 May 2014, http://www.washingtonin stitute.org/policy-analysis/view/libyas-growing-risk-of-civil-war.

54- Sharif Abdel Kouddous, **"A Q&A with Khalifa Hifter, The Mastermind Behind Libya's New Revolt".** The Washington Post, 20 May 2014, https://www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2014/05/ 20/a-qa-with-khalifa-hifter-the-mastermind-behind-libyas-new-revolt.

55- The White House, "**Statement by the President on the Elections in Libya".** Office of the Press Secretary, 26 June 2014. https://www.whitehouse.gov/ the-press office/2014/06/26/statement-president-elections-libya.

56- "Libyan court rules elected parliament illegal". Al Jazeera, 7 November 2014, http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2014/11/libyancourt-suspends-un-backed-parliament-201411691057750925.html.

57- "Libya Faces Chaos as Top Court Rejects Elected Assembly", Reuters, 6November 2014. http://www.reuters.com/article/2014/11/06/uslibya-security-parliament-idUSKBN0IQ0YF.

58- United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL), **"Press Release onSecretary-General's Visit to Libya"**. 11 October 2014, http://www.un.org/sg/offthecuff/index.asp?nid=3677.

59- "Rival Libyan PM Meets Turkish Envoy". World Bulletin, 22 October 2014, http://www.worldbulletin.net/haber/146762/rival-libyan-pmmeets-turkish-envoy-updated.

60- Barfi Barak, **"The Sad Saga of Saif the Reformer, as Told by His Right-Hand Man".** New Republic, September 16, 2011. www.tnr.com/article/world/95001/barfilibya-saif-qaddafi.

61- Levent Baştürk, **"Libya'da Darbe mi Oldu? [A Coup in Libya?]"**. World Bulletin, 12 October 2013.
http://www.dunyabulteni.net/haber/277261/libyada-darbe-mi-oldu-levent-basturk.

62- "Libya Bombings: Tobruk and al-Bayda Attacked". BBC News, 12 November 2014. http://www.bbc.com/news/world-africa-30018894.

63- Bruce St John, **"Libyan Myths and Realities".**
http://forsvaret.dk/FAK/Publikationer/Research%20Papers/Documents/Libyan_Myths_andRealities.pdf.

64- Moore Jack, **"Italy Ready to Lead Coalition in Libya to Prevent 'CaliphateAcross the Sea"**. Newsweek, 16 February 2015,
http://europe.newsweek.com/italy-ready-lead-coalition-libya-prevent-caliphate-europes-shores-307100.

65- "Hollande Urges Political Deal in Libya". Al Arabiya, 24 February 2015,
http://english.alarabiya.net/en/News/middle-east/2015/02/24/France-supports-Italy-s-U-N-efforts-to-end-chaos-in-Libya-.html.

66- Vinograd Cassandra, **"Libya Faces ISIS Crisis: Italy Wants NATO Intervention".** NBC News, 16 February 2015,
http://www.nbcnews.com/storyline/isis-terror/libya-faces-isis-crisis-italy-wants-nato-intervention-n306896.

67- O'Connor Roisin, **"Egypt's President al-Sisi Calls for International Intervention against ISIS in Libya"**. Independent, 17 February 2015.
http://www.independent.co.uk/news/world/egypts-president-al-sisicalls-for-international-intervention-against-isis-in-libya-10050836.html.

68- Youssef Nancy A., **"U.S. Won't Back Egypt's Attacks on ISIS".**The Daily Beast, 19 February 2015.
http://www.thedailybeast.com/articles/2015/02/18/u-s-won-t-back-egypt-s-attacks-on-isis.html.

69- "Greek-Owned Tanker Bombed in Libyan Port". The Guardian, 5 January 2015. http://www.theguardian.com/world/2015/jan/05/greek-ownedtanker- bombed-libyan-port-araevo.

70- "**Turkish Cargo Ship Comes under Attack off Libya, 1 Dead"**. Anadolu Agency, 11 May 2015.
http://www.aa.com.tr/en/turkey/turkish-cargoship-comes-under-attack-off-libya-dead/4860

71- Baştürk Levent, **"Türk Gemisine Saldırı: Libya'da Balans Ayarı [The Attackon the Turkish Ship: Balancing in Libya]"**. Al Jazeera, 1 June 2015,
http://www.aljazeera.com.tr/gorus/turk-gemisine-saldiri-libyada-balans-ayari-0.

72- "Libyan Coalition Takes on ISIL in Derna". Al Jazeera, 14 June 2015,
http://www.aljazeera.com/news/2015/06/libyan-coalition-takes-isilderna-1506141542124.

73- "200 Reportedly Killed by ISIS in Sirte Massacre". Alwasat, 14 August 2015, http://en.alwasat.ly/en/news/libya/1061/200-reportedly-killedby-ISIS-in-Sirte-Massacre.

74- Human Rights Watch, **"Waging War to Keep the Peace: The ECOMOG Intervention and Human Rights"**. Human Rights Watch, June 1993, https://www.hrw.org/reports/1993/liberia/. Date of viewing 05/04/2021.

75- United Nations Security Council,"**Report of the Secretary-General on the Situation in Mali".** 2012/894, November 28, 2012.
https://undocs.org/S/2012/894، Date of viewing 07/04/2021.

76- United Nations Security Council, **"Resolution 2085 (2012), S/RES/2085(2012)".** December 20, 2012.
https://undocs.org/S/RES/2085(2012).

الفهارس

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق بين برامج البحث في الأمن المجتمعي مقارنة ببرامج البحث التي ترتكز على الفرد أو الدولة	55
02	علاقة التفاوض بتطور الأزمة بين الحرب والسلام	66
03	الميزانية السنوية لبعض القطاعات الحساسة من (2011-2012-2013-2015-2016)	120
04	الايرادات والنفقات ورصيد الميزانية في الجزائر خلال سنتي (2011-2015)	120
05	تأثر الجزائر بالجريمة المنظمة	160
06	تأثر الجزائر بتجارة المخدرات	161
07	قدرة الجزائر للتصدي للجريمة المنظمة	161
08	تأثر الجزائر بالهجرة غير الشرعية	164

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تصنيف الأزمات في المرحلة الأولية للظهور	59
02	طبيعة علاقة الأزمات في خالتي الحرب والسلم في النظام الإقليمي	60
03	تدخل طرف ثالث في الأزمة	61

فهرس المحتويات:

العنـــــــــوان	الصفحة
الإهداء	**-**
الشكر والتقدير	**-**
خطة الدراسة	**-**
مقدمة	**20 - 07**
الفصل الأول: الأمن الجزائري والأزمات الإقليمية- مقاربة مفاهيمية نظرية-	**76 - 22**
المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن	**55 - 23**
المطلب الأول: التصور التقليدي للأمن	**35 - 23**
المطلب الثاني: التوسيع في المفهوم التقليدي للأمن	**47 - 36**
المطلب الثالث: تصور النظريات النقدية للأمن وبروز مفهوم الأمن الإنساني	**55 - 47**
المبحث الثاني: الأزمات الإقليمية – المحتوى والموضوعات –	**66 - 56**
المطلب الأول: تعريف الأزمات الإقليمية	**58 - 57**
المطلب الثاني: مراحل تطور الأزمة الإقليمية	**62 - 59**
المطلب الثالث: أسباب الأزمات الإقليمية	**66 - 63**
المبحث الثالث: حدود الفضاء الأمني الإقليمي للجزائر	**76 - 67**
المطلب الأول: الفضاء المغاربي- دراسة في مقاربة الجوار الإقليمي-	**70 - 68**
المطلب الثاني: الامتداد الإفريقي للأمن الجزائري- التهديد والاستجابة-	**76 - 70**

الفصل الثاني: الإشكالات الأمنية بالمنطقة المغاربية والساحل الإفريقي وتأثيرها على الأمن الجزائري	**123 - 78**
المبحث الأول: الأمن الجزائري ضمن الترتيبات الأمنية الجديدة في المنطقة المغاربية	**102 -79**
المطلب الأول: المنطقة المغاربية: دراسة جيواستراتيجية.	**81 - 79**
المطلب الثاني: التهديدات الأمنية المغاربية للأمن الجزائري: دراسة للأزمة الليبية.	**97 - 81**
المطلب الثالث: الإستجابة الجزائرية للتحولات الإقليمية المغاربية.	**102 - 98**
المبحث الثاني: الوضع الأمني في الساحل الإفريقي وإشكالية تهديد الأمن الجزائري	**111 -103**
المطلب الأول: الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي.	**107 - 103**
المطلب الثاني: التحديات الأمنية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة الأزمة المالية	**110 - 107**
المطلب الثالث: التفاعل الجزائري الأزمة المالية.	**111 - 110**
المبحث الثالث: الارتدادات الأمنية للأزمات الليبية والمالية على الجزائر.	**123 - 112**
المطلب الأول: الانعكاسات الأمنية للأزمة الليبية على الجزائر.	**116 - 112**
المطلب الثاني: انعكاسات الأزمة المالية على الأمن الجزائري.	**123 - 116**
الفصل الثالث: السياسة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة انعكاسات الأزمات الإقليمية.	**166 - 125**
المبحث الأول:السياسة الأمنية الجزائرية في إطار محيطها الإقليمي.	**140 - 126**
المطلب الأول: مرتكزات السياسة الأمنية الجزائرية.	**132 - 126**

المطلب الثاني: ميادين السياسة الأمنية الجزائرية.	**140 - 132**
المبحث الثاني: جهود الجزائر إقليميا لحلحة أزمات دول الجوار.	**151 - 141**
المطلب الأول: المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية.	**146 - 142**
المطلب الثاني: المبادرة الجزائرية لحل الأزمة المالية.	**151 - 147**
المبحث الثالث: استراتيجيات الجزائر في مواجهة انعكاسات الأزمات الإقليمية.	**166 - 152**
المطلب الأول: استراتيجية الجزائر في مكافحة الإرهاب.	**157 - 152**
المطلب الثاني: استراتيجية الجزائر في محاربة الجريمة المنظمة.	**162 - 157**
المطلب الثالث: استراتيجية الجزائر في التصدي للهجرة غير الشرعية.	**166 - 162**
الخاتمة	**178 - 168**
قائمة المصادر والمراجع	**195 - 180**
فهرس الجداول والأشكال	**202**
فهرس المحتويات	**205 - 203**
الملخص	**207**

الملخص

الملخص :

تهتم الدراسة بمعالجة تداعيات الأزمات الإقليمية على الأمن الجزائري، في مقدمتها الإرهاب تنامي الجريمة المنظمة، تدفقات الهجرة غير الشرعية، من خلال البحث في المسببات الحركية والامتدادات، خاصة بعدما عايشت ليبيا الانتفاضة ومالي الانفلات الأمني؛ ما وضع الجزائر أمام خيار تبني سياسة أمنية تتماشى والتهديدات القائمة، سواء على المستوى الداخلي بتحصين حدودها من أي اختراق أمني، أو المستوى الخارجي بتفعيل دبلوماسيتها على المستوى الإقليمي، تزامنا مع الالتزام بتطبيق الشرعية الدولية وتحت غطائها.

وصلت الدراسة إلى نتائج مهمة مفادها أنه على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية للتصدي لتداعيات الأزمات في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي، إلا أنها لم تصل إلى الهدف الرئيسي المتمثل في الوصول إلى حلول سلمية للأزمة الليبية والمالية بسبب التدخلات الخارجية، والمصالح المتفرقة بين أطراف النزاعين، لهذا تسعى الجزائر إلى الوصول إلى أرضية تفاهم ترضي جميع الأطراف، ينتج عنها حلول نابعة من شعوب دول الأزمات دون الإملاءات الخارجية إضافة إلى تحقيق تعاون إقليمي يرعى هذه التوجهات.

Abstract:

This thesis is aimed to an analysis axed on the role of regional crisis on the Algerian national security and the security strategy built for a such confrontation with the new regional threats and the defining of tools used to reach the purposes; Under the lights of the internal political crises in neighboring states the Algerian state has played a hot diplomacy and taken new military measures jointly in the region. This strategy has taken by high levels of care the foreign interventions especially the libyan situation, which has not settled the crisis but opened the region to various sources of threat.

The results of the study are centred on the regional deteriorations caused by the external factors who do not act according to local strategies and the national strategies of the region have not the necessary Possibilities to incarnate their aims in security.

الملخص :

تهتم الدراسة بمعالجة تداعيات الأزمات الإقليمية على الأمن الجزائري، في مقدمتها الإرهاب تنامي الجريمة المنظمة، تدفقات الهجرة غير الشرعية، من خلال البحث في المسببات الحركية والامتدادات، خاصة بعدما عايشت ليبيا الانتفاضة ومالي الانفلات الأمني؛ ما وضع الجزائر أمام خيار تبني سياسة أمنية تتماشى والتهديدات القائمة، سواء على المستوى الداخلي بتحصين حدودها من أي اختراق أمني، أو المستوى الخارجي بتفعيل دبلوماسيتها على المستوى الإقليمي، تزامنا مع الالتزام بتطبيق الشرعية الدولية وتحت غطائها.

وصلت الدراسة إلى نتائج مهمة مفادها أنه على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية للتصدي لتداعيات الأزمات في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي، إلا أنها لم تصل إلى الهدف الرئيسي المتمثل في الوصول إلى حلول سلمية للأزمة الليبية والمالية بسبب التدخلات الخارجية، والمصالح المتفرقة بين أطراف النزاعين، لهذا تسعى الجزائر إلى الوصول إلى أرضية تفاهم ترضي جميع الأطراف، ينتج عنها حلول نابعة من شعوب دول الأزمات دون الإملاءات الخارجية إضافة إلى تحقيق تعاون إقليمي يرعى هذه التوجهات.

Abstract:

This thesis is aimed to an analysis axed on the role of regional crisis on the Algerian national security and the security strategy built for a such confrontation with the new regional threats and the defining of tools used to reach the purposes; Under the lights of the internal political crises in neighboring states the Algerian state has played a hot diplomacy and taken new military measures jointly in the region. This strategy has taken by high levels of care the foreign interventions especially the libyan situation, which has not settled the crisis but opened the region to various sources of threat.

The results of the study are centred on the regional deteriorations caused by the external factors who do not act according to local strategies and the national strategies of the region have not the necessary Possibilities to incarnate their aims in security.